الاتحاد الاشتراكي
جريدة يومية
www.alittihad.press.ma

الكاتب الأول ادريس لشكر في كلمة بمناسبة تخليد الذكرى 50 لاختطاف اغتيال الشهيد المهدي بنبركة

المهدي ولد وعاش ومات اتحاديا، واستلهاما لروحه نجتهد لتجميع قوتنا وتفعيل طاقتنا

وقفة أمام مقهى ليب بباريس بمناسبة الذكرى الخمسين لاختطاف المهدي بنبركة

باريس يوسف لهلالي

تميزت الذكرى الخمسون لاختطاف واغتيال المهدي بنبركة أمام مقهى ليب بباريس بالحضور الكثيف للجمعيات الحقوقية والسياسية والجمعيات سواء الفرنسية أو المغربية والمناضلين الذي عطوا كل جنبات هذه الساحة التي وضعت بها مدينة باريس لوحة تذكارية بمكان الاختطاف وذكر البشير بنبركة في هذه الجريدة الذي يحول دون قيام العدالة بواجبها، والبحث عن الحقيقة، مؤكدا على ضرورة عدم تحول الوقت الذي يمر على هذه القضية الى نسيان.

الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية كان حاضرا بقوة لإحياء ذكرى اختطاف واختفاء المهدي بنبركة احد مؤسسي الحركة الاتحادية، وذلك من مناضليه في الهجرة، حيث حضر الكاتب الإقليمي لفرنسا، وفرع باريس للاتحاد الاشتراكي بباريس، وفرع الاتحاد بضواحي باريس وكذلك الشبيبة الاتحادية بباريس، كما تميز اللقاء بحضور مناضلي الإتحاد الاشتراكي ببلجيكا من خلال الكاتب الإقليمي وممثلي الكتابة الإقليمية.

البشير بنبركة نجل الشهيد، ذكر باختيار 29 اكتوبر من طرف الجمعيات الحقوقية بالمغرب كيوم للمختفين، وهو نوع من الاحتفاء بالمهدي بنبركة، وهو يوم من اجل دعم العائلات التي تناضل من اجل معرفة الحقيقة حول الربانيها واحيانا فإن عائلات المختطفين لوحدها تناضل ضد النسيان في حلها المشروع من أجل الحقيقة والعدالة، معتبرا هذا التجمع بمناسبة ذكرى اختطاف المهدي بنبركة هو من أجل كل عائلات المختطفين الذين يعتبر هذا التجمع تجمعهم وبهذا المناسبة حيى البشير عائلة المانوزي وعائلة وزان.

الحاجة خديجة الشاوي والدة المختطف الحسين المانوزي الذي اختطف واختفى منذ 43 سنة، كانت حاضرة كذلك بهذه الوقفة بباريس من اجل المطالبة بالحقيقة رغم سنها المتقدم وحالتها الصحية.

البشير بنبركة باسم العائلة حيى على الخصوص نقابة «سنيير» التي كانت دائما تدعم هذا اليوم من اجل الذاكرة والعدالة، ومدينة باريس وممثليها وكذلك ليلى شهيد السفيرة السابقة التي كانت حاضرة بهذا المناسبة، وكل الأحزاب والنقابات والجمعيات على تضامنها وحضورها الى ذكرى الشهيد المهدي بنبركة كما اخذ بهذه المناسبة الكلمة لوي جوانتي رئيس اللجنة من أجل الحقيقة حول اختطاف واختفاء المهدي بنبركة هذه اللجنة التي تمت إعادة احيائها في يناير 2015. هذا القاضي ذكر انه كان مقتدرا بمحكمة باريس عندما تم اختطاف واختفاء المهدي بنبركة، وأضاف إن «الصراع ضد الاختفاء هو صراع ضد النسيان ،النسيان في هذه القضية متملم من طرف الدولة» ، مضيفا ان الحضور هو النسيان» «من أجل الذاكرة والعدالة بالنسبة للبشير بنبركة في كلمته باسم العائلة، اعتبر أنه «منذ 50 سنة، التف المصالح التي أدت الى اختطاف واختفاء المهدي بنبركة وبررت من خلال كل الأشكال المرفلة الممكنة باسم سر ومصلحة الدول او مصالح الدول، والتي تورطت مصالحها بطريقة او بأخرى في هذه الجريمة.»

وأضاف امام الحضور» القرار السياسي بوضع حد للأنشطة النضالية للمهدي بنبركة « بطريقة غير مقبولة» (كما هو مكتوب في تقرير المخابرات الفرنسية) تم على أعلى مستوى في الدولة المغربية، ولم تكن الدرة الأولى التي كان فيها المهدي هدفا للنظام المغربي ومخابراته: عدة محاولات مباشرة للاغتيال، تهديدات متعددة وحكم الإعدام.

وكما في المحاولات السابقة، فإن تنفيذ القرار تم إسناده الى الذين أبرزوا مقدراتهم في قمع الشعب المغربي في معركته من أجل الديمقراطية، العدالة والتنمية: وزير الدلخلية (أوفقير) الامن الوطني(دليمي)وكاب 1 (العلمساني، ميلود تونسي...).

«ووجدوا شركاء لهم في المصالح السرية الفرنسية والمجرمين وحتى البعض داخل الشرطة الفرنسية. والفخ كان هو استدراج المهدي الى باريس، وهو كان يعتقد ان السلطات الفرنسية لن تسمح بعمل إجرامي من طرف مصالح النظام المغربي فوق ترابها. لهذا فانه رافق الشرطيين الفرنسيين دون أن يحتاط منهما.» «وتم طلب مساعدة لوجيستيكية من الموساد الإسرائيلي والذي استجاب لذلك بشكل إيجابي وبشكل لا يقبل الجدل فان الاستخبارات الأمريكية تابعت هذه الاستعدادات بنظرة الرضى بل وبشكل حبوي للمهدي بنبركة رئيس اللجنة الإعدادية لمؤتمر القارات الثلاث، الذي كان من المتوقع ان يعقد بهافانا، ممثلو الشعب الافريقي، الاسيوي وأمريكا اللاتينية من اجل تنظيم التضامن الفعلي بين شعوب هذه القارات الثلاث.»

وفي الأخير قال البشير بنبركة ان لائحة لتوقيع سوف يتم نشرها باسم لجنة من « اجل الحقيقة حول اختطاف واختفاء المهدي بنبركة،» داعيا الى التوقيع عليها بكثافة ، وكذا الدولة المغربية الى القيام و السماح للقضاء بتقتيش» ب بي اف 3» وتشجيع كل المعنيين بالأمر على الشهادة في هذه القضية كما دعا فرنسا الى رفع سر الدولة على كل الوثائق السرية، وكذلك إسرائيل ودول اخرى،وكذلك الولايات المتحدة التي لها ارشيف من الف الصفحات لدى مخابراتها.» يقول البشير بنبركة.

كما دعا الى» المشاركة في مختلف التظاهرات التي تقام بفرنسا بمناسبة الذكرى الخمسين للمهدي بنبركة، والتي تصبو الى كشف الحقيقة حول اختطافه واختفائه وكذلك حول فكره والتزاماته. حيث كان زعيما للقارات الثلاث وتنظيم التضامن بين شعوب إفريقيا وأسيا وأمريكا اللاتينية.»

وفي الأخير قامت زوجة المهدي بنبركة عيلة بنبركة والعائلة والمرافقون بوضع إكليل من الزهور أمام اللوحة التذكارية التي وضعتا مقهى ليب بشارع سان جيرمان والتي تشهد على مكان الاختطاف والاختفاء.

من وقفة باريس

أود باسم قيادة وقواعد الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية أن أشكركم خالص الشكر على استجابتكم لندائنا من أجل أن نلتقي اليوم هنا لإحياء الذكرى الخمسينية لاختطاف واغتيال شهيد الحركة الاتحادية وشهيد كافة الجماهير المغربية.

أشكركم على وفائكم من خلال هذا الحضور القوي و المكثف، وأشكر من خلالكم كل التقدميين المغاربة من فعاليات شخصية وهيئات سياسية ومدنية على مختلف المبادرات التي اتخذتها لتكون هذه الذكرى الخمسينية في مستوى ما يستحقه شهيدنا من آيات الإخلاص والوفاء، وما تستحقه ذكراه من تعبئة وطنية و اعتبار فائق.

لقد كنا نتمنى لو أن ذكرى شهيدنا تحولت اليوم بعد انصرام نصف قرن على تصفيته الإجرامية، إلى حدث وطني بامتياز وإلى لحظة استعادة وتصالح واستشراف.

كنا نتمنى صادقين لو أن منطق الإنصاف والمصالحة بلغ في هذه الذكرى الخمسينية ذروة سموه بانخراط كل مؤسسات الدولة، في مراسيم رد الاعتبار لأبرز ضحية من ضحايا سنوات القمع والاستبداد.

كنا نتمنى إنجاز خطوة شجاعة في اتجاه تطبيع الدولة مع روح هذا الوطني الكبير، مع روح هذا الأستاذ اللامع من الرعيل الأول للمدرسة المولوية، مع ذكرى أول رئيس للمؤسسة التشريعية بالمغرب.

مع ذكرى زعيم فذ، وملهم، جيلا بعد جيل.

ومع قامة دولية شامخة في سماء الأمم.

كنا نتمنى لو أن الدولة، تذكرت اليوم بنبركة رجل الدولة.

كنا نتمنى لو أنها فتحت قنواتها الإعلامية ومجالاتها العمومية والمؤسساتية لاستعادة ذكرى المهدي، للترحم على روحه الطاهرة، وإرساء مكانته اللائقة، وتلقين درسه للأجيال الناشئة.

لكننا واثقون أن هذا اليوم سيأتي لا محالة كما سنجلي الحقيقة لا محالة، إننا واثقون من ذلك لأن المهدي قبل تصفية أثره وإزهاق روحه، كان قد انغرس عميقا في وجدان الشعب المغربي وانبعثت روحه لدى الأجيال الاتحادية قدوة ورمزا، وأمانة ورسالة.

إننا واثقون أن أحفاد المهدي في أسرته الكبيرة والصغيرة لابد يوما سيستطيعون الانحناء على قبره للترحم على ذكرى روحه الزكية.

إننا واثقون أن تلاميذ المغرب سيتعرفون ذات يوم في كتب التاريخ على شخصية المهدي بنبركة اللامعة، وأن الحقيقة كل الحقيقة عن جريمة تصفيته ستصبح ملكا مشاعا للمغاربة وعبرة راسخة لعدم التكرار.

لذلك أيها الحضور الكريم، استقر عزمنا أن نجعل من ذكراه الغالية يوما لكل شهداء الحركة الاتحادية عبر مختلف المحطات النضالية لشعبنا للوفاء، يوما لاستعادة الذاكرة الاتحادية النازفة، الذاكرة الاتحادية المشرقة ذاكرة الكفاح البطولي من جل الحرية و الكرامة و العدالة الاجتماعية في هذا البلد.

استقر عزمنا على أن يكون وفاؤنا لذكرى قائدنا الشهيد، الذي شب وترعرع ومات اتحاديا، وفاء بالقول و الفعل، وأن يكون سعينا الدؤوب نحو كشف حقيقة اختطافه واغتياله سعيا بالفكر و العمل، التزاما وممارسة، وأعلنا للملء أن تمسكنا بكشف هذه الحقيقة لا تتوخى من ورائه إلا الحقيقة نفسها، الحقيقة التي ترد الاعتبار للضحية والتي ترسخ الإنصاف وتؤسس للمصالحة، من خلال معرفة مصيره وتمكين عائلته الصغيرة والكبيرة من أن يكون له قبر يمكنهم التوجه اليه للترحم عليه.

إن وفاءنا لذكرى المهدي أيها الأعزاء، ليس مجرد مسحة عاطفية عابرة، وليس مجرد حنين رومانسي خاطف له كامل المشروعية.

إنه بالأحرى وفاء نابع من صلب ضميرنا الاتحادي، ومسؤولية نتحملها في صميم مهمتنا القيادية، والتزام ندرجه ضمن رهاننا الحاسم بخصوص العدالة الانتقالية.

لذلك وكما قررنا بالأمس دعم هيئة الإنصاف والمصالحة في إنجاز مهمتنا التاريخية الشاقة، وسلمنا لرئيسها الفقيد إدريس بنزكري مذكرات اتحادية حول حالات اختفاء واغتيال من أجل التحري بشأنها، كذلك قررنا في هذه الذكرى الخمسينية أن نسلم للأستاذ إدريس البازمي رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان مذكرة بخصوص مواصلة المجلس لمهمة التحري من أجل الكشف عن الحقيقة المتعلقة بقضية الشهيد المهدي بنبركة.

وإننا بهذه المناسبة لابد وأن نسجل ،أن تسليم هذه المذكرة تم من خلال جلسة عمل حقيقية بين القيادة الاتحادية والمجلس الوطني لحقوق الإنسان ممثلا في كبار مسؤوليه، حيث أوضحنا لهم سياق الزيارة ودوافع تسليم المذكرة الاستفسارية، واستخصرنا جميعا النجربة المتميزة لهيئة الانصاف والمصالحة، والجهود المتواصلة للمجلس من أجل استكمال الحقيقة والطي النهائي لمرحلة سنوات الرصاص.

وفي جو من روح التعاون والحوار المسؤول والهادف، وعدنا المجلس الوطني لحقوق الإنسان، بأن يطلع العائلة الصغيرة للمهدي بنبركة وقيادة الحزب أي عائلته السياسية الكبيرة في الأيام القادمة على مضامين تقرير شامل حول هذا الاختفاء القسري يقوم المجلس بوضع اللمسات الأخيرة بخصوصه، في أفق تعميمه، قبل مثم شهر دجنبر من السنة الجارية.

أيها الإخوة الأعزاء

إن التحديات التي تواجهنا جميعا كاتحاديين وكيسار مغربي وكحركة تقدمية تستدعي منا اليوم أكثر من أي وقت مضى مزيدا من التعبئة، ومزيدا من التبصر، ومزيدا من التماسك، وفي أفق إنجاز مهمة التغيير التاريخي المنشود، وفي أفق تحويل ميزان القوى لصالح قوى الحداثة والتقدم والديمقراطية الفعلية.

ومن المؤكد أن أخلص وفاء لذكرى شهيدنا المهدي بنبركة، وأصدق استحضار لروحه، وأروع استلهام للقيم والأخلاق التي ناضل من أجلها، هو ان نحافظ على شعلة التقدم مضيئة في هذا البلد، هو أن نسهر على تقوية الصف الوطني الديمقراطي، وأن نجهد في إبداع أفضل الصيغ النضالية الملائمة. وفي ابتكار أرقى الأشكال الميدانية لتجميع قوانا وتفعيل طاقاتنا، ضمن مقاربات اندماجية هادفة تتوخى التمكين من أجل إحداث التغيير المنشود ومن أجل تجذير المسار الإصلاحي.

وإننا استلهاما من روح المهدي وإخلاصا منا لذكراه لنجاهزون لكل المبادرات في هذا الإتجاه، وسنبقى ملتزمين بتثبيت أركان البيت الاتحادي، وفي نفس الآن منفتحين على كل الصيغ الجادة والمجدية من أجل الارتقاء بالنضال الديمقراطي لما فيه مصلحة الشعب المغربي.

رحم الله الشهيد المهدي وكافة شهداء الوطن.

وسلام عليكم ورحمة الله.

الاتحاد الاشتراكي
جريدة يومية
www.alittihad.press.ma

اسم وخبر

الصبار يشارك في اجتماع بالقاهرة حول مدونتين نموذجيتين لقواعد سلوك رجال الأمن والموظفين العموميين

شارك المجلس الوطني لحقوق الإنسان ممثلا بأمينه العام محمد الصبار، أول أمس الخميس، بالقاهرة، في اجتماع خصص لتدارس وإبداء الرأي في وثيقة « المدونة النموذجية لقواعد سلوك رجل الأمن العربي والمدونة العربية لقواعد سلوك الموظفين العموميين» التي أعدها مجلس وزراء الداخلية العرب . وتم خلال هذا الاجتماع ،الذي نظمه المجلس القومي لحقوق الإنسان بمصر بالتعاون مع الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، والمفوضية السامية لحقوق الإنسان، ومجلس وزراء الداخلية العرب، وجامعة الدول العربية، بحث ومناقشة مضامين المدونة، من خلال جلستين، تناولت الأولى التي ترأسها الصبار، موضوع (المدونة النموذجية لقواعد سلوك رجال الأمن العربي) ، بينما تناولت الثانية التي ترأسها محسن عوض، عضو المجلس القومي لحقوق الانسان في مصر، موضوع «المدونة العربية الاسترشادية لقواعد سلوك الموظفين العموميين». وشهد الاجتماع الذي شارك فيه خبراء من المؤسسات الأعضاء بالشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الانسان تقديم مقترحات بشأن الوسائل الكفيلة بتفعيل المدونتين (المعتمدتين من قبل مجلس وزراء الداخلية العرب)، وفقا للتوصيات الصادرة عن المؤتمر الدولي حول تحديات الأمن وحقوق الإنسان في المنطقة العربية الذي عقد بالدوحة في نونبر. 2014 وكان لقاء الدوحة قد حث في إعلانه الختامي الدول العربية على اعتماد مدونات سلوك للأجهزة الأمنية والموظفين العموميين، تراعي الالتزام بحقوق الإنسان، كما دعا إلى تنظيم لقاء بين المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والأجهزة الأمنية في الدول العربية لتقييم ومراجعة المدونة النموذجية لقواعد سلوك رجل الأمن العربي والمدونة العربية الاسترشادية لقواعد سلوك الموظفين العموميين واقتراح الوسائل الكفيلة بتفعيلهما. وتنص المدونة النموذجية لقواعد سلوك رجل الأمن العربي على أن يحترم رجال الأمن «أثناء قيامهم بواجباتهم، للكرامة الإنسانية وأن يحمونها ويحافظون على حقوق الإنسان لكل الأشخاص ويوطدونها «. كما تشير إلى وجوب امتناع رجل الأمن «عن القيام بأي عمل من أعمال التعذيب أو غيره من ضروب المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة أو الأشكال الأخرى للإساءة، جسدية كانت أو نفسية أو أن يحرض عليه أو يتغاضى عنه». أما المدونة العربية الاسترشادية لقواعد سلوك الموظفين العموميين المعتمدة سنة 2004 من لدن مجلس وزراء الداخلية العرب فتسعى إلى تحقيق حسن أداء الوظيفة العمومية ومكافحة الفساد.

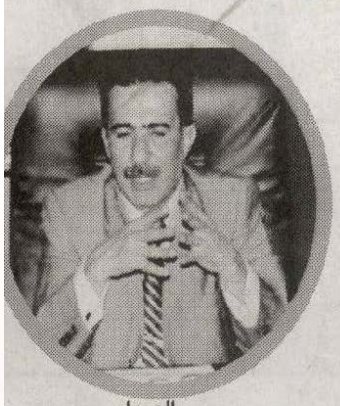

الصبار

إجماع حقوقي للمطالبة بالحقيقة كاملة في ملف الشهيد المهدي بنبركة

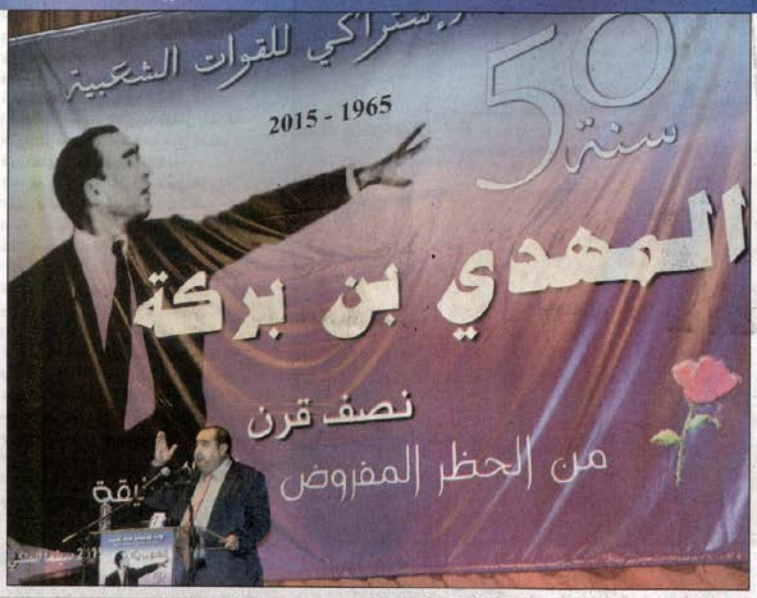

12-11/11/15

الكاتب الأول إدريس لشكر:

المهدي ولد وعاش ومات اتحاديا، واستلهاما لروحه نجتهد لتجميع قوتنا وتفعيل طاقتنا

الصور بعدسة: ط. اهنودة - ع. المساوي

الراضي: المهدي هو من أسس الاتحاد وعبد الرحيم هو من ضمن الاستمرارية

المانوزي: لن نمل من المطالبة بضرورة تسهيل مأمورية القاضي الفرنسي المكلف بملف الشهيد

بن عبد السلام: يجب تحديد المسؤوليات الفردية والمؤسساتية وإعمال العدالة في هذا الملف

السكتاوي: نناشد فرنسا لرفع السرية عن الوثائق التي بحوزتها

بوغنبور: لابد من وضع حد للإفلات من العقاب بالنسبة للمسؤولين عن جرائم الاختطاف

لاركو: نسجل تعهد المجلس الوطني بإصدار تقرير شامل عن الاختفاء القسري قبل متم دجنبر المقبل

20-02

رسالة الاتحاد

ساعة الحقيقة قد دقت..!

تحقق الإجماع أول أمس بالرباط، بين كل الفاعلين الحقوقيين، وطنيا ودوليا في المطالبة بالكشف عن الحقيقة في ملف اختطاف الشهيد المهدي بن بركة. واستمع الحاضرون للذكرى 50 لاختطاف واغتيال القائد الوطني الكبير، إلى نفس المطلب برفع الحظر المفروض على الحقيقة، التي جعلها المهدي جوهر السياسة الحقيقية. التي تخدم البلاد وتدرجها في مجمع البلدان القادرة على تحقيق المستقبل بعد أن تكون قد أنصفت رجالها ونساءها الذين صنعوا مجدها.

وبالرغم من كل الصمت والحظر، فإن الإيمان بانتصار الحقيقة ظل هو الجامع المشترك بين المتدخلين، والتوق الى مصالحة وطنية شاملة تربط الحاضر بالمستقبل وتربط النضال الوطني بالعدالة الانتقالية والبناء الديموقراطي . ظل أيضا بنفس القوة.

وقد عبرت الكلمة التي ألقاها الكاتب الأول للاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية عن هذا الإيمان بالقول » والقون أن هذا اليوم سياتي لا محالة كما ستنجلي الحقيقة لا محالة، إننا والقون من ذلك لأن المهدي قبل تصفية أثره وإزهاق روحه، كان قد انغرس عميقا في وجدان الشعب المغربي وانبعثت روحه لدى الأجيال الاتحادية قدوة ورمزا، وأمانة ورسالة.

إننا والقون أن أحفاد المهدي في أسرته الكبيرة والصغيرة لابد يوما سيستطيعون الانحناء على قبره للترحم على ذكرى روحه الزكية.

إننا والقون أن تلاميذ المغرب سيتعرفون ذات يوم في كتب التاريخ على شخصية المهدي بنبركة اللامعة، وأن الحقيقة كل الحقيقة عن جريمة تصفيته ستصبح ملكا مشاعا للمغاربة وعبرة راسخة لعدم التكرار».

إنها ذكرى للوفاء لعطاء رجل استثنائي أوجد الفكرة الديموقراطية التقدمية المرتبطة بوحدة الوطن وحريته ورخائه، لكنها في الوقت ذاته ذكرى للأمل في الحقيقة وقوتها على الانتصار خدمة للوطن والمواطنين والوطنية.

ملف

الموساوي العجلاوي: قضية المهدي بن بركة بين الطرحين الجنائي والسياسي

إجماع حقوقي للمطالبة بالحقيقة كاملة في ملف الشهيد المهدي بنبركة

ادريس لشكر: كنا نتنمى لو أن ذكرى الشهيد تحولت اليوم بعد انصرام نصف قرن الى حدث وطني بامتياز وإلى لحظة استعادة واستشراف

من الحشود التي اكتظت بها جنبات سينما الملكي بالرباط أول أمس

تقاطرت حشود غفيرة من الرباط وسلا وخريبكة وبوزنيقة والقنيطرة ومكناس وفاس وتمارة وبني ملال، على وسط مدينة الرباط يوم 29 أكتوبر 2015 ، للمساهمة في تخليد ذكرى اختطاف واغتيال الشهيد المهدي بنبركة التي تتزامن هذه السنة مع مرور نصف قرن على هذه الجريمة النكراء.

لقد غصت كل جنبات قاعة سينما الملكي بالحضور الجماهيري المكثف، تعبيرا منها على أن هذا الملف الذي ناهز خمسين سنة لا يمكن أن يبقى طي الكتمان، ولابد من الكشف عن الحقيقة كاملة بخصوصه، فالحضور الكمي والنوعي في هذا المهرجان الخطابي، الذي يخلد ذكرى الاختطاف والاغتيال، لأحد أشهر ملفات الاختفاء القسري بالعالم، جعل قاعة سينما الملكي تكتظ عن آخرها بالحضور والذي ملأ أيضا جميع طوابقها ، الشيء الذي دفع بعدد كبير منهم للتجمهر أمام سينما الملكي وفي مدخلها، وكذلك قرب المعرض المخصص لصور الشهيد المهدي بنبركة بالساحة المحاذية لسينما الملكي

«

الرباط، عبد الحق الريحاني - يوسف هناني

الاتحاد الاشتراكي
جريدة يومية
www.alittihad.press.ma

من الحشود التي احتشدت بها جنبات سينما الملكي بالرباط أول أمس

◄ الرباط: عبد الحق الريحاني- يوسف هنالي

تفاعلت حشود غفيرة من الرباط وسلا وخريبكة وبوزنيقة والقنيطرة ومكناس وفاس وتمارة وبني ملال، على وسط مدينة الرباط يوم 29 أكتوبر 2015 ، للمساهمة في تخليد ذكرى اختطاف واغتيال الشهيد المهدي بنبركة التي تتزامن هذه السنة مع مرور نصف قرن على هذه الجريمة النكراء. لقد غصت كل جنبات قاعة سينما الملكي بالحضور الجماهيري المكثف، تعبيرا منها على أن هذا الملف الذي ناهز خمسين سنة لا يمكن أن يبقى طي الكتمان، ولابد من الكشف عن الحقيقة كاملة بخصوصه، فالحضور الكمي والنوعي في هذا المهرجان الخطابي، الذي يخلد ذكرى الاختطاف والاغتيال، لأحد أشهر ملفات الاختفاء القسري بالعالم، جعل قاعة سينما الملكي تكتظ عن آخرها بالحضور والذي ملأ أيضا جميع طوابقها ، الشيء الذي دفع بعدد كبير منهم للتجمهر أمام سينما الملكي وفي مدخلها، وكذلك قرب المعرض المخصص لصور الشهيد المهدي بنبركة بالساحة المحاذية لسينما الملكي.

وتمثلت أبرز الوجوه الحاضرة في هذه الذكرى بالإضافة إلى عدد من ممثلي الهيئات السياسية والمدنية والحقوقية، في حضور الكاتب الأول السابق للحزب عبد الواحد الراضي، ثم نبيل بن عبد الله الأمين العام لحزب التقدم والاشتراكية الذي كان مرفوقا بخالد الناصري عضو الديوان السياسي، وحكيم بنشماس نائب الأمين العام لحزب الأصالة والمعاصرة ورئيس المجلس الوطني للحزب، وعزيز بنعزوز عضو المكتب السياسي نفس الحزب، كما كان ملفتا للانتباه حضور المنتظمات الحقوقية المغربية ممثلة في رؤسائها، خاصة، وان قضية الشهيد المهدي بنبركة، قضية سياسية وحقوقية بامتياز، وظلت حاضرة على الدوام ضمن مطالب هذه المنظمات الحقوقية.

وهكذا، حضر كل من مصطفى المانوزي رئيس المنتدى المغربي للحقيقة والإنصاف، و بوبكر لاركو رئيس المنظمة المغربية لحقوق الإنسان، ومحمد السكتاوي رئيس فرع منظمة العفو الدولية، وعبد الرزاق الگنبوري رئيس العصبة المغربية لحقوق الإنسان، وعبد الإله بن عبد السلام نائب رئيس الجمعية المغربية لحقوق الإنسان، كل هؤلاء، وفي كلمات ألقوها بهذه المناسبة طالبوا السلطات المغربية والفرنسية بالعمل على كشف الحقيقة كاملة في ملف الشهيد المهدي بنبركة وباعتذار الدولة على ما جرى، وعدم الإفلات من العقاب، كما توجهوا للسلطات الفرنسية والقضاء الفرنسي، بأن يرفعوا السرية عن الوثائق المرتبطة بهذا الملف، ويساهموا بشكل جدي في طي هذه الجريمة الشهيرة في العالم، والتي وقعت على أرض العاصمة الفرنسية باريس.

في بداية هذا الاحتفال، كان للجماهير الحاضرة موعد مع شريط وثائقي يحكي عن حياة الشهيد المختطف منذ ولادته ونشأته وبراءته ونضالاته وعطاءاته الوطنية، بالإضافة إلى المخيبات والنكسات التي تعرض لها خلال مسيرته النضالية بالمغرب وخارجه، والمنفى الذي لجأ إليه كاختيار اضطراري بفرنسا، ثم نضاله القاري وحضوره الدولي في عدد من المنتديات الدولية ،وذلك لمساهمته في الشعوب ومستضعفي القارات الثلاث، والتي كان يهيئ لعقد مؤتمر دولي حولها، هذا الشريط الذي سهر على إعداده مناضلون اتحاديون.

كما ميز تخليد هذه الذكرى الخمسين التي قدمت فقراتها الأخت فاطمة بلمودن عضو المكتب السياسي للحزب، الكلمة التي ألقاها بهذه المناسبة إدريس لشكر الكاتب الأول للحزب، والتي تقدم فيها بالشكر إلى كل الشخصيات والفعاليات التقدمية والهيئات السياسية والمدنية على مختلف المبادرات التي اتخذتها لتكون هذه الذكرى الخمسينية في مستوى ما يستحقه الشهيد من آيات الإخلاص والوفاء وما تستحقه ذكراه من تعبئة وطنية واعتبار فائق.

وأكد لشكر بالمناسبة على أن الاتحاديين والاتحاديين وجميع الحقوقيين كانوا ينتمون أن تكون هذه الذكرى الخمسين لحظة استعادة وتصالح واستشراف للمستقبل، وأن منطق الإنصاف والمصالحة بلغ ذروة سموه بانخراط كل مؤسسات الدولة في رد الاعتبار لأبرز ضحية من ضحايا سنوات الجمع والاستبداد، مشيرا في السياق ذاته، إلى أن الحل كان ينتظر خطوة شجاعة في اتجاه تطميع الدولة مع روح هذا الوطني الكبير، و هذا الأستاذ من الرعيل الأول للمدرسة المولوية، مع ذكرى أول رئيس للمؤسسة التشريعية بالمغرب.

وذكر الكاتب الأول للحزب، من هم في حاجة إلى تذكير، أن الشعب المغربي الذي جعل الشهيد المهدي في قلبه ووجدانه، لابد أن يوم انجلاء الحقيقة في ملفه آتية لا ريب فيها، وعلى أن أحفاد المهدي في أسرته الكبيرة والصغيرة لابد سيستطيعون يوما الانحناء على قبره، للترحم على ذكرى روحه الزكية، وتلاميذ المغرب أيضا سيتعرفون في كتب التاريخ على شخصية بنبركة اللامعة.

وسجل لشكر بهذه المناسبة أن التحديات التي تواجه الاتحاد الاشتراكي واليسار المغربي والحركة التقدمية تستدعي أكثر من أي وقت مضى المزيد من التعبئة والتبصر والتماسك في أفق انجاز مهمة التغيير التاريخي المنشود، وأيضا في أفق تحويل ميزان القوى لصالح قوى الحداثة والتقدم والديمقراطية الفعلية.

وختم هذا اللقاء عبد الواحد الراضي الكاتب الأول السابق لحزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، بشهادة حول مجايلته للشهيد المهدي بنبركة حيث أكد خلالها على انه يعتبر صنيعة للمهدي بنبركة وعبد الرحيم حيث تتلمذ على يد المهدي بنبركة في السياسة وهو من اقترحه للمجلس الوطني للحزب سنة 1962 وهو من اقترحني أن أكون برلمانيا في أول برلمان مغربي، وقال الراضي بهذا الخصوص وكذا الاعتراف بالجميل».

وذكر الراضي ببعض الحقائق التاريخية على ان المهدي بنبركة هو من أسس الاتحاد الوطني للقوات الشعبية وعبد الرحيم بوعبيد هو من ضمن استمرار الحزب في حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية. وسجل في السياق ذاته على ان المهدي كان مربيا قبل أن يكون سياسيا حيث كان يحرص على تربية الشباب المغربي وتكوينه وأبرز مشروع شاهد على هذه الحقيقة مشروع طريق الوحدة الذي سهر على تنفيذه الشهيد المهدي بنبركة وذكر الراضي في هذا الإطار بقولة مشهورة للمهدي «تحتضنني الطريق والطريق تحتضنني».

كما سرد الراضي كيف تلقى الخبر في ذلك اليوم المشؤوم 29 أكتوبر 1965، حين تم توقيف المهدي في باريس من قبل رجال الأمن كأول مغربي يعد الأجهزة. تلقى الخبر وبلغ عبد الرحيم بذلك لكن سرعان ما سيعرفون أن الأمر يتعلق باختطاف في مساء نفس اليوم، وكيف أتابهم قلق وتخوف كبير على حياة الشهيد.

وتميز تخليد الذكرى الخمسينية لاختطاف الشهيد المهدي بن بركة، التي أحياها حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية تحت شعار» المهدي بن بركة: نصف قرن من الحظر المفروض على الحقيقة»، بمشاركة عدد من الناشطين الحقوقيين والجمعيات الذين استحضروا حالات الاختفاء التي لازالت بدورها عالقة، وطالبوا بانكشاف عن الحقيقة الكاملة بخصوص ملف اختفاء المهدي بن بركة، ومحاسبة المسؤولين عن ذلك من أجل التأسيس لعدالة انتقالية حقيقية بالمغرب.

وفي هذا السياق قال مصطفى المانوزي، رئيس المنتدى المغربي من أجل الحقيقة والإنصاف «إن قوة ورمزية ملف الشهيد المهدي بن بركة هي التي جعلت الحركة الحقوقية تجمع على إقرار يوم 29 أكتوبر يوما وطنيا للمختطف، موضحا في كلمة له بمناسبة الذكرى الخمسينية لاختطاف المهدي بن بركة، أن ملف الشهيد المهدي بن بركة لا يزال يراوح مكانه رغم مرور حوالي 50 سنة على واقعة اختطافه.

وأشار رئيس المنتدى المغربي من أجل الحقيقة والإنصاف إلى أنه سواء تعلق الأمر بالقضاء أو بهيئة الإنصاف والمصالحة فإن ملف الشهيد المهدي بن بركة، ظل عصيا على الحل وظلت الإرادة السياسية لفك لغز اختطافه غير متوفرة. وشدد المانوزي على أن المنتدى المغربي من أجل الحقيقة والإنصاف لن يمل من المطالبة بضرورة تحمل القضاء المغربي لمسؤولياته وتسهيل مأمورية قاضي التحقيق الفرنسي المكلف بالبحث في ملف الشهيد المهدي بن بركة.

وفي هذا الصدد، شدد رئيس المنتدى المغربي من أجل الحقيقة والإنصاف على ضرورة التزيل الديمقراطي للدستور، ومواكبة مراجعة المنظومة القانونية الوطنية حتى تتضمن التجريد المنصوص عليه في الدستور للاختفاء القسري والاعتقال التعسفي والتعذيب.

وأكد المانوزي على ضرورة تنزيل مصادقة المغرب على البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية مناهضة التعذيب، بإنشاء آلية وطنية لمناهضة التعذيب ذات مصداقية ومقبولة من طرف مكونات الحركة الحقوقية.

وطالب رئيس المنتدى المغربي من أجل الحقيقة والإنصاف بضرورة إرفاق مصادقة المغرب باتفاقية الاختفاء القسري، بالتصريح باعتراف الدولة المغربية باختصاص اللجنة الأممية المعنية بالاختفاء القسري بتلقي وبحث البلاغات التي تتلقاها من أفراد أو بالنيابة عن أفراد مغاربة وفق المادة 31 من الاتفاقية المذكورة من أجل منح هذه المصادقة كافة الضمانات لتفعيلها داخليا.

وأكد المانوزي على ضرورة إلغاء عقوبة الإعدام، والمصادقة على نظام روما، والقطع مع التدخلات العشيقة ضد الاحتجاجات السلمية ووضع إستراتيجية وطنية للحد من الإفلات من العقاب، ووضع السياسات الأمنية على أسس من الحكامة الأمنية.

ومن جانبه، توقف عبد الإله بن عبد السلام، نائب رئيس الجمعية المغربية لحقوق الإنسان عند الإصرار المستمر للدولة المغربية على أن تظل حقيقة اختطاف واغتيال المهدي بن بركة مقبرة، مجددا في هذا السياق مطالبة الجمعية بالحقيقة الرسمية لما جرى، بل يؤكد بن عبد السلام « يجب تحديد المسؤوليات الفردية والمؤسساتية وإعمال العدالة التي لا محيد عنها».

وأشارت الجمعية المغربية لحقوق الإنسان إلى أن تورط فرنسا وأمريكا والكيان الصهيوني ثابت وهو بخرج من جهة موضوع استمرار طمس الحقيقة عندما يتعلق الأمر بالأقوياء» موضحة أن السلطات الفرنسية التي لم تقرر بعد نصف قرن، رفع السر كاملا عن الوثائق المتعلقة بالملف، تقحم المسؤولية الأساسية في ذلك، مشيرة في الآن ذاته إلى أن الاستمرار في التستر على الحقيقة يساهم في إفلات عدد من المسؤولين من العقاب بعد وفاتهم.

وقال بن عبد السلام في كلمة الجمعية المغربية لحقوق الإنسان «لقد مرت الآن على انتهاء اشغال هيئة الإنصاف والمصالحة حوالي عشر سنوات، ولازال المجلس الوطني لحقوق الإنسان والجهات الحكومية المعنية والتي أوكل إليها أمر مواصلة البحث والتحري في الملفات العالقة، وأبرزها ملف الشهيد المهدي بن بركة،وتفعيل كافة التوصيات وضمنها وضع إستراتيجية وطنية لمناهضة الإفلات من العقاب، لم نقدم للرأي العام ما يفيد التقدم في ذلك »

وشدد نائب رئيس الجمعية المغربية لحقوق الإنسان على ضرورة تصدي الديمقراطيين والديمقراطيات للمحاولات المتكررة التي تقوم بها عدد من الأجهزة وتشاركها فيها بعض وسائل الإعلام للنيل من الشهيد المهدي بنبركة في محاولة بائسة منها لإتلاف الذاكرة الحية للشعب المغربي.

ومن جانبها أعلنت الحصيلة المغربية للدفاع عن حقوق الإنسان، وهي تخلد ذكرى اختطاف الشهيد المهدي بنبركة، تضامنها مع عائلات المختطفين مجهولي المصير، ودعمها لنضالهم المتواصل.

واستنكر رئيس العصبة المغربية للدفاع عن حقوق الإنسان عبد الرزاق بوغنبور تعامل الدولة المغربية في تنفيذ التزاماتها بخصوص ملف الاختفاء القسري.

وطالبت العصبة المغربية للدفاع عن حقوق الإنسان، السلطات المغربية بتقديم كافة النتائج للرأي العام الوطني والدولي، بخصوص الحقيقة الكاملة عن الحالات التي أبقت، هيئة الإنصاف والمصالحة، التحريات مفتوحة بشأنها.

وشددت على ضرورة وضع حد للإفلات من العقاب بالنسبة للمسؤولين عن جرائم الاختطاف، ماضيا وحاضرا، إقرارا بمتطلبات دولة الحق والقانون.. وكذا الاستجابة الفورية لمطالب ضحايا الاختفاء القسري المفرج عنهم المرتبطة بحقهم في الإدماج في التسوية الإدارية والاجتماعية لأوضاعهم.

واعتبر بوبكر لاركو، رئيس المنظمة المغربية لحقوق الإنسان أن ثمة أسئلة لا تزال لم يتم الإجابة عنها إلى الآن ويصفة أساسية، سبق وأثارتها المنظمة في مذكرة لها سنة 2007 حول جريمة اختطاف المهدي بنبركة وجهتها إلى كل من الوزير الأول المغربي ونظيره الفرنسي.

وأشار رئيس المنظمة المغربية لحقوق الإنسان إلى أسئلة المذكرة التي ظلت عالقة، أسئلة تروم الإجابة عن تساؤلات من قبيل « ماهي ظروف الاختطاف والاعتقال، كيف تم الاغتيال، من هم المسؤولون عن ذلك،من نفذ الجريمة، وأين وضعت جثة المختطف؟.

وفي هذا السياق، قال بوبكر لاركو إن المنظمة المغربية لحقوق الإنسان، تسجل تعهد المجلس الوطني لحقوق الإنسان، بأن يطلع العائلة الصغيرة للمهدي بن بركة وعائلته الكبيرة السياسية، على تقرير شامل حول الاختفاء القسري قبل متم شهر دجنبر المقبل.

ودعت المنظمة المغربية لحقوق الإنسان، السلطات الفرنسية لرفع السرية عن الوثائق المتعلقة بالجريمة خاصة وأن إمكانية ذلك قد أصبحت متاحة بعد مرور ربع قرن على كل الوثائق.

وأكدت المنظمة المغربية لحقوق الإنسان على ضرورة البحث عن السبل الملائمة للانصاف في هذه القضية وكل الحالات العالقة وخلق آلية لمرافقة الحالات العالقة مع إعداد مقترحات في هذا الشأن.

وطالبت المنظمة المغربية لحقوق الإنسان، الحكومة المغربية بإخراج القانون التنظيمي الخاص بالمجلس الوطني لحقوق الإنسان للنهوض بمهامه الوطنية والدولية في ظروف وشروط ملائمة، مشيرة إلى أنه لا يمكن تكبيل يد مؤسسة وطنية تعنى بحقوق الإنسان.

وأعربت منظمة العفو الدولية - فرع المغرب بمناسبة الذكرى الخمسين للاختطاف القسري لزعيم المعارضة الشهيد المهدي بن بركة عن تضامنها المستمر مع عائلة الشهيد بن بركة ومنظمات حقوق الإنسان المغربية.

وطالب رئيس منظمة العفو الدولية ، فرع المغرب،محمد السكتاوي بتحقيق العدالة وكشف تفاصيل الحقيقة وجبر الضرر في ملف الشهيد بن بركة، وأهاب بالسلطات المغربية إبداء كامل أشكال التعاون مع التحقيقات الجارية حاليا بغية كشف النقاب عن الحقيقة ووضع حد لإفلات الجناة من العقاب.

كما نوهت منظمة العفو الدولية - فرع المغرب، علاوة على ذلك، بالواجبات المترتبة على كل من فرنسا والمغرب بصفتهما من الدول الأطراف في الاتفاقية الدولية الخاصة بحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، والتي تقتضي منهما الاستمرار في التحقيق إلى أن يتم توضيح كامل تفاصيل مصير ضحايا الاختفاء القسري.

واستحضرت الجمعيات المشاركة الحالات التي لازالت بدورها عالقة، وينطبق الأمر بالمناضلين الحسين المانوزي وعبد الحق الرويسي وسالم عبد اللطيف ووزان قاسم وعمر الوسولي ومحمد إسلامي وأنكولونيل الصالي، ومحمد عبابو، والصالحي المدني، وعمر الوسولي، وسالم عبد اللطيف، ومحمد بوفوس، وعبد الحميد الادريسي، ومحمد بن الطاهر الباعقيلي والذين لازالت حركة العائلات وضمنها عائلة الشهيد المهدي بن بنركة مستمرة في النضال من أجل إجلاء الحقيقة بشأنهم.

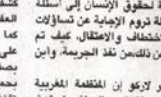

الراضي:
المهدي هو من أسس الاتحاد وعبد الرحيم هو من ضمن الاستمرارية

المانوزي:
لن نمل من المطالبة بضرورة تسهيل مأمورية القاضي الفرنسي المكلف بملف الشهيد

بن عبد السلام:
يجب تحديد المسؤوليات الفردية والمؤسساتية وإعمال العدالة في هذا الملف

السكتاوي:
نناشد فرنسا برفع السرية عن الوثائق التي بحوزتها

بوغنبور:
لابد من وضع حد للإفلات من العقاب بالنسبة للمسؤولين في جرائم الاختطاف

لاركو:
نسجل تعهد المجلس الوطني بإصدار تقرير شامل عن الاختفاء القسري قبل متم دجنبر المقبل

بنكيران يتهم اليزمي بإثارة الفتنة ويدعوه إلى سحب توصية «الإرث»

الرباط - خديجة عليموسى

دعا عبد الإله بنكيران، رئيس الحكومة والأمين العام لحزب العدالة والتنمية، إدريس اليزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، إلى الاعتذار وسحب التوصية التي تطالب بالمساواة في الإرث، وذلك خلال برنامج خاص بثته قناة «ميدي 1 تي في» أول أمس.

وقال بنكيران إن «من يقول بذلك يريد أن يثير الفتنة، ويرغب في صب الزيت على النار، وعلى اليزمي سحب هذا الكلام والاعتذار»، مضيفا أنه ليس لديه مانع بأن يعبر اليزمي عن رأيه ويناقشه مع العلماء وتصدر فتوى، لكن أن يقوم بإصدار ذلك في توصية فهذا غير مقبول، موضحا أن المغرب ليس دارا خالية حتى يصبح اليزمي يفتي في الدين.

وأضاف بنكيران «إذا أراد اليزمي التعبير عن آرائه فليصدر جريدة، أما الآن فإنه مسؤول في هيئة للدولة، ونحن حريصون على استقرار المغرب».

من جهة أخرى، أكد بنكيران أنه لا يشكو من حزب الأصالة والمعاصرة لأن «أعضاءه مغاربة وليسوا أعداء»، بل من التحكم، حيث قال: «لا نشكو من حزب «البام»، كأشخاص بل كحزب أراد أن يتحكم في الواقع السياسي وأراد أن يجعل الأحزاب السياسية كلها رهن إشارته وفي خدمته وداخلة في برنامجه ومشروعه. إنه حزب أريك المسار السياسي».

وأضاف متسائلا: «كيف يمكن أن نشرح أن هذا الحزب حصل على 18 في المائة في انتخابات الغرف المهنية وحصل على 24 غرفة من أصل 35 غرفة وجاء في المرتبة الثانية في الانتخابات الجهوية (19 في المائة) وحصل على خمس جهات».

وأشار بنكيران إلى أن كل النتائج وصل إليها بـ«الضغط والتخويف»، وتساءل كيف فاز إلياس العماري برئاسة جهة طنجة تطوان الحسيمة، رغم أن أحزاب الأغلبية هي التي حصلت على الأغلبية في هذه الجهة، ونفس الشيء وقع في جهة بني ملال، قبل أن يجيب: «هناك ضغوط وربما أشياء أخرى».

تفاصيل ص 03

قال إنه لا يشكو من حزب الأصالة والمعاصرة بل من التحكم

بنكيران يتهم اليزمي بإثارة الفتنة ويدعوه إلى سحب توصية «الإرث»

الرباط
خديجة عليموسى

دعا عبد الإله بنكيران، رئيس الحكومة والأمين العام لحزب العدالة والتنمية، إدريس اليزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، إلى الاعتذار وسحب التوصية التي تطالب بالمساواة في الإرث، وذلك خلال برنامج خاص بثته قناة «ميدي 1 تي في» أول أمس.

وقال بنكيران إن « من يقول بذلك يريد أن يثير الفتنة، ويرغب في صب الزيت على النار، وعلى اليزمي سحب هذا الكلام والاعتذار»، مضيفا أنه ليس لديه مانع بأن يعبر اليزمي عن رأيه ويناقشه مع العلماء وتصدر فتوى، لكن أن يقوم بإصدار ذلك في توصية فهذا غير مقبول، يضيف بنكيران، موضحا أن المغرب ليس دارا خالية حتى يصبح اليزمي يفتي في الدين.

وأضاف بنكيران «إذا أراد اليزمي التعبير عن آرائه فليصدر جريدة، أما الآن فإنه مسؤول في هيئة للدولة، ونحن حريصون على استقرار المغرب».

من جهة أخرى، أكد بنكيران أنه لا يشكو من حزب الأصالة والمعاصرة لأن «أعضاءه مغاربة وليسوا أعداء»، بل من التحكم، حيث قال: «لا نشكو من حزب «البام»، كأشخاص بل كحزب أراد أن يتحكم في الواقع السياسي وأراد أن يجعل الأحزاب السياسية كلها رهن إشارته وفي خدمته وداخلة في برنامجه ومشروعه، إنه حزب أريك المسار السياسي».

وأضاف متسائلا: «كيف يمكن أن نشرح أن هذا الحزب حصل على 18 في المائة في انتخابات الغرف المهنية وحصل على 24 غرفة من أصل 35 غرفة وجاء في المرتبة الثانية في الانتخابات الجهوية (19 في المائة) وحصل على خمس جهات».

وأشار بنكيران إلى أن كل النتائج وصل إليها بـ«الضغط والتخويف»، وتساءل كيف فاز إلياس العماري برئاسة جهة طنجة تطوان الحسيمة، رغم أن أحزاب الأغلبية هي التي حصلت على الأغلبية في هذه الجهة، ونفس الشيء وقع في جهة بني ملال، قبل أن يجيب: «هناك ضغوط وربما أشياء أخرى».

وبخصوص الجدل حول رئاسة عبد العالي حامي الدين واعتذاره عن رئاسة الفريق، قال الأمين العام لحزب العدالة والتنمية: «منذ البداية كنت أريد سبيل الشيخي رئيسا للفريق على أن يكون حامي الدين في المكتب، غير أن أعضاء الأمانة العامة اختاروه رئيسا للفريق، وبعده أثيرت إشكاليات، فتحدثت إليه رفقة مصطفى الرميد، وزير العدل والحريات، فقرر الاعتذار عن رئاسة الفريق، ولم نضغط عليه». قبل أن يضيف «إن الحزب مرن ويعرف أن الوضع السياسي فيه ظروف ومعطيات وأشياء أخرى يجب أن نراعي».

وحول الخلاف الذي أثير حول صندوق التنمية القروية والمناطق الجبلية، أكد بنكيران أن علاقته بوزير الفلاحة والصيد البحري من أحسن العلاقات، وأن ما أحدث المشكل هو نزع اسم رئيس الحكومة كآمر للصرف. وأضاف أن «الوزير أخنوش قال لي إنه جاءني وشرح لي الموضوع، فسألته: هل قلت لك إني موافق؟، فأجاب أخنوش: نعم، فقلت له: انتهى الموضوع». وأكد بنكيران أن الأمانة العامة للحزب قررت أن تنهي هذا الموضوع وتغلقه.

اللائحة الجديدة للعفو ستضم عددا كبيرا من سجناء الأقاليم الصحراوية

جهات عليا تضع شروطا خاصة للاستفادة من العفو الملكي قبل ذكرى المسيرة الخضراء

جلال رفيق

كشف مصدر مطلع لـ«المساء» أن جهات عليا كانت وراء شروط خاصة أعلن عنها عبر مذكرة مصلحية صادرة عن مديرية الشؤون الجنائية والعفو للاستفادة من العفو الملكي بمناسبة ذكرى انطلاقة المسيرة الخضراء.

وحسب مصدر «المساء»، فإن من بين الشروط التي أعلنتها وزارة العدل، والتي تعتبر مثل ظروف التخفيف أو حالة العود وحسن السيرة والسلوك، أن يكون السجناء مصابين بأمراض مزمنة، إضافة إلى تحديد لائحة سجناء ينتمون إلى الأقاليم الصحراوية وتتوفر فيهم الشروط التي تبت فيها مديرية الشؤون الجنائية والعفو، والتي تحدد اللوائح الخاصة بالمستفيدين من العفو.

وحسب مصدر «المساء»، فإن مديرية الشؤون الجنائية والعفو تلقت نحو أكثر من 5 آلاف طلب، وسهرت على تهييء الملفات التي عرضت على لجنة العفو، وتمت دراستها من طرف اللجنة وتقديم مقترحات بشأنها.

وقال المصدر ذاته إن الطلبات المقدمة للعفو الملكي بمناسبة ذكرى المسيرة الخضراء تقدم بها مدانون ومقربون منهم، إضافة إلى هيئات أخرى كالمجلس الوطني لحقوق الإنسان، والمجلس الأعلى للسلطة القضائية.

واستثني من العفو، حسب مصدر «المساء»، المتهمون بارتكاب جرائم ضد قاصرين دون سن الـ 18، إضافة إلى مدانين بأحكام مع وقف التنفيذ، وآخرين أدينوا بأحكام متعلقة بجرائم في حالة عود قانوني، إضافة إلى متهمين بجرائم مرتبطة بقانون الأسلحة والذخائر والمتفجرات.

وجاءت شروط العفو الجديدة للمدانين بعقوبة غرامة مالية شرط أن يبرروا عدم قدرتهم المطلقة على تسديدها.

تتمة ص 03

جهات عليا تضع شروطا خاصة للاستفادة من العفو الملكي قبل ذكرى المسيرة الخضراء

جلال رفيق

تتمة (ص01)

واستثنت الشروط الجديدة جرائم العنف والاعتداء الجنسي، أو المنطوية على الفساد أو الرشوة أو اختلاس المال العام أو تزوير الانتخابات.

وقال مصدر «المساء» إن التعامل مع العفو الملكي الهدف منه استعماله كوسيلة لتدارك الأخطاء القضائية وإنهاء عقوبتها في الحال دون اللجوء إلى إجراءات معقدة تقتضيها إعادة النظر في الحكم. كما أنه قد يكون بهدف تشجيع المحكوم عليه لإصلاح سلوكه، بالرغم من وجود عدة آليات قانونية أخرى تسمح ببلوغ هذه الغاية، كالإفراج المقيد بشروط مضيفا أن العفو لا يمحو الجريمة والإدانة الصادرة بخصوصها، بل لا يؤثر فقط إلا في العقوبة.

الملف الأسبوعي
14 13 12 11
قضايا الهوية.. عندما يلعب دعاة الحداثة بالنار

قضايا الهوية.. عندما يلعب دعاة الحداثة بالنار

(كريم فزازي)

محمد أحداد

في الكثير من المرات كانت بعض القضايا أن تفضي إلى اصطدامات حادة بين مكونات المجتمع المغربي، خاصة عندما يتعلق الأمر بقضايا دينية وثقافية ذات ميسم هوياتي. حدث ذلك في النقاش حول مدونة الأسرة، وقضية الإجهاض، واقتسام الإرث بين الرجل والمرأة... ولم يكن الجدل لينتهي لولا تدخل الملك للتخفيف من حدة التوترات التي نشأت على هامش النقاش بين تيارات وحساسيات تمثل بالأساس التيارين الحداثي والمحافظ.

هذه القضايا ظلت دائما مقترنة بتوجهات تذكيها أحزاب سياسية ذات مشارب مختلفة، فتارة توظف هذه القضايا في التدافع السياسي وتارة أخرى تتحول إلى مشتل خصيب لاستنبات صراعات سياسية بلبوس هوياتي.

الهوية مفهوم يتحرك، وغير قابل للتحديد في عصر تتطور فيه وسائل التطور التكنولوجي بشكل متسارع، وهذا التطور لم يكن يوما قابلا للمحاصرة أو التقزيم كما كان يردد ميشيل فوكو دائما ولذلك كان من الطبيعي أن تستعر نقاشات عنيفة مادامت أن عناصر الهوية لاسيما الجانب الديني منها تتحكم في أغلبها وتوجهها أينما شاءت.

في كل اللحظات العصيبة التي قسمت المجتمع المغربي إلى فسطاطين كبيرين كان هناك تياران كبيران: الأول يدافع عن النص القطعي وعن كتب التراث، والثاني يحمل مشعل الحداثة وإعمال الاجتهاد. بين التيارين صراعات عنيفة تمتد جذورها إلى الثمانينات والتسعينيات من القرن الماضي حينما تحولت الجامعة المغربية إلى ساحة اقتتال بين المكونات اليسارية والإسلامية، لكن أقواها وأكثرها شراسة على الإطلاق هي تلك التي دارت حول ملف مدونة الأسرة والخطة الوطنية لإدماج المرأة، إذ حشد التيارات المتصارعة حواريبها في كل من البيضاء والرباط لحسم المعركة في الشارع.

وبينما يؤكد عالم الاجتماع علي الشعباني أن هذه النقاشات لا يمكن أن تؤدي أبدا إلى حروب أهلية أو اصطدامات دموية بالنظر إلى طبيعة المجتمع المغربي الميال إلى المهادنة، فإن توظيف قاموس السب والتجريح يفسح المجال أمام كل الاحتمالات الممكنة.

«المساء» تعيد تركيب أهم القضايا التي شكلت «عود ثقاب» قابل للاشتعال في كل لحظة في مقدمتها مدونة الأسرة والخط الأمازيغي والإجهاض، وتكشف تفاصيل جديدة حول خلفيات الصراع ومآلاته ودور المؤسسة الملكية الحاسم في التحكيم لإيجاد صيغة وسطى بين «المتناحرين».

توصية الإرث.. بالون اختبار جديد من دعاة الحداثة

مجلس اليزمي في قفص الاتهام ورد غير مسبوق من المحافظين

"طفلة الأسابيع الماضية، كان الحدث الأبرز في الساحة السياسية والحقوقية أيضا هو تقديم المجلس الوطني لحقوق الإنسان تقريرا حول تحقيق مبدأ المناصفة في المغرب ورغم أن التقرير حمل في طياته انتقادات قاسية للحكومة وللفاعل السياسي بسبب استبعاد النساء من تسيير الشأن العام في كل دواليبه فإن توصية يعبئها الإرث غيارا كليفا، وجعلت الأحزاب السياسية والحركات النسائية تعيش حالة من الغليان، وتقصد توصية توزيع الإرث بشكل متساو بين الرجل والمرأة.

ولئن كان النقاش حول توزيع الإرث ليس جديدا، فإنه بدا هذه المرة أكثر عمقا وأكثر توظيفا لمصطلحات الاتهامات المباشرة، وإذا استثنينا دعوة صريحة تقدم بها عبد الرحيم الشيخي، رئيس حركة التوحيد والإصلاح، الجناح الدعوي لحزب العدالة والتنمية، للحوار مع رفاق اليزمي، فإن باقي ردود الفعل اتسمت بالعنف واللغو.

فجأة، أصبح المجلس الوطني لحقوق الإنسان في قفص الاتهام، وعبر التيار المحافظ عن مواقف غير مسبوقة من المجلس، منها على سبيل المثال ما قاله عبد العزيز أفتاتي، النائب البرلماني عن حزب العدالة والتنمية، بأن توصية المجلس حول تقسيم الإرث تدم عن جهل بواقع الأسر المغربية الموسوم بالتراحم والتآزر، قبل أن يوجه مدفعيته الثقيلة نحو القائمين على المجلس متهما إياهم بخدمة أجندة من الدولة العميقة والخضوع للاستعمار الجديد الذي ترعاه الأمم المتحدة.

وإن كان رئيسها عبد الرحيم الشيخي، دعا المجلس إلى الحوار بالحجة، فإن أعضاء من داخلها انهمروا بمحاولة نشر الفتنة وإثارة موضوع ليس من أولويات المغاربة، بينما قال آخرون إن توقيت التوصية وتزامنها مع حركية سياسية بالمغرب يدفع إلى الريبة.

بعد أيام فقط على الإعلان عن التوصية، دافع إدريس لشكر، الكاتب الأول لحزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية عن مجلس اليزمي وعن حقه في إنهاء النقاش بين الجميع في مسألة تخضع للاجتهاد، علما أن موقف إدريس لشكر من قضية الإرث ليس جديدا، إذ سبق له أن انخرط في جدال عنيف مع بعض الأحزاب والدعاة وصل إلى حد تكفيره وإهدار دمه من طرف شيخ اسمه أبو النعيم.

في الوقت نفسه، أصدر حزب الأصالة والمعاصرة بيانا للمكتب السياسي يساند، بشكل لا يدع مجالا للشك، المجلس الوطني لحقوق الإنسان في توصيته بشأن تقسيم الإرث بالتساوي بين الرجل والمرأة ليدشن، بذلك، فصلا جديدا من فصول الصراع بينه وبين حزب العدالة والتنمية المناهض لتوصية المجلس.

بعيدا عن مواقف الأطراف السياسية، فإن عدم حسم المغرب في خياراته الهوياتية والاحتكام إلى التوافق في العديد من الملفات الحاسمة، جعل قضية مثل الإرث تعود إلى الواجهة من جديد، مع التأكيد أنه موضوع يحتاج إلى الحسم. المغرب يريد أن يؤسس لحداثة قوامها احترام حقوق الإنسان والالتزام بالمواثيق الدولية، لكنه في نفس الوقت لا يريد التفريط في المصادر الأساسية للتشريع وهي القرآن والسنة.

هنا بالتحديد وقع الخلل. المغرب، منذ بداية عهد الملك محمد السادس، نهج توجها جديدا موسوما بالانفتاح على المنظمات الحقوقية، وملزما كل سنة أن يقدم حصيلة الحقوقية في الكثير من المنابر، وملزما أيضا أن يحترم التزاماته أمام المنتظم الدولي خاصة أنه لا يريد أن يكسر نقطا بصورة مجانية في صراعه حول قضية الصحراء المغربية. إنها ورقة حقوقية وسياسية في الآن نفسه، ولذلك بقيت القضايا الهوياتية مناجزة بين هاتين الثنائيتين لمدة طويلة، لكن إلى متى ستبقى هذه الصيغة كافية لتجنب ما حدث مؤخرا حول قضية الإرث.

من جهة أخرى، تعرف الدولة أن التيار المحافظ في المغرب لديه قوته ونفوذه في الشارع. وقد اختبرت هذا النفوذ في محطات كثيرة، لاسيما في إعداد فصول مدونة الأسرة، ومن ثم لا يمكن أن تغامر أو تذهب إلى أبعد مدى في حسم الملفات ذات الصلة بالهوية المغربية.

سنت الانتخابات الأخيرة أن حزب العدالة والتنمية فاز بأغلبية المدن الكبرى وبنسب ساحقة، ولا غرابة أن تلتقط الدولة هذه الإشارة، وتفكر في أي قرار قد يزيح عن سكة المحافظة. سبق لنبيل بن عبد الله، الأمين العام لحزب التقدم والاشتراكية أن قال إنه لا ينبغي الخوف من حزب العدالة والتنمية، حينما سئل عن رأيه في موضوع الأمازيغية. يقول بن عبد الله في حوار سابق مع «المساء»: «كلما وصلنا إلى نقطة تشكل مصدر خلاف مذهبي وفكري أو ثقافي، نؤجل الموضوع إلى حين التوافق على صيغ وسطى لا تجرح أيا من الطرفين شريطة تقديمهما بما يجب تقديمه من تنازلات لكن القضايا الخلافية كانت قليلة جدا، بالمقارنة مع القضايا التي حدث بشأنها التوافق، بالإضافة إلى جو الثقة، وحس المسؤولية، والوفاء بالالتزامات».

يريد زعيم الشيوعيين المغاربة القول إن حزب العدالة والتنمية أصبح حزبا سياسيا حقيقيا، بمعنى أنه يتفاوض ويتنازل في قضايا حساسة، لكن هل هذا التطمين كاف بالنسبة للدولة؟

ما حدث من حبس ببيض، بخصوص توصية المجلس الوطني لحقوق الإنسان حول إقرار المناصفة التي سيحاسب عليها المغرب في المحافل الحقوقية العالمية، الآن، خمد قليلا النقاش حول تقسيم الإرث، لكنه نقاش قابل أن يتكرر بنفس السيناريو وبنفس التفاصيل تقريبا، ولا ننسى أن جهات كثيرة دعت إلى تحكيم ملكي في الموضوع رغم أن كل ما أشعل النقاش ليس إلا توصية في تقرير.

الدارجة في التعليم.. حينما نزل «العروي» من برجه لدحض أطروحة عيوش

دعوة عيوش بالون اختبار للفاعل الثقافي والسياسي لقياس مؤشر تقبل فكرة

قبل شهور من الآن، فاجأ نور الدين عيوش، رئيس مؤسسة زاكورة، الجميع حينما دعا إلى اعتماد الدارجة كلغة للتدريس في المرحلة الابتدائية. ولم تمض سوى ساعات قليلة حتى واجه عاصفة من الانتقادات الحادة قادها أساسا أعضاء من داخل حزب العدالة والتنمية، بل إن عبد الإله ابن كيران، رئيس الحكومة، شن هجوما عنيفا على صاحب وكالة شمس للإشهار متهما إياه بمحاولة نشر الفتنة.

عيوش قال في خرجات إعلامية متعددة إن الغرض من إثارة هذا النقاش هو استفزاز الفاعلين التربويين والمختصين في اللسانيات وعلوم التربية للمساهمة في نقاش حساس، لكن سرعان ما تبين أن عيوش لم يكن يتقصد من وراء هذا النقاش أن يسير في منحى تربوي محض. ففي دفاعه المستميت عن لغة التدريس قال إن التلميذ المغربي لم يعد قادرا على تحمل تناقضات المدرسة المغربية التي لا تدرس بلغة الشارع هنا، بالذات، تحولت القضية من نقاش تربوي كان من الممكن أن يحسم في مدرجات الجامعات وفي الحلقات الدراسية، إلى سجال عنيف موسوم بطابع هوياتي محض، كيف ذلك؟

ما كان نقاشا تربويا، صار الآن نقاشا ثقافيا انخرطت فيه جهات كثيرة: الأحزاب السياسية، وجمعيات المجتمع المدني، والمثقفون، والإسلاميون والحداثيون، والسلفيون والتقدميون. تبادل الطرفان اتهامات قاسية جدا، فالفريق الأول، الذي يقوده عيوش مسنودا ببعض الجمعيات والمثقفين، يقول إن التلميذ المغربي ما عاد يتحمل الشرخ الحاصل بين الشارع والمدرسة مستدلا بتجربته في مؤسسة زاكورة، فيما يدافع الفريق الثاني مسنودا بكل من أحزاب العدالة والتنمية والاستقلال إضافة إلى فئة واسعة من المثقفين عن اللغة العربية كلغة أساسية في التعليم الابتدائي.

والحال أن المواضعات التي كانت قائمة قبل أن يستعر هذا النقاش، بينت أن لغة التدريس لم تكن تشكل يوما هاجسا حقيقيا يستدعي كل هذا اللغط أمام الإسناد المغربي، إذ من الطبيعي أن يلجأ الأستاذ المغربي إلى الاستئناس بتعبيرات الدارجة المختلفة ولهجات اللغة الأمازيغية لشرح المتن المعرفي المكتوب باللغة العربية، وبالتالي، فهم الأمر من لدن مهاجمي عيوش، وقتئذ، وكان أحدا ما في مكان ما كان يمسك بحد السكين، ويستعمل عيوش فقط لجس النبض.

في هذا التوقيت بالذات كان المجلس الأعلى للتربية والتكوين منغمسا في نقاشات مصيرية حول وضعية التعليم بالمغرب التي اقتربت من «السكتة القلبية»، بعدل فشل المخطط الاستعجالي وكل خطط الإنقاذ، وبينما كان مفروضا على المجلس أن يحسم في الاختيارات الكبرى المؤرقة للمنظومة التعليمية في المغرب انقلب مسار النقاش بشكل جذري، حيث ازداد اقتناع المناهضين عن اللغة العربية بأن دعوات عيوش لم تكن بريئة.

نقل نور الدين عيوش، رئيس مؤسسة زاكورة، النقاش من صفحات التواصل الاجتماعي والصحف المكتوبة إلى مؤسسة استراتيجية عينها الملك، وعوض أن ينصب مجهود أعضاء المجلس على مناقشة معضلة اللغات الأجنبية وطرائق التدريس وإنقاذ التعليم المغربي من حالة الإفلاس، صارت اجتماعات المجلس ولجانه ساحة صراع حقيقي بين أعضاء مؤيدين لعيوش وبين أعضاء العدالة والتنمية والاستقلال وآخرين حول التدريس الدارجة من عدمه.

باحتدام السجال، تسربت إلى قاموس النقاش كلمات من مثل «الفتنة»، «التخريب الهوياتي»، «التدخل الاستعماري»، «جر المغرب إلى الوراء»، وهي كلها مصطلحات، وإن كانت لا تدل بشكل قطعي على صراع هوياتي، فإنها توحي بوجود مؤشراته، فإصلاح التعليم ليس مرتبطا بخيار تقني ديداكتيكي، بل بتوافقات ثقافية غالبا ما أفضت إلى اصطدامات واصطفافات حادة.

ارتفع إيقاع النقاش كثيرا، إثر قرار ناثر للمفكر المغربي عبد الله العروي إذا ما عرفنا الموقف المسبق للمفكر المغربي من وسائل الإعلام المغربية، التي اتهمها في «خواطر الصباح»، بالانغماس بالنميمة. العروي المفكر المتهم دائما بالانسلاخ عن الواقع يظهر في التلفزة ضد نور الدين عيوش للتناظر حول اعتماد الدارجة في التدريس الابتدائي، وفي خضم هذا التناظر، انقسم المجتمع المغربي إلى فسطاطين كبيرين، لكنه مال كثيرا إلى جهة الأطروحة التي دافع عنها العروي.

العروي لم يكن مجرد مفكر يعطي رأيه حول قضية محددة، بل كان يتحدث بلسان فئة واسعة من المجتمع المغربي رأت في اقتراح عيوش دعوة صريحة إلى إثارة الفتنة، واستدل صاحب «من ديوان السياسة»، بالأنثروبولوجيا والسوسيولوجيا والأبحاث المعاصرة حول لغة التدريس، ليقول لعيوش إن دعوتك متهافتة وغير مؤسسة على شيء وفي لحظة حاسمة من الحوار خاطب العروي عيوش في ما يشبه التحدي: اذا أعرف من يدافع عن هذه الأطروحة، وعدا انتقاده لبرامج اليونسكو لم يفصح العروي عن الذين يسندون عيوش في دعواه.

في تاريخ المغرب الحديث هناك أحداث كثيرة شهدت على انفصام وانقسام هوياتي بشأن لغة التدريس، وعلى الرغم من أن مخطط التعريب الذي سنه حزب الاستقلال لقي مباركة كبيرة من لدن ما يطلق عليها القوى الوطنية بتوافق مع القصر ساعتئذ، فإن شروطا كثيرة ساهمت في هذا التوافق المفخخ، منها أن الملك الراحل الحسن الثاني ضرب طوقا محكما على الثقافة الأمازيغية كاتما كل الأصوات الداعية إلى الاعتراف بها ومأسستها، ثم إن القوى الوطنية كانت تريد أن تقطع مع مقولة إن الاستعمار الثقافي ما يزال يحاصر المغرب حتى في لغته الأم.

لكن بعد ذلك، ستتقوى شوكة الهيئات المدنية الأمازيغية في الجامعة وفي الشارع، ليتأسس نقاش هوياتي حول مخطط التعريب، بدعوة الأمازيغيين إلى إلغائه بشكل كلي بداعي السعي إلى القضاء على الثقافة الأمازيغية ولم يلبث هذا السجال يشتعل أكثر بالغا أفقه الأقصى حينما بدأت الاتهامات تشير إلى حزب الاستقلال بكونه حزبا عروبيا يرغب في تفتيت وحدة الهوية المغربية.

وإذا كان المجلس الأعلى للتعليم قد حاول الابتعاد إلى أقصى درجة من الموضوع دون أن يدلي برأي صريح، فإن بقاء عيوش داخل هياكل المجلس لاشك أنه سيبقي الملف مفتوحا على جميع الاحتمالات الممكنة، لاسيما إذا كانت دعوة عيوش بالون اختبار للفاعل الثقافي والسياسي لقياس مؤشر تقبل فكرة تغيير المناهج الدراسية بشكل جذري.

مادام عيوش يتوفر على مؤسسة اسمها «زاكورة»، يدرس فيها أبناء هذا الشعب دون أن ينبهه أحد إلى أنه يشذ عن القاعدة، ولا يلتزم بالمقرر الرسمي للدولة، ومادام أعضاء العدالة والتنمية والحركة الإسلامية ومعها الأحزاب السياسية والتيارات الثقافية تعتبر أن الدعوة إلى إقرار الدارجة دعوة استعمارية محضة، فإن «برميل البارود» مرشح للانفجار في كل لحظة.

كان بالإمكان أن تستثمر مناظرة العروي وعيوش للتأسيس لثقافة جديدة تؤمن بالحوار، وكان المجال مفتوحا للحسم، ولو بشكل نسبي، في نقاش هوياتي قبل أن يصير موضع تدافع عنيف في المستقبل.

قال إن الإعلام أضحى عامة جـــــــــــزءا من القضية الدائرة لا مخبرا عنها

الرامي: غالبا ما يضفي الإعلام الكثير مـــــــن البلبلة على القضايا الهوياتية دون الحسم فيها

عبد الوهاب الرامي
أستاذ بالمعهد العالي للإعلام والاتصال

– في الكثير من القضايا الهوياتية كان الإعلام في طليعة القضايات التي امتنشت النقاشات المتعلقة بها. هل يمكن القول إنه عامل محفز نحو إيجاد صيغة توافق وسطى أم يفضي إلى ترجيح كفة طرف على آخر؟

● **كل شيء يمس الهوية يصبح مثار جدل، لأن الهوية مسكن الإنسان وعنوانه. واختزالا، الهوية خيار حياة وللهوية تمظهرات خارجية تتبدى في اللباس واللغة وطريقة تدبير المعيش اليومي، إلخ.**

ومسألة الهوية معقدة، فقد تقوم هويات على عناصر متناقضة، فتدافع عن تناقضاتها تحت مبرر التوفيق بين القديم والجديد. كما أن هناك هويات يكون الدين عاملا حاسما في تحديدها كما هو الحال في المجتمعات العربية الإسلامية، وهويات عابرة للحدود وربما للقارات، إلخ. ومع سطوة التكنولوجيات الجديدة للإعلام والاتصال، ظهرت هويات افتراضية، بخصائص جديدة.

وغالبا ما تتشكل الهوية تحت ما يمكن تسميته «إكراه الهوياتي» بفعل سيرورة تاريخية ما تتحت ملامح الهوية. فالاستعمار الفرنسي، مثلا، منح المغرب والجزائر وتونس ملامح هوية تختلف عن بلدان الشرق العربي.

ولا بد من التأكيد على أن الدافع السياسي يرتهن في جزء كبير منه بمسألة الهوية، لدرجة يمكن القول معها إن الإيديولوجيات السياسية تعبر قبل كل شيء عن موقف من الهوية الجامعة أو الجمعية التي تسعى الأحزاب والانتظمة إلى تحقيقها. ويمكن النظر عامة إلى الهوية وفق تموقعها على خط خيارات ينطلق عموما من الأصولية المتشددة إلى الحداثة أو التيبرالية الفائقة.

ويمكن مبدئيا تلاعلام أن ينتج خطابا هوياتيا إدماجيا، دون سحق تعبيرات «الأقليات الهوياتية»، في إطار مقاربة مبنية على التنوع. لكنني أرى في الواقع أن وسائل الإعلام في المغرب تعبر أكثر عن وجود خيارات مختلفة للهوية وقد تصل هذه الخيارات إلى درجة التناقض خاصة في القضايا التي يطرح فيها الدين كمحدد هوياتي. وهو ما يعني أن الموقف من الدين والتفاعل معه اجتماعيا يشكل عنصرا أساسيا وحاسما في تصور الهوية في بلدان العالم العربي الإسلامي، ومنها المغرب. ويعتبر تالوث الدين، المرأة، واللغة من بين أبرز العناصر التي يتمحور حولها النقاش بشان مسالة الهوية في المغرب، والذي تختلف في تاويله وسائل الإعلام بالنظر إلى حساسياتها، وخطوط تحريرها، وتصوراتها للمشاريع المجتمعية الأفضل.

> مسألة الهوية معقدة، فقد تقوم هويات على عناصر متناقضة، فتدافع عن تناقضاتها تحت مبرر التوفيق بين القديم والجديد

– في النقاش الخاص بامتداد الدارجة في التدريس، بادرت الفتاة الثائرة إلى تنظيم مناظرة بين المريني وعيوش. هل تعتقد أن هذه المبادرة النادرة يمكن أن تحسم نقاشا عميقا ينتمي أصلا إلى الهوية المغربية؟

● **المناظرات الإعلامية هي في نفس الآن مجس لنبض المجتمع حول الخيارات الهوياتية الممكنة والأفضل. ومن الأدوار المركزية لوسائل الإعلام تربية المواطنين على التساؤل حول الهوية إذ ليس هناك هوية جامدة أو سكونية. كل الهويات متحركة، لأنها مقترنة بخيارات متحولة قد يتم الوعي بها أو تظل مضمرة. فالحروب، والتأويلات المختلفة للدين، ونظم الحكم، ومناهج التربية، والانخراط في المجتمع العالمي أو رسم حدود**

معه، والنظام الاقتصادي الاجتماعي، كلها عوامل تفرض تحولا في الهوية الأصلية. وما نسميه «صراع الأجيال» هو تعبير فصيح عن تحرك الهوية على مستوى الجيل الواحد، فما بالك بالحقب الزمنية الطويلة؟

نعم النقاش الإعلامي حول الهوية جيد في حد ذاته، لكنه يجب أن يكون مؤطرا بعناية، وينطلق من مرتكزات واضحة. وكثيرا ما نرى أن النقاش الإعلامي حول الهوية يفضي كثيرا من البلبلة على المواضيع المطروقة دون أن يحسم فيها. لأن الصحفيين غير متشبعين بأدبيات التنوع، وينحيزون بسرعة لطرف من الأطراف المشاركة في النقاش الدائر.

– ظل الإعلام دائما في دائرة الاتهامات، إذ هناك من يتهم بتبسيط نقاش هوياتي عميق، ومن يرى فيه محرضا نحو تبني أطروحة دون غيرها. إلى أي مدى قد تكون هذه الاتهامات مسببة؟

● **بشكل عام ما تقولونه صحيح، مع أنه لا يمكن أن ننسى أن وسائل الإعلام تشتغل بتفاوت. النقاش الهوياتي ليس حكرا على وسيلة دون أخرى، لكن هل الصحفيين الذين يديرون النقاش حول الهوية ملمون بالإشكالات التي ترتبط بها؟ هل يدركون، مثلا، أوجه التفاعل بين الهوية الفردية والهوية الجمعية؟ هل يستطيعون معرفة ما إذا كانت هوية ما في أزمة أو لا؟ هل يستطيعون تمييز متى تتحول الهوية من طور التناغم مع الآخر إلى مقاومته، أو محاربته؟ هل يعرفون تداعيات الانكماش الهوياتي؟ هل يعون حتمية التنوع الهوياتي؟ إلخ. خلفية كهذه ضرورية ليكون النقاش الإعلامي حول الهوية سليما، مسترسلا، ومثمرا. ولا يتخذ ذريعة لضرب الآخر الحامل لمشاريع هوياتية مختلفة، عوض مناقشته في إطار تناظر إعلامي فكري.**

– في المرحلة التي سبقت ظهور ما يسمى بالصحافة المستقلة كانت الجرائد الحزبية الفضاء الوحيد لاحتضان نقاشات ذات طبيعة هوياتية مثل إلغاء عيد الأضحى، وقضية تعريب التعليم، إذ لم يكن متاحا لفئات واسعة تتموقع خارج الأحزاب أن تعبر عن آرائها. ألا تتفق معي بأن الغرب يحتي على المستوى الهوياتي ثمرة حملة إقصاء طويلة للحساسيات الممثلة للشعب الغربي؟

● **المغرب، كما باقي دول العالم، انتعشت فيه الصحافة المستقلة، وخاض تجربة الإعلام الإذاعي الخاص، وتوسعت فيه دائرة المواقع الإخبارية الرقمية، وأصبح المواطن البسيط قادرا، عن طريق شبكات التواصل الاجتماعي، على التعبير عن خياراته الهوياتية التي قد تختلف مع الخيارات الأخرى «المشروعة اجتماعيا»، بحكم الهوية المجتمعية الغالبة. والملاحظ في بنائية الهويات أن الهوية المجتمعية الغالبة تحاول طمس الهويات (الأصغر من حيث عدد المنتمين حولها) التي تتعارض معها.**

– وأظن أن ربط الهوية بالديمقراطية من المداخل الأساسية التي يجب تبنيها اليوم، حتى نحل إشكالات الصراع حول الهوية. والسؤال الأساسي هنا هو: ما هي ملامح الهوية المغربية التي قد تعرقل التقدم الديمقراطي والتنويري العام؟ وما هي تلك التي تساهم في تعزيز البناء الديمقراطي وتعتيق الرفاه؟

● **سؤال الهوية يطرح بحدة، اليوم، على كل بلدان العالم. ويجب على الإعلام أن ينتبه إلى تجارب الآخرين في التعامل مع الإشكالات الهوياتية، وأن ينفتح على كل الحساسيات بمنحها فرصة التعبير عن نفسها ضمن نقاش مجتمعي تنوعي إدماجي.**

– أسألك بشكل صريح: ألم يكن الإعلام عنصر تحريض وتأليب في قضية مدونة الأسرة على سبيل المثال؟

● **في قضية مدونة الأسرة كانت هناك منطلقات دينية لدى أطراف تختلف عن تصورات أطراف أخرى. وفي مواضيع ذات حساسية كبرى كموضوع مدونة الأسرة، خاصة أن الهوية تظل مرتبطة بشكل أساس بالدين في دول العالم العربي الإسلامي، كان منتظرا، بالنظر إلى انتمائها، أن تصطف وسائل الإعلام في المغرب إما في خانة أو في أخرى، بما يعني أن هذا الإعلام أضحى عامة جزءا من القضية الدائرة لا مخبرا عنها. دون أن ننسى، من جهة أخرى، أن لوسائل الإعلام الحق في إبداء رأيها في الموضوع من خلال أجناس الرأي التي تستثمرها في هذا الجانب.**

الخط الأمازيغي... معركة «كسر العظام» التي حسمت بصوت واحد

تفاصيل مثيرة عن تحكيم الملك في أول اختبار هوياتي لـ«إيركام»

في الحالات الطبيعية، دائما ما يكون الصراع الهوياتي مرتبطا بتيارين يحملان مشروعين متناقضين إما بالارتكاز على مرجعيات إيديولوجية أو ثقافية أو دينية. بيد أن الذي حصل في مخاض إنشاء المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية تجاوز كل محددات الصراع التقليدي ليصبح صراعا هوياتيا بين «حراس العربية» والأمازيغ. ثم صراعا بين المدافعين عن الأمازيغية أنفسهم، وبين المدافعين عن العربية أنفسهم.

اشتبكت منظلقات الصراع كثيرا، ففي البدء كان الأمر مقتصرا أساسا على الاعتراف باللغة الأمازيغية بعد عقود من الإقصاء والحصار في كل المجالات قبل أن يدخل الصراع منعطفا جديدا بالإعلان عن تأسيس المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية.

الملك كان مدركا أن الاعتراف بالأمازيغية مكونا حضاريا وثقافيا للشعب المغربي ليس بالأمر السهل لاسيما أن أجزاء من داخل الكتلة الديمقراطية الضامن للتناوب الديمقراطي كانت رافضة لذلك، وعلى هذا الأساس، دعا إلى عدم تسييس قضية ثقافية وجعلها مطية للتطاحن السياسي. نقرأ في الخطاب، «كما أننا نريد التأكيد على أن الأمازيغية، التي تمتد جذورها في أعماق تاريخ الشعب المغربي، هي ملك لكل المغاربة دون استثناء، وعلى أنه لا يمكن اتخاذ الأمازيغية مطية لخدمة أغراض سياسية، كيفما كانت طبيعتها. فقد ظل المغرب، عبر العصور، متميزا بالتحام سكانه، مهما كانت أصولهم ولهجاتهم، متشبثين بمقدساتهم ووحدة وطنهم، ومقاومتهم لكل غزو أجنبي أو محاولة للتفرقة».

حربا الاستقلال والعدالة والتنمية عبرا عن موقف واضح من الأمازيغية، إذ قال مولاي احمد الخليفة في تصريح شهير إن «الدعوة إلى مجتمع أمازيغي غريبي يحمل في أحشائه بذور التفرقة». على هذا الأساس، انطلق صراع يبدو في شكله لغويا محضا لكن في جوهره يمثل صراعا حضاريا وهوياتيا حقيقيا يضع الملك الجديد أمام محك حقيقي.

الهيئات المناهضة الأمازيغية رأت في الدعوات المناهضة للاعتراف بالأمازيغية إعلان حرب مكتمل الأركان، فصعدت من لهجتها وطفت إلى السطح لغة أكثر راديكالية من ذي قبل كـ«الغزو العربي والإسلامي للمغرب»، و«إبادة الأمازيغ من طرف العرب»، و«تعريب المغرب بقوة السيف». ولم تقتصر هذه اللغة تشتد بالصاخب مكونات من الحكومة وخارجها عن رفضها لصيغة الاعتراف بالأمازيغية.

وما إن خمدت معركة الاعتراف، حتى بدأت معركة جديدة أكثر شراسة تبادل فيها التياران الكبيران اتهامات غير مسبوقة، وتقصد معركة الحرف الأمازيغي التي لم تقسم فقط الفاعلين السياسيين والثقافيين المغاربة، بل زرعت إسفينا عميقا بين أعضاء المجلس الإداري للمعهد الملكي للثقافة الأمازيغية.

إن الحرف الذي يمكن حاليا من كتابة الأمازيغية وتدريسها بيسر، وبنسبة أقل من المعيقات البيداغوجية والتقنية، ويسمح باقتصاد أكبر في الوقت والجهد والمال، هو الحرف العالمي «اللاتيني»، وذلك للاعتبارات التالية:

- توفره على خصائص الكتابة العصرية المتلائمة مع التطور التقني والمعلوماتي الذي ينخرط فيه العالم.
- وجود تراكم علمي مهم في تدريس اللغة الأمازيغية منذ نهاية القرن التاسع عشر بالحرف العالمي.
- استعماله حاليا في العديد من الجامعات الدولية التي تدرّس الأمازيغية.
- فتحه آفاق التواصل بين الأمازيغيين في مختلف العالم.

لكل هذه الاعتبارات ندعو إلى إدراج هذا الحرف في التعليم العمومي وتقعيده ومعيرته كحرف رسمي للتدريس والكتابة».

كانت هذه الفقرات من بيان مكناس الشهير سنة 2002 لعدد كبير من الجمعيات الأمازيغية كافية لتؤجج صراعا عنيفا جدا حذا بكل من حزبي العدالة والتنمية والاستقلال إلى إعلان معركة الحرف معركة مجتمعية ووطنية «وكان حرف تيفيناغ ليس حرفا وطنيا، بقول أحمد عصيد الذي كان شاهدا على كل فصول الصراع حول «معركة الحرف».

ولأن المعركة أخذت أبعادا دولية، ووصلت الاتهامات حد التجريح والتخوين تدخل الملك محمد السادس ليطلب رأي المجلس الإداري للمعهد الملكي للثقافة الأمازيغية حول اعتماد الحرف الأمازيغي في الكتابة، حيث كان المعهد، في أول تحد حقيقي له، مجبرا على تفضيل اختيار واحد من بين ثلاث اختيارات هي: الحرف الأمازيغي تيفيناغ واللاتيني والعربي.

أحدث النقاش بين أعضاء المجلس الإداري للمعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، واستبعد بشكل تام خيار الحرف العربي. ليبقى في الأخير قرار متارجحا بين الحرفين اللاتيني وتيفيناغ. ولم تفلح كل المناظرات والسجالات في حسم الموضوع اهتدى أعضاء المجلس الإداري للمعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، الذي لم يالف مثل هذه السجالات، إلى اللجوء إلى التصويت لإقرار مقترح الرأي. وكانت النتيجة متقاربة جدا، حيث مالت الكفة

> انتهت معركة الاعتراف والخط الأمازيغي بأهل الخاسر، ومثلما حدث في باقي الملفات ذات البعد الهوياتي، ظل «حقل الألغام» نشيطا

لصالح حرف تيفيناغ بفارق صوت واحد.

رفع مقترح الرأي إلى الديوان الملكي، ولم يرد في حينها إلى أن استقبل مزيان بلفقيه والمعتصم قيادات من الأحزاب السياسية وعرضا عليهم الرأي الاستشاري للمعهد الملكي للثقافة الأمازيغية. الذي لا يعرفه كثيرون أن الملك محمد السادس بعث ببرقية تهنئة مؤرخة بتاريخ 10 فبراير إلى أعضاء المجلس الإداري للمعهد مثمنا عملهم ومنددا بالعمل الذي قاموا به، لكن من الناحية السياسية، يمكن قراءة التهنئة الملكية بكونها إطفاء لشرارة الغضب المشتعلة عند المدافعين عن الحرف اللاتيني علاوة على أنها جاءت للحفاظ على التوازن بين المتصارعين في المجلس، على حد تعبير أحمد عصيد.

وبينما راح أعضاء من المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية يؤسسون للسند العلمي والأكاديمي لحرف تيفيناغ أصدرت حركة التوحيد والإصلاح التي كان يترأسها أحمد الريسوني، بيانا ناريا ضد المعهد وأعضائه معتبرة ما حدث جنوحا عن الخط الوطني، مستنكرة النخلي عن الخط العربي مقابل حرف تيفيناغ.

مضت أكثر من 3 سنوات على تدخل الملك لحسم النقاش حول قضية الخط ليعود الجدل إلى نقطة الصفر بعدما أسس أعضاء ينتمي غالبيتهم إلى حزب الاستقلال لجمعية اللغة العربية، عبر بشكل صريح أن اعتماد خط تيفيناغ كان خطأ أقر الخط العربي ويمس بالهوية المغربية، ولم يعترف الائتلاف القائم إلى حدود الآن، بالخط الأمازيغي الذي أقره الملك بشأور مع أعضاء المجلس الإداري للمعهد الملكي للثقافة الأمازيغية.

هذا التصعيد الجديد جعل أعضاء من المجلس الإداري للمعهد يردون بقوة على الائتلاف الجديد، ويقولون إن قضية الخط الأمازيغي حسمت بشكل نهائي وبديمقراطي كذلك. منتحين أعضاء الائتلاف الذين نزعوا عن تيفيناغ صفة الخط المغربي أن يثبتوا بدليل واحد قاطع أنه متجذر في المغرب منذ ما يقارب 4000 عام.

انتهت معركة الاعتراف والخط الأمازيغي بأهل الخاسر، ومثلما حدث في باقي الملفات ذات البعد الهوياتي، ظل «حقل الألغام» نشيطا وسرعان ما تطايرت شظاياه في مرحلة الإعداد للدستور الجديد للمملكة سنة 2011. إذ حصل ما يشبه حالة الانقسام بين جميع المكونات حول اعتبار اللغة الأمازيغية لغة رسمية للبلاد. قبل أن تهتدي اللجنة إلى صيغة مخففة وناعمة «الأمازيغية لغة رسمية إلى جانب العربية». وقد رفض الإسلاميون بقوة ترسيم اللغة الأمازيغية مكتفين باعتبارها لغة وطنية، ومع ذلك، فإن الأمازيغية ما تزال قضية نثير الكثير من الجدل.

قال إن التحكيم الملكي يخفف من حدة بعض الصراعات وتنبأ بصعود أجيال جديدة أكثر تفهما لقضايا الهوية

الشعباني: الصراع حول الهوية في المغرب لن يؤدي إلى اصطدامات دموية أو أهلية

- هل ترى أن النقاشات المرتبطة بالهوية ستؤدي إلى اصطدامات بين المشاريع المتصارعة في المجتمع، بصيغة أخرى هل تشكل مواضيع الإجهاض واقتسام الإرث..أعواد ثقاب قد تشعل صدامات عنيفة؟

• لا أعتقد أن النقاشات الدائرة في المجتمع في الوقت الراهن يمكن أن تفضي إلى اصطدام بحمولته العنيفة، لأن تاريخ المغرب يثبت أن المجتمع يمتلك دائما مناعة ضد هذه الصدامات خلال الأزمات الحادة. صحيح أن المجتمع ينخرط في نقاشات تتسم في بعض الأحيان بالعنف، لكن لم تصل يوما إلى درجة الاصطدام المباشر، وغالبا ما تسود لغة الحكمة والحوار والبحث عن التوافق وهذه هي طبيعة تكوين المجتمع المغربي. وعلى هذا الأساس، لا أتوقع أن يكون هناك صراع مباشر بين التيارات والحساسيات المتناقضة في المجتمع، كما هو حاصل في بعض الدول الأخرى.

- غير أن النقاش الذي ساد خلال الفترة الماضية تميز بلغة حادة ورغبة مثل وصف المجلس الوطني لحقوق الإنسان باليد الاستعماري والتركيز، الا ترى أن لغة السباب تؤشر على صراع حامد بين المكونات المتصارعة أي بين التيار الحداثي والمحافظ؟

• العنف طبع لغة النقاش والسجال لسبب بسيط هو أن بعض القضايا تطرح في غير وقتها، ولذلك نجد بعض الحساسيات الفكرية والإيديولوجية في المجتمع المغربي غير مستعدة بناتا لتقبل أفكار تشبه الصعقات الكهربائية الفجائية، وبالتالي تبدو ردود الفعل طبيعية جدا وقد تصل كما أوضحت في السؤال إلى مستوى السباب والقذف والتجريح... هذه اللغة، في تقديري، يجب أن ينظر إليها بشكل عادي جدا، لأنها لا تمس طبيعة المجتمع المغربي غير الميال إلى الصدام، وما أود التأكيد عليه أن هذه الصدامات لن تفضي إلى حرب أهلية أو حروب مسلحة بين مكونات المجتمع المغربي، وأستبعد حدوث ذلك..

- لماذا نستبعد هذه الفرضية؟

• هناك عامل حاسم يجعلني أستبعد هذه الفرضية بشكل نهائي، لأن المؤسسة الملكية كانت دائما تقوم بدور التحكيم الذي خفف في محطات ولحظات كثيرة من حدة بعض الصدامات القوية، وقد كان هذا الدور محوريا وحاسما أثناء النقاش حول مدونة الأسرة والخطة الوطنية لإدماج المرأة. والمدونة الآن قابلة للتعديل وهي مشروع أرضية يمكن الاشتغال عليها في المستقبل، وقد كان هذا الدور بارزا أيضا أثناء بروز قضية الإجهاض إلى العلن. إذن، المؤسسة الملكية عامل أساس جنب المجتمع المغربي الكثير من الصدامات.

- في كل القضايا التي أثيرت بخصوص موضوع الهوية المغربية، كان ثمة تيار قوي يدعو إلى تأجيل النقاش حولها، هل ترى أن مثل هذا التأجيل سيزجح هذا الصدام في المستقبل؟

• لا أبدا، لأن هناك جيلا جديدا لديه قناعات جديدة ولديه مرونة كبيرة في التعامل مع القضايا التي تؤرقه. وهذه الأجيال الجديدة ستكون أكثر تفهما لبعض القضايا ومن ثم يسهل الحسم فيها، أما الحديث عن صراعات دموية في قضايا ذات الصلة بالهوية، فهو أمر مستبعد جدا. بمعنى آخر سينضج المجتمع بشكل كبير في السنوات المقبلة، مما سيؤدي إلى حل بعض القضايا المستعصية بطريقة سلسة جدا.

- تلك إن الأجيال القادمة تحمل قناعات مختلفة عن الأجيال السابقة، الشيء الذي يسمح بحل بعض القضايا بطريقة سلسة، هل معنى ذلك، أن التيار الدافع عن الحداثة سيصير أكثر قوة من التيار المحافظ الغالب الآن؟

• الحداثة بمعناها المتطور أي الحداثة التي ستتكيف مع العصر ومع قيم ومبادئ المجتمع المغربي، فليس من السهل كما يعتقد البعض، أن تحدث قطيعة حاسمة وفي مرة واحدة بين التقليد والمعاصرة والمحافظة والحداثة. أنا ضد القطائع ومع التطور التدريجي. دعني أسوق مثلا في هذا الباب، فالعلماء الذين ينتمون إلى المجالس العلمية، تجدهم حينما يسافرون لزيارة أبنائهم الذين يدرسون خارج المغرب يغيرون من طريقة لباسهم، فعوض الجلابة والطربوش، يلبسون الزي الأوربي ويقصدون الحلاق لتغيير قصة الشعر. تبدو هذه المظاهر بسيطة لدى البعض لكنها معبرة ودالة على وجود تغير في تفكير المجتمع المغربي. عليه، فالانتقال او التحول في المجتمع واردان، إذ يكفي التأكيد على أن أسلوب حياة المغاربة وطريقة تفكيرهم سنة 2015 لا تشبه في شيء ما كانت عليه مثلا في ستينيات أو سبعينيات القرن الماضي.

مشروع هيئة المناصفة.. التبخّر التدريجي لدستور 2011

منذ أن صادق المجلس الحكومي، المنعقد في تاريخ 19 مارس 2015، على مشروع القانون رقم 79.14 المتعلق بهيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز، مع إدخال بعض التعديلات عليه، ظل هذا المشروع يرقد داخل لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان في مجلس النواب، الأمر الذي يفسر الحذر الشديد الذي تتعاطى به المؤسسة التشريعية مع قضية المناصفة، التي رسم عنها التقرير الأخير للمجلس الوطني لحقوق الإنسان حول وضعية المساواة والمناصفة بالمغرب صورة قاتمة، فرغم تلك الجراة والنزعة الحقوقية التي تناولت بها وثيقة فاتح يوليوز 2011 مبدأي المساواة والمناصفة، فإن المنظومة التشريعية ظلت خجولة، ولم تعكس إرادة المشرع الدستوري. هكذا جاء مشروع القانون المتعلق بهيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز، ليضاف إلى مسلسل "التبخر التدريجي" لدستور 2011 بعد أربع سنوات من تبنيه، على حد تعبير تقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان المشار إليه.

وتقعيدا عليه، سنحاول من خلال هذه المقالة رصد بعض الاختلالات التشريعية التي حملها مشروع القانون رقم 79.14، المتعلق بهيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز، وذلك كالتالي:

أولا: إذا كانت الهيئة المحدثة بموجب القانون رقم 79.14، هيئة دستورية من منظور الفصل 19 من دستور فاتح يوليوز 2011، فإنها، من جانب آخر، تعد هيئة لادستورية من منظور الفصل 164 من دستور 2011، على اعتبار أن هذا الأخير يتحدث عن "الهيئة المكلفة بالمناصفة ومحاربة جميع أشكال التمييز"، وليس عن "هيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز" التي يتحدث عنها الفصل 19 من دستور 2011، وشتان بين لفظ "المحاربة" ولفظ "المكافحة"، الأمر الذي يجعلنا وكأننا أمام هيئتين دستوريتين!

ثانيا: أن مشروع القانون رقم 79.14 المتعلق بهيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز، لم يتصدّ لتعريف التمييز الذي عرفته المادة الأولى من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة لسنة 1979، التي صادق عليها المغرب ونشر مقتضياتها في الجريدة الرسمية ورفع بشأنها جميع تحفظاته، على أن "أي تفرقة أو استبعاد أو تقييد يتم على أساس الجنس، ويكون من آثاره أو أغراضه النيل من الاعتراف للمرأة، على أساس تساوي الرجل والمرأة بحقوق الإنسان والحريات الأساسية في الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية، أو في أي ميدان آخر، أو إبطال الاعتراف للمرأة بهذه الحقوق أو تمتعها بها وممارستها لها بغض النظر عن حالتها الزوجية"، وبالتالي كان على المشروع تحديد مفهوم التمييز، تفاديا لأي تأويلات سلبية لطبيعة العلاقة بين الرجل والمرأة؛

** سعيد موفوش**

ثالثا: أن المتامل في تركيبة هيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز، يلاحظ أنها لم تلتزم بمبدإ المناصفة، حيث لم يتم إفراد مقتضيات تحترم تمثيلية المرأة داخل هذه الهيئة التي تضمّ ستة عشر عضوا، تراعى في تعيينهم المروءة والتجربة والكفاءة (المادة الرابعة من المشروع)، دون أية إشارة إلى ضرورة احترام مبدإ المناصفة؛ فكيف، إذن، لهيئة دستورية عهد إليها المشرع بـ"التشجيع على إعمال مبادئ المساواة والمناصفة وعدم التمييز في مختلف مناحي الحياة العامة"، حسب المادة الثانية من المشروع، أن تخرق هذه المبادئ على مستوى تركيبتها؟ بالإضافة إلى ذلك، نسجّل غياب فعاليات المجتمع المدني المهتمة بقضايا المساواة والمناصفة في تأليف الهيئة، باستثناء ثلاثة أعضاء يمثلون جمعيات المجتمع المدني، يعين كل واحد منهم رئيس الحكومة ورئيس مجلس النواب ورئيس مجلس المستشارين. هكذا، فإن تمثيلية هؤلاء "الفاعلين المدنيين" في الهيئة لا جدوى منها، طالما أن الفاعل السياسي هو دوما من سيعين الفاعل المدني؛

رابعا: باستقراء مقتضيات المادة الثامنة من مشروع القانون رقم 79.14 المتعلق بهيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز، نستنتج أن اختصاصات مجلس الهيئة تنحصر في إبداء الرأي للحكومة أو البرلمان بشأن مشاريع القوانين، وتقديم الاقتراحات والتوصيات لهما، وإصدار تقارير موضوعاتية... كأننا أمام مكتب دراسات تابع للحكومة والبرلمان، وليس أمام هيئة دستورية جاءت لتنزيل الفصل 19 من دستور 2011؛

وبالتالي، فإن عدم تمتيع الهيئة بصفة التقاضي سيجعلها مؤسسة باهتة، شانها شأن تجربة المجالس الاستشارية البائدة، مع العلم بأن المجلس الوطني لحقوق الإنسان تقدّم، في مذكرة له، بتوصية تتعلق بـ"تمتيع الهيئة بصلاحيات التصدي التلقائي لحالات التمييز، وعرض القضايا أمام المحاكم". وبناء عليه، كان علي وأضعي مشروع القانون رقم 79.14 اعتماد انتداب ذي طبيعة شبه قضائية، ذلك أن مصطلح "هيئة" AUTORITÉ يحيل على مؤسسة باختصاصات شبه قضائية، تتجاوز مجرد دراسة الشكايات وإحالتها؛

خامسا: أن عدم تنصيص مشروع القانون رقم 79.14 على ضرورة خلق لجن جهوية لهيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز، يعتبر تكريسا لمنطق الدولة المركزية والبيروقراطية الإدارية، وخرقا لمبادئ الجهوية المتقدمة، وبالتالي فإن تبني المشروع لهذه المقاربة سيظهر محدوديتها في ما يتعلق بالقرب واستهداف السكان الأكثر تعرضا للتمييز وهدر حقوقهم، خاصة النساء والفتيات الأكثر فقرا.

*باحث بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بطنجة – جامعة عبد المالك السعدي

عدم تنصيص مشروع القانون رقم 79.14 على ضرورة خلق لجن جهوية لهيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز، يعتبر تكريسا لمنطق الدولة المركزية والبيروقراطية الإدارية، وخرقا لمبادئ الجهوية المتقدمة، وبالتالي فإن تبني المشروع لهذه المقاربة سيظهر محدوديتها في ما يتعلق بالقرب واستهداف السكان الأكثر تعرضا للتمييز وهدر حقوقهم، خاصة النساء والفتيات الأكثر فقرا

اغتيال بنبركة.. جريمة سياسية عمرها نصف قرن

أعد الملف
عبد المسكين الحموحي

جريمة سياسية تابى النسيان، وفي الوقت الذي ظنّ البعض أنها ستذوب تدريجيا كقطعة ثلج مع مرور الزمن، تحولت إلى كرة ثلج متدحرجة تزداد حجما وخطورة كلما قطعت مسافة إضافية في سفح الزمن.

التوصية القصيرة التي خلفتها هيئة الإنصاف والمصالحة قبل عشر سنوات، والقاضية بمواصلة البحث والتحري وكشف الحقيقة كاملة، تحولت إلى كابوس يقض مضجع المجلس الوطني لحقوق الإنسان، وريث الهيئة، وإلى بقعة سوداء في ثوب مشروع المصالحة وطي صفحة الماضي الذي نسجه «العهد الجديد».

تعقيدات أمنية وعسكرية داخلية وخارجية تجعل الملف كقنبلة موقوتة، تخشى الدولة الاقتراب منها أو فك خيوطها، وتمتدّ لتصل إلى عواصم دولية كبرى، وتدخل مكاتب وكالة الاستخبارات الأمريكية وأجهزة الموساد، وبالدرجة الأولى دواليب الدولة الفرنسية، حيث جرى تنفيذ الجريمة عام 1965، ويستمرّ التستّر عليها منذ ذلك الحين.

اكتمال نصف قرن على هذا الملف جعل الكثير من العيون تتطلع إلى ما ستحمله تلك الوثائق الرسمية الفرنسية التي ستصبح علنية بقوة القانون بعد مرور خمسين عاما، والبعض قرأ في تحرّكات عبد الرحمان اليوسفي، وحضوره إلى جانب الرئيس الفرنسي خلال زيارته طنجة حديثا، مؤشرا على التمهيد لكشف المستور. وفي انتظار ذلك، خرج المجلس الوطني لحقوق الإنسان، في الوقت بدل الضائع من ولايته، ليعد بنشر تقرير «شامل» حول هذا الملف ضمن مجموع الملفات العالقة من إرث هيئة الإنصاف والمصالحة.

«أخبار اليوم» تعيد تركيب عناصر القصة، وتجمع معطيات متناثرة بين شهود عاصروا المهدي، وتحقيقات تضمّنت نزراً يسيراً من الأسرار الواردة من فرنسا وتل أبيب أساسا، وتجيب عن سؤال: كيف تحوّل ملفّ اختطاف أشهر معارض للحسن الثاني إلى عبء ثقيل فوق ظهر دولة محمد السادس؟

أصعب ملفات سنوات الرصاص التي يكتوي بنارها عهد محمد السادس

جريمة دولة أم انقلاب على تقارب القصر واليساريين؟

جريمة سياسية اجتمعت لها «عصابات» دولتين عظيمتين: هما كل من فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية، وحلفاؤهن مغاربة ومخبرون صهاينة. أنهت أحلام رجل قصير القامة، ثاقب الذكاء، درس الرياضيات ودرّسها للمناضلين والأمراء، وراح يحل معادلات السياسة في الداخل والخارج، لينتهي به الأمر مختطفا في قلب عاصمة الأنوار، ومغتالا في الظلام دون جنازة ولا عزاء ولا قبر.

«اسمع اسمع يا القصر، المهدي ما عندو قبر»، هتفت حناجر جموع غفيرة من الشباب البائع في أرجاء إحدى أكبر القاعات السينمائية بالعاصمة الرباط مساء أول أمس، في حفل إحياء ذكرى مرور خمسين سنة من «الحظر على الحقيقة»، الذي أقامه حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية.

المشروع الذي كان الحزب يسعى إلى تحقيقه مع المهدي بنبركة قبل نصف قرن من الآن، أي التوافق على تقاسم السلطة، وتشكيل حكومة يقودها مناضلو الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، وحالت أحداث الاضطرابات التي انفجرت في 1965 وإعلان حالة الاستثناء «دونه» تحقق وإن بعد عقود طويلة بين الحسن الثاني ورفيق المهدي، الوزير الأول السابق عبد الرحمان اليوسفي. رحل الملك وبقي رفاق بنبركة في «الحكم»، وساهموا في انتقال هادئ للعرش، واستمروا في الحكومة لثلاث ولايات متتالية، تحملوا في اثنتين منها حقيبة العدل، وانخرطوا في مسلسل للعدالة الانتقالية قادته هيئة الإنصاف والمصالحة، لكن المهدي بقي مفقودا دون شهادة وفاة ولا قبر.

التقرير الختامي الذي سلّمته الهيئة، التي قادها الراحل إدريس بنزكري، جعل ملف المهدي ضمن قائمة لا ملفات عجزت عن حلّها. اكتفت الهيئة بالشكوى من عدم تعاون بعض الأجهزة والمؤسسات الأمنية والعسكرية في تقديم المعطيات الخاصة بهذا الملف، ورحلت مخلفة إرثا ثقيلا للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، المطالب باستكمال المهمة ومتابعة الملفات العالقة.

عشر سنوات مرّت حتى الآن، وكل ما تحقق هو وعود جديدة من المؤسسة الدستورية نفسها بتقديم تقرير مفصّل حول أشهر عملية اغتيال سياسي لمعارض مغربي في التاريخ الحديث. تقرير لا يبدو أنه سيتجاوز عتبة التذكير بأسباب العجز والفشل في الوصول إلى الحقيقة. «المجلس اختصاصاته وصلاحياته المحدودة والمعروفة، وأنا كنت قد طالبت منذ البداية بإخراج ما يحوزته من معطيات، وعدم إطالة أمد الانتظار، ورهن القضية بما سيفعله المجلس كما لو كنا مؤسسة حقيقية للتحقيق والتحري»، يقول أحد أعضاء المجلس، مضيفا أن «الحقيقة الكاملة لهذا الملف توجد بحوزة أطراف تحتاج إلى قرار سياسي، سواء في المغرب أو فرنسا».

صمود القضية طيلة نصف قرن من الزمن يعود لارتباطها بشخصية تجمع المؤرخون على أنها لرجل وطني، ابن الشعب، ذكي وبارع في تدبير التموقعات السياسية. كان يكبر الملك الراحل الحسن الثاني ببضع سنوات، جعلته يدرّسه مادة الرياضيات في المدرسة المولوية، ويكون أحد أبرز الشباب الذين كانوا يتسللون خلسة إلى القصر الملكي لربط الصلة بين السلطان محمد بن يوسف والوطنيين. رجل ارتبط اسمه بأول تجربة «برلمانية» للمغرب المستقل، حيث ترأس المجلس الوطني الاستشاري، وكان مهندس أول مشروع كبير يتمثل في طريق الوحدة، الذي أشرف على بنائه بواسطة أكثر من 10 آلاف شاب مغربي.

فلماذا بقيت روح المهدي بنبركة مخيّمة على مملكة محمد السادس بعد 16 عاما من رحيل الحسن الثاني؟ ما الذي يجعل هذا الاختطاف والاغتيال عصيين على دخول قالب الإنصاف وكشف الحقيقة؟ لماذا أقدم المغرب على فتح ملفات ماضيه السياسي الأكثر سوادا، واعترف بأكثر الانتهاكات وحشية وقسوة، وبقي ملف بنبركة عالقا؟ هل للأمر علاقة بامتداد خيوط القضية إلى دول عظمى، أم لأن أسماء بعض المتورطين في العملية مازالت تحرج المملكة، وتحول دون الكشف عن أحد أكثر الأسرار حساسية وخطورة؟

روح المهدي حاضرة

رفاق المهدي في الاتحاد الاشتراكي انقسموا هذا العام بين تظاهرتين تخليديتين، أولاهما نظمها حزب الاتحاد الاشتراكي مساء أول أمس بأحدى القاعات الكبرى للرباط، فيما خلق أحد رفاق المهدي وأبرز مهندسي تجربة التناوب التوافقي مع الملك الراحل الحسن الثاني، الوزير الأول السابق عبد الرحمان اليوسفي، الحدث بتحركه القوي وغير المسبوق لتخليد ذكرى مرور نصف قرن على هذا الاختطاف، وسط ترقب لما سينشره المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الأسابيع القليلة المقبلة حول هذا الملف. وبين هذا الحفل وذاك، تردد اسم المهدي مجددا في القاعة الكبرى للبرلمان، وحج عشرات المطالبين بقبر المهدي بنبركة إلى الساحة المقابلة لمقهى «لبب»، بالعاصمة الفرنسية باريس، حاملين الشموع والدموع والسؤال الخارق نفسه: ما هي حقيقة اختطاف بنبركة؟

لزوال الثلاثاء الأخير، ساد ترقب كبير أرجاء القاعة الكبرى لمجلس النواب التي شهدت قراءة الفاتحة على روح بنبركة، في انتظار السؤال الذي برمجه فريق الأصالة والمعاصرة في مواجهة وزير العدل والحريات مصطفى الرميد، ويتعلق بموضوع اختطاف الزعيم الاتحادي قبل خمسين عاما. النائب الشاب، المهدي بنسعيد، تولى طرح السؤال، حيث قال إن بنبركة شخصية وطنية، «تذكرنا كل يوم بأن مسلسل الإنصاف والمصالحة لم ينته بعد. المغرب قرر طي سنوات الرصاص، وأكثر من هذا تم تأسيس هيئة الإنصاف والمصالحة، وصدرت توصيات عنها تطالب بالحقيقة في قضية المهدي، لهذا لا بد من معرفة كل الحقيقة حول مصير كل المفقودين، ومسؤوليتنا جماعية أمام الذاكرة المشتركة».

الوزير أوضح أن القضية تناولتها هيئة الإنصاف والمصالحة، ولم تصل فيها إلى خبر يقين ضمن 66 حالة بقيت مجهولة المصير، وأوكلت إلى المجلس الوطني لحقوق الإنسان مهمة البحث في هذه الحالات، وهو ما انتهى إلى الكشف عن جميع الحالات إلا سبع، منها حالة بنبركة».

وأضاف الرميد أن المغرب حين أنشأ هيئة الإنصاف والمصالحة، «وصادق جلالة الملك على توصياتها، وأصبحت مرجعية لبعض الأحزاب، لا يبقى هناك موجب لمساءلة وزارة العدل، لأن الأمر لا يحل بالعدالة القضائية بل بالعدالة الانتقالية، وهي قد وضعت يدها على الملف، وبذلك فالوزارة تحتكم إلى الأبحاث والتحريات التي يقوم بها المجلس الذي هو الوريث الشرعي لهيئة الإنصاف والمصالحة».

وفيما عاد بنسعيد لمطالبة الرميد بالتنسيق مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان، وتحمل ما سماه المسؤولية السياسية، تدخلت النائبة الاتحادية رشيدة بنمسعود لتقول إن خمسين سنة مرت على استشهاد بنبركة،

«خمسون سنة من الانتظار الحارق والمؤلم للأسرتين الصغيرة والكبيرة، فيما عرف المغرب تحولات، بدءا من مسلسل المصالحات، الذي ينبغي تنويجه بالكشف عن الحقيقة كاملة بخصوص المهدي». وذكرت بنمسعود بأن حزب الاتحاد الاشتراكي تقدم بمذكرة إلى المجلس الوطني لحقوق الإنسان، «الذي نقدر الجهود التي يبذلها بخصوص هذا الملف وملفات أخرى»، وتطلع إلى أن يفي بوعده ويعلن تقريره في نهاية هذه السنة، وأن تتضافر الجهود لتوفير الإرادة السياسية لمعالجة هذا الملف».

حجر في حذاء المملكة

«مخلصون مخلصون، لبنبركة وبنجلون»، ردد شباب حزب الوردة في ليلة الاحتفاء بذكرى مرور نصف قرن على الاختفاء الغامض، متذكرين ماشهر عمليتي اغتيال سياسي في صفوف أسلافهم اليساريين، أي المهدي بنبركة والنقابي عمر بنجلون. هذا الأخير حظي على الأقل بـ«شرف» الجنازة والدفن بعد اغتياله الغامض المنسوب إلى متطرفين إسلاميين، فيما نشرت لابن أخيه، المناضل الراحل أحمد بنجلون، مقالة «رثاء» الأسبوع الماضي في جريدة «لوموند ديبلوماتيك»، قال فيها إن الموت لا يمكنه أن يمحو حياة «وجه بارز تصدى للاميريالية، ولم تسجل في حقه أي شائبة، وكان ضحية إحدى الجرائم السياسية الأكثر شهرة في القرن العشرين. الرجل الذي اختطف في باريس يوم 29 أكتوبر 1965، المعروف لدى السلطة الاستعمارية الفرنسية بـ«المحرض الخطير»، مازال يواصل اليوم حضوره على المسرح السياسي للمملكة الشريفة».

بلوغ قصة الاغتيال الغامض لبنبركة نصف قرن كامل جاء ليذكر بأن الاختفاء لم ينه وجود هذا المعارض، سواء في الداخل او الخارج. فطيلة العقود الخمسة الماضية، ظلت روحه حجرا في احذية الدول الاربع المعنية باختطافه، خاصة فرنسا الديمقراطية، والمغرب الطامح إلى الانتقال وطيّ صفحة سوداء من تاريخه. فبعد إصرار وزير العدل في اول حكومة لرفاق بنبركة من الاشتراكيين، عمر عزيمان، الذي تولى المنصب في حكومة عبد الرحمان اليوسفي، على رفض الاستجابة لمطلب الإنابة القضائية الذي تقدمت به العدالة الفرنسية لإجراء التحريات داخل المغرب، لم يحصل القاضي باتريك رامايل، الذي انتزع هذه الإنابة في عهد الوزير الاتحادي الراحل محمد بوزوبع، على اكثر من رفض السلطات المغربية، وتكتفها في تسهيل مهمته، إلى درجة ادعائها عدم معرفة عناوين الأشخاص الذين طلب استجوابهم.

واحد من أسرار الجمود الذي يتسم به هذا الملف، يتمثل في كون العملية الدولية المحكمة التي ادت إلى اختفاء بنبركة، تواصل مسارعة بعض المسؤولين الحاليين والسابقين في بعض الأجهزة الأمنية بالمغرب، حيث كانت الألعاب الأولمبية، التي احتضنتها العاصمة البريطانية لندن عام 2012، قد اعادت هذا الملف الحساس في العلاقات المغربية الفرنسية إلى الواجهة، بعد مطالبة قاض فرنسي السلطات البريطانية بتنفيذ مذكرة اعتقال كان قد اصدرها في حق الجنرال دو كور دارمي حسني بنسليمان، القائد العام للدرك الملكي، في إطار ملف اختطاف المعارض اليساري المهدي بنبركة.

واكدت مصادر قضائية بريطانية، حينها، وجود الجنرال بنسليمان داخل الأراضي البريطانية، بصفته رئيس اللجنة الوطنية الأولمبية المغربية، لكن المصادر القضائية نفسها أوضحت أن مذكرة الاعتقال، التي اصدرها القاضي رامايل عام 2007، فقدت قيمتها ومفعولها القانونيين بعد سنتين من ذلك، اي عام 2009، بقرار من وزير العدل الفرنسي، إلا أن القاضي المعني بها تمسك بقانونيتها، وطالب الدول التي تستقبل المسؤول العسكري المغربي بتنفيذها.

علاقة الجنرال المغربي بهذا الملف تعود إلى تاريخ تنفيذ الاختطاف، أي يوم التاسع والعشرين من أكتوبر 1965، حين قام العميل السابق للمخابرات الفرنسية، انطوان لوبيز، رفقة المدعو بوشسيس، بتنبيه المسؤولين المغاربة بنجاح عملية اختطاف/اغتيال المعارض المشاغب للحسن الثاني، وطلب تعليمات جديدة، فلم يكن على الطرف الآخر من المكالمة إلا الشاب حسني بنسليمان، حسب رواية لوبيز. فرغم أن فترة ما بعد دسترة المملكة (من 1962 إلى غاية 1967) تظل رسميا فترة فراغ في حياة حسني بنسليمان الدركي الناشئ، إلا أن هذا لم يمنع افتراض احتمال اطلاعه عما جرى في فيلا بوتشيس الشهيرة، والتي يحتمل أن يكون بنبركة قد لفظ انفاسه الأخيرة بين جدرانها. فقد كان حسني بنسليمان، خلال فترة ما بعد تفجر قضية المهدي بنبركة، ضابطا يتولى مسؤولية مفتش للقوات المساعدة، الجهاز الهامشي لآلة الأمنية، فيما يعتبر البعض أن بنسليمان كان مجرّد موظف بسيط في الجهاز الأمني الذي كان يديره الجنرال أوفقير، الذي كان يعتبر الرجل الأقوى في نظام الحسن الثاني، بعد اندلاع قضية المهدي بنبركة، أصدر القاضي لوي زولينجر مذكرة اعتقال في حق ثلاثة أشخاص، أولهم العربي الشتوكي الذي لم يكن يعرف أنه ميلود، المختار التوزني، ثم الثاني هو المرض "الحسوني"، والثالث هو عبد الحق العشعاشي. وقد قدم هذا القاضي أوصاف العشعاشي التي قد يكون حصل عليها من مومن الديوري، وهي أوصاف تنطبق على عبد الحق العشعاشي الذي كان طويل القامة ويضع نظارات ويدخن السيجار، وليس على شقيقه محمد دون أن يعني هذا براءة هذا الأخير من العملية.

ففي فترة تنفيذ عملية التخلص من المهدي بنبركة كان عبد الحق العشعاشي موجودا بهويته الحقيقية بفرنسا، وهو ما يعتبره البعض تهورا مجانيا منه، لأنه كان يتوفر على جوازات سفر فارغة في خزانته. ويتحدر عبد الحق العشعاشي من البورجوازية المحلية لمدينة وجدة، حيث كانت عائلته على صلة وثيقة باكبر العائلات الجزائرية، فيما كان والده يشتغل إلى جانب والد عبد العزيز بوتفليقة في سوق الجملة للخضر والفواكه. ويقول العميل السابق للمخابرات المغربية، أحمد البوخاري، إنه تعرف على الأخوين محمد وعبد الحق العشعاشي خلال فترة تدريب، وكانا حينها قد اشتهرا بنجاحهما في مهامهما بالمنطقة الشرقية التي يتحدران من عاصمتها وجدة منذ التحاقهما بسلك الشرطة، فكان اكبرهما، عبد الحق، ضابطا، فيما ظل الأصغر، محمد، برتبة كوميسير. وبفضل علاقاتهما بالمنطقة، كان الأخوان العشعاشي يجتهدان في تحرير التقارير عن أسرارها وأخبارها وتوجيهها إلى الإدارة العامة للأمن الوطني، لكان ذلك سبيل تسللهما سلم الأمن مغربي.

ثاني الأشخاص الثلاثة الذين ضُبطت بصماتهم في البيت الباريسي الذي احتجز فيه المهدي بنبركة بؤم المداومة في وزارة الداخلية، وصادف أن تلقى تلك المكالمة التي أجراها لوبيز طالبا الحديث إلى أوفقير.

هؤلاء هم أبرز المتهمين المغاربة باغتيال بنبركة

بُعد اختطافه، هو المرض "الحسوني" الذي يعتقد أن اسمه الحقيقي بوبكر الحسوني. هذا الأخير ينحدر من إحدى أكبر العائلات السلاوية، وقد طلب كل من أحمد الدليمي ومحمد أوفقير الاستعانة بخدماته في التخلص من معارض الحسن الثاني المهدي بنبركة، نظرا إلى تكوينه كممرض، إذ تولى تخدير المعارض اليساري بعيد اختطافه شلا لحركته بعد أن تولى عميل المخابرات الفرنسية أنطوان لوبيز، إرشاد الشرطيين الفرنسيين، لويس سوشون وروجير فواتو، الكلفان بـ"القبض" على بنبركة إلى مكان وجوده رفقة الطالب المغربي "الزموري" الذي سوف يُقتل فيما بعد.

الشخصية الثالثة، والتي تعتبر أكثر الشخصيات غموضا في ملف المهدي بنبركة، هي شخصية "العربي الشتوكي"، والذي يرجح أن إسمه الحقيقي المختار أو ميلود التوبزي. هذا الأخير كلف في البداية بمرافبة تحركات أعضاء جبهة التحرير الجزائرية القابعين بشرق المملكة، حيث أبان عن قدرة فائقة على الاختراق والذوبان وسط المنظمات السرية والقانونية، قبل أن تتم المناداة عليه للمشاركة في تأسيس الـ"الكاب1" سنة 1961، حيث قادته مواهبه الكبيرة إلى تولي رئاسة مصلحة العمليات التقنية، المعتمدة أساسا على أسلوب الاختراق والاستقطاب واقتحام المنازل... وهي المسؤولية التي تجعل اطلاعه على تفاصيل، بل صلوعه بشكل مباشر في عملية تصفية بنبركة بديهية. كما استفاد من دورات تدريبية في أجهزة بعض الدول الأوروبية والولايات المتحدة وإسرائيل. فكان عضو الوحدة الخاصة للعمليات بالكاب1 ورئيس مجموعة من 20 رجل مخابرات كلفت بعملية "بويا البشير" حسب البوخاري، ورافق جثة المهدي على متن الطائرة نحو مطار الرباط سلا.

العنوزي: اسألوا العسكر

المحامي والحقوقي، مصطفى المنوزي، يسارع إلى إشهار الورقة العسكرية في ملف بنبركة وباقي الملفات العالقة من سنوات الرصاص. المنوزي، أمام قاعة محكمة بالمطالبين بحقيقة اغتيال بنبركة مساء أول أمس، قال إنه ومنذ أسقطت المادة 7 من القانون المعروف بحصانة العسكريين، والتي كانت تعفي المتهمين من هذه الفئة من المسؤولية الجنائية، «فإنني أدعوكم إلى طرح المادة السادسة للإلغاء، لأنها تمنع العسكريين العاملين والمسرحين من الإدلاء بالحقائق التي يعرفونها». المنوزي أعاد إلى الأضواء قانونا كان هو أول نص تشريعي يوضع فوق مكتب عبد الإله بنكيران بعد توليه رئاسة أول حكومة في دستور 2011، والذي تضمن فصولا جديدة تربط المسؤولية بالمحاسبة، وترسخ أولوية حقوق الإنسان.

رئيس المنظمة المغربية لحقوق الإنسان الذي

> البشير بنبركة يركز كل تحركاته على الجانب المغربي، وهو النهج نفسه الذي يعتمده محامي العائلة بوتان، ولا يسألون فرنسا نهائيا علما أن هناك إمكانيات كبيرة للضغط داخل فرنسا وانتزاع أشياء كثيرة.

جثة المهدي سبب القطيعة بين الجنرال دوغول والحسن الثاني

الحسن الثاني والجنرال دوغول

لم يكن ممكنا قبولها أبدا. فبدون أدنى دليل اتهم على الفور وزيري في الداخلية... إني أرفض أن يتدخل أحد في شؤوننا. وعلى كل حال، فلو أني رضخت لرغبة الجنرال دوغول، لكن في قرارة نفسه أني لم أعد ابن محمد الخامس، لأنه كان عنيدا جدا وكان أبي كذلك. إذا كان العنيد هنا هو الجنرال دوغول، والمتحدث هو الراحل الحسن الثاني. فإن المناسبة مازالت حاضرة وتزورنا منذ شهر أكتوبر من كل سنة. اختطاف المهدي بنبركة. هذا الحادث الذي يسارع مصطفى السحيمي، صاحب كتاب دوغول والمغرب إلى جعلها لحظة فارقة لها ما بعدها وما قبلها. فالجنرال كان بالنسبة إلى الملك الراحل وجها أسطوريا يحظى بنصيب وافر من التقدير والاحترام، حسب السحيمي.

يذهب مصطفى السحيمي إلى أن شارل دوغول كان بمثابة مدرسة ثانية للحسن الثاني، بعد مدرسة محمد الخامس. وإن قدرا من الإستلهام طبع نهج الحسن الثاني في بناء دولته. لكن بوادر تباعد الرجلين سرعان ما طفت على السطح. وسرعان ما عبر الحسن الثاني بعيد اعتلائه العرش عن تفضيله الذي تحظى به الجزائر من لدن فرنسا. واحتاج الجنرال دوغول إلى المبادرة إلى سحب كامل قواته من قواعدها بالمغرب مباشرة بعد نقد الحسن الثاني العرش. واعتبر ذلك هدية لكسب الثقة رغم أن أجندة الانسحاب كانت تضع إيقاعا آخر لإخلاء القواعد.

وظلت العلاقات بين الرجلين وبين البلدين في مسارها الطبيعي. إلى أن تعرض المعارض الأول للعرش المهدي بنبركة لاختطاف فوق التراب الفرنسي، بمشاركة مغربية واضحة وتواطؤ بين من الأجهزة الفرنسية. وهو ما اعتبره محرر فرنسا طعنا من الخلف وتجاوزا لصلاحياته. لتنطلق التحقيق والمحاكمة التي استدعت دون تردد وزير داخلية الحسن الثاني، الجنرال أوفقير. ارفقها دوغول بخرجات إعلامية و سياسية نارية. "هناك بعض الأفراد الذين يعتبروننى غبيا"، يقول رئيس الجمهورية الخامسة في تصريح مرتبط بالحادث. "لكن أن يتوجه بلهجة عنيفة إلى عاهل تربطه به صداقة، فهذا ما لم استسغه، خاصة وأنه كان يمكن لي على مر السنين تقدير أخاصا، يقول الحسن الثاني". وكانت نتيجة هذا التراشق استدعاء الطرفين لسفرائهما وقطع جميع الاتصالات لمدة ثلاث سنوات، أي إلى أن رحل دوغول عن الإليزيه، وعن الوجود.

"ربما كان يتعين علىّ، وقد كنت الأصغر سنا والأقل أقدمية في الحكم، أن أقدم بمبادرة ما في هذا الشأن"، يقول الحسن الثاني الذي لم يزر فرنسا بعد قضية المهدي بنبركة إلا بعد وفاة الجنرال دوغول. إذ توجه إلى كولومبي وحده للترحم على قبره، حاملا ميدالية رفيق التحرير الممنوحة لوالده من طرف الجنرال.

تحدث بعد المنوزي أبو بكر لاركو، قال لـ«أخبار اليوم» إن هذا الملف يتعلق بقضية غامضة ومتشابكة بين عدة دول، «حيث إنها وقعت فوق التراب الفرنسي، وتورط فيها مسؤولون مغاربة، بالإضافة إلى طرفين دوليين آخرين منهما من ساعد لوجيستيكيا، هذا التعقيد هو الذي يجمّد الملف حتى الآن».

لاركو قال إنه «عندما نتحدث مع فرنسا تقول إنها لا تستطيع فتح أرشيفها، ورغم أنها خففت بعض الوثائق فإنها لا تفيد كثيرا. الآن نحن أمام لحظة مهمة، وهي مرور خمسين عاما على الاختطاف، وبالتالي، وجود وثائق مرت عليها خمسون سنة ويجب رفع السرية عنها بشكل قانوني». وأكد لاركو أن المغرب يحتفظ أيضا بدنوع من الغموض والممانعة، حيث وجدت هيئة الإنصاف والمصالحة صعوبة في ولوج أرشيف الديستي، وقالت ذلك في تقريرها الختامي».

في شهر مارس من العام 2013، صدر عن مجموعة العمل المكلفة بالاختفاء القسري، التابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة، تقرير جديد حول المغرب، طالب بإجراء بحث عن احتمال وجود جثامين مغاربة من ضحايا سنوات الرصاص في المكان المعروف بـ«النقطة الثالثة» (PF3)، والذي بدأت أشغال بناء مقر جديد للسفارة الأمريكية في المغرب بمحاذاته، بإشراف شخصي من وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة هيلاري كلينتون. الموقع، الذي كان أحد أماكن الاعتقال السري للمعارضين السياسيين خلال سنوات الرصاص، كان موضوع مطالب محققين فرنسيين في قضية المهدي بنبركة، بإجراء عملية بحث نظرا إلى وجود شكوك بدفن جثة المناضل اليساري الشهير، أو رأسه على الأقل، في هذا الموقع. وقد وجّه المحامي مصطفى المنوزي، حينها، رسالة إلى وزير العدل يطالبه فيها بالتحقيق في الموضوع، دون أن يتلقى أي رد. خطوة اعتبر المنوزي من خلالها أن التوصية الأممية الجديدة تفتح الباب أمام إعادة فتح هذا الملف، حيث بادر أيضا إلى مطالبة المجلس الوطني لحقوق الإنسان بالعودة إلى تولي تدبير هذا الملف.

فرنسا المتورطة تخفي الحقيقة

«هناك عدة عوامل تفسر جمود الملف، منها ما يرتبط بالجانب المغربي، الذي يغلق الباب من جانبه، ثم الجانب الفرنسي الذي "كايتفلا" عليناً، وكلما طرح الموضوع على أنظار الرأي العام وعد بكشف وثائق جديدة، ليتبين فيما بعد أنها وثائق محدودة لا تفيد شيئا»، يقول أحد الذين رافقوا المهدي بنبركة في السنوات الأخيرة قبل اختطافه بكل تفاصيلها، مفضلا عدم ذكر اسمه. المصدر أضاف أن «الأشياء المهمة والمعقدة عليها حصار كبير، وما يزيد في تعقيدها أن ابن المهدي، البشير بنبركة، يركز كل تحركاته على الجانب المغربي، وهو النهج نفسه الذي يعتمده محامي العائلة بوتان، ولا يسألون فرنسا نهائيا، علما أن هناك إمكانيات كبيرة للضغط داخل فرنسا وانتزاع أشياء كثيرة».

حديث المصدر الأخير يحيل على الشق الدولي، وخاصة الفرنسي، في عملية الاغتيال السياسي هذه، والتي تجعل الملف مرتبطا بأمن وصورة الدولة الفرنسية. هذه الأخيرة تحرص على عدم تلطيخ صورتها كدولة ديمقراطية وحامية للحقوق ومحترمة للقانون، وهو ما سيؤدي إليه حتما أي رفع للسرية عن وثائق تلك المرحلة.

«المرحلة المتصرمة بين التناوب المفروض فرضا سنة 1960، والتناوب الناتج عن اتفاق سنة 1998، لم تكن أبدا تعتبر مرحلة انتظار «النوبة». بل العكس هو الصحيح. فقد عرفت هذه الفترة صراعات ونضالات بقيادة حزبنا، حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، على مختلف الجبهات أدى فيها مناضلونا الثمن غاليا»، يقول الوزير الأول السابق عبد الرحمان اليوسفي في محاضرته الشهيرة بالعاصمة البلجيكية بروكسيل عام 2002. اليوسفي يضيف أنه «وخلال هذه المرحلة كذلك عاشت بلادنا بعض التطورات التي تخللتها من حين لآخر مشاريع لتحقيق التناوب، وتسعى دائما إلى إشراك حزبنا في الحكومة. هكذا عمد القصر، سنة 1965، بعد الانفجار الشعبي الذي عرفته مدينة الدار البيضاء، إلى إجراء مشاورات قصد تشكيل حكومة جديدة يشارك فيها الاتحاد الاشتراكي. وفي هذا السياق حدث اتصال بقائدنا المهدي بنبركة الذي كان مقيم بالخارج مضطرا، وكان مناضلا في المنظمات الدولية غير الحكومية المساندة لحركات التحرر. حدث ذلك الاتصال من طرف القصر الملكي في أفق عودته إلى البلاد، واحتمال المشاركة في الحكومة، وفي الوقت الذي كان يستعد فيه للدخول، بعد مؤتمر القارات الثلاث بهافانا، امتدت إليه أيادٍ مجرمة واختطفته من قلب عاصمة باريس يوم 29 أكتوبر 1965، لنعمل على أغتياله دون أن نعرف إلى اليوم ظروف هذا الاغتيال ومكان دفن جثته».

تطور سياسي في علاقة الحسن الثاني بالمهدي بنبركة، وتزايد احتمالات تقاربهما، دفعا أطرافا عديدة إلى التحرك والحؤول دون ذلك، أبرزها القوى المرتبطة بالمصالح الفرنسية بالمغرب، وعلى رأسها الجنرال الراحل محمد أوفقير. الكتاب المرجعي الأول الذي أصدره المعهد الملكي للدراسات التاريخية، التابع لوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، حمل أطروحة مدافعة عن هذه الرواية، مفادها أن الملك الحسن الثاني كان يفاوض اليسار بينما كانت أجهزته تعمل على اختطاف بنبركة.

الاختطاف الذي أفشل «التناوب»

الكتاب يتوقف في هذه المرحلة التاريخية عند حادثة اختطاف المهدي بنبركة، معتبرا إياها السبب الحقيقي للقطيعة بين الحسن الثاني واليسار، وليس إعلان حالة الاستثناء في 1965. أكثر من ذلك، يذهب الكتاب إلى أنه «ليس من المؤكد أن حالة الاستثناء قد ترتبت مباشرة على أحداث مارس لسنة 1965. ذلك أن شهرين يفصلان الحدثين عن بعضهما أولا، ثم لأن هناك مفاوضات فعلية قامت بين القصر والاتحاد خلال شهر أبريل من السنة نفسها، كان الهدف منها الوصول إلى

المهدي بنبركة

توصية هيئة الإنصاف والمصالحة بشأن ملف بنبركة

استنادا إلى المعطيات التي قامت الهيئة بتحليلها ودراستها، فإنها ترى أن الدولة المغربية تقع عليها مسؤولية المساهمة في الكشف عن الحقيقة في ملف المهدي بنبركة باعتبارها طرفا معنيا بالقضية، بحكم اشتباه تورط احد أجهزتها الأمنية. كما ينبغي عليها طبقا لالتزاماتها، في إطار التعاون القضائي، أن تعمل على تسهيل كل الجهود المبذولة في مجال الإثباتات القضائية في أفق الكشف عن حقيقة ما جرى. وتوصي الهيئة باستكمال البحث للمساهمة في الكشف عن مصيره.

تسوية سياسية تمر بالضرورة عبر غرفتي البرلمان، حيث كان الاتحاديون أقلية. ولهذا السبب بالذات لم يذهب الاتحاد قط حالة الاستثناء، بينما انتقد حزب الاستقلال، وعارضها عبد الكريم الخطيب نفسه –وهو آنذاك رئيس مجلس النواب– عندما اعتبرها انقلابا على الدستور قد يؤدي إلى القضاء على الديمقراطية».

الكتاب حرص على الفصل بين أحداث مارس 1965 وإعلان حالة الاستثناء، معتبرا أن هذه الأخيرة كانت تمهيدا لمرحلة جديدة تنهي تلك التي بدأت مع دستور 1962. وهو ما يوحي باحتمال استعداد الحسن الثاني للدخول في توافق مع اليسار. «والملاحظ في سائر الأحوال أنه تم اختطاف الزعيم اليساري المهدي بنبركة يوم 29 أكتوبر 1965 بباريس، فترتب على ذلك ظهور أزمة دبلوماسية عميقة بين المغرب وفرنسا، وهي أزمة ستستنفذ بتوجيه التهمة من قبل القضاء الفرنسي إلى مسؤولين أمنيين مغربيين، هما الجنرال محمد أوفقير والكولونيل أحمد الدليمي. وبعد اختطاف بنبركة واختفائه قضية لم يتم استجلاؤها بعد. لذا، فإن وقع هذه القضية على مجرى التاريخ السياسي للمغرب سوف يطول أمده، خاصة أن مسؤولية أجهزة الأمن المغربية فيها شيء ثابت بالنسبة إلى القضاء الفرنسي».

صدى محاولة الحسن الثاني في كتابات بنبركة

«عزيزتي غيثة، تحية وأشواق... أما الحالة في المغرب، فقد تغيرت رأسا على عقب بعد حوادث الدار البيضاء في شهر مارس، والتي جعلت الحسن يشاف على نفسه وعرشه، ولذلك بادر إلى ما يسميه "العفو" وفتح المعارضة لتأليف حكومة جديدة، غير أنه يود لو استطاع أن يدخلنا في لعبة سياسية تحت شعار "الوحدة الوطنية"، نكون فيها سجناء لمجموعة من الانتهازيين والخونة، ويكون دورنا هو تزكيتهم، وتضليل الشعب الذي لن يقبل مثل هذه الإلعوبة»، يقول المهدي بنبركة في رسالة خطية إلى زوجته، مؤرخة في 3 ماي 1965، ونشرت في كتاب: «لقد اغتالوا بنبركة» لصاحبه جاك دوركي.

ويضيف بنبركة في رسالته: «وقد بعث إلي الحسن مبعوثا خاصا، هو ابن عمه وسفيره بباريس، مولاي علي، ليطلب رأيي في الحل. والح علي لكي أعود إلى الرباط عاجلا، فشرحت له الرأي نفسه الذي عرضته الإخوان عليه، أي أن الحل هو أن يسلم لنا الحكومة دون أية وعود مزيفة، وان نتفق على "عقدة" contrat لمدة معينة (سنتان مثلا). والحقيقة أن موقف الحسن النهائي غير واضح، ومازال بعض المعتقلين المحكومين وغير المحكومين في السجن، من المقاومين الذين كانوا قد اعتقلوا قبل 1963. ثم إن الجيش راكم وراءه من المصالح الاستعمارية ما لا يمكنه من أن يسلموا الحكم بهذه السهولة».

مستعد لاتفاق «نص نص»

كاتب فرنسي آخر، هو روجي موراتي، قال في كتابه عن الموضوع إنه «لو لم يحضر عبد القادر بنبركة شقيق المهدي إلى الرباط للتحضير لرجوع أخيه، لما استطاع أوفقير اكتشاف مخطط الحسن الثاني».

ويضيف الكاتب الفرنسي أن الحسن الثاني كان صادقا في رغبته في التقارب مع اليسار، وفي رجوع المهدي بنبركة. «مؤكد أنه كان يريد تقريب المهدي بنبركة لعزله عالميا ولمراقبته عن قرب، وإشراك الاتحاد الوطني للقوات الشعبية في الحكم. فقد كان يتوق بذلك إلى إرضاء طبقة مهمة من الرأي العام، وإقحام اليسار في المسؤولية. ولم تكن هناك جوانب انتهازية في تطلعات الملك المغربي، بل كان يعرف جيدا ثوفر اليسار المغربي على طاقات بشرية قيمة، ولم يكن المغرب في حال يسمح له بالاستغناء عن ساسة الاتحاد الوطني للقوات الشعبية».

المصدر، الذي ظل قريبا من بنبركة في سنواته الأخيرة قبل الاختطاف، قال إنه «بعد حوادث مارس 1965 والاضطرابات التي شهدها المغرب، وقع الاتصال بين الحسن الثاني وقياديين من الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، من بينهم بوعبيد والبوعبدلي، واقترح الملك على الاتحاديين الحصول على الحكومة. فتحفظ بوعبيد. وكانت له مطالب من قبيل تعديل الدستور، وكان المهدي يمثل الطرف المعتدل والمستعد للقبول بعرض الملك رغم ما يبديه من صلابة في المعارضة، وقد حصرت شخصيا

> الرجل كان على موعد وهو الوحيد الذي يعرف أين ومع من. هناك من يقول إنه ربما كان على موعد مع بلافريج، ميموث من طرف الحسن الثاني، لكنني أخيف احتمالا آخر، وهو انه كان على موعد مع أوفقير مع أوفقير سرعان ما تحول إلى فخ».

اتصالات مباشرة بين بوعبيد والمهدي الذي كان في جنيف، حيث قال هذا الأخير لبوعبيد: "لنفعل معه ما فعلنا مع والده، أي أن نقتسم الحكم نص نص"، وهو ما أغضب بوعبيد كثيرا، وزاد من شكوك قادة الاتحاد التي سيمتها فلتة لسان وقعت من جانب الحسن الثاني في إحدى الجلسات، كشفت وجود اتصالات بينه وبين المهدي».

المصدر نفسه أوضح أن محاميا اسمه لومارشان، وله ارتباطات ببعض العناصر الهامشية التي يستعملها الأمن الفرنسي، كان يحوز وثيقة تتضمن نص الاستنطاق الذي خضع له المهدي بنبركة، «قرأته ووجدت فيه أسئلة دقيقة حول ما كان يفعله في الجزائر ومعسكرات التدريب فيها، وهي أمور لا تهم المغرب لأنه لا يستعمل هذا الأسلوب، بل لديه طرقه المتمثلة في إرسال العملاء الذين يتصرفون ويجمعون المعلومات. في المقابل، يتطابق هذا الأسلوب مع النهج الفرنسي». أسئلة تتمثل في مطالبة بنبركة بالكشف عن وضعية المسجنين المغاربة الموجودين بالجزائر، وما إن كانت الجزائر تتحمل وحدها مصاريف هذه العناصر المسلحة، وكيف يتم تاطيرها وكيف تتدرب... بالإضافة إلى أسئلة حول حقيقة حدوث تقارب بين القصر والاتحاد الوطني للقوات الشعبية، الخط الأحمر الذي يؤدي تجاوزه إلى المساس بالمصالح الفرنسية بالمغرب.

بداية سينمائية

بداية الفخ كانت حين استعمل مختطفو بنبركة طُعم مشروع فيلم سينمائي بعنوان: «باسطا» يتعلق بتضال دول العالم الثالث. وكان السياق يتميز بالتحضير لمؤتمر القارات الثلاث الذي كان بنبركة محركه الأساسي، وهو ما يجعل الكثيرين يميلون إلى تأكيد تورط كل من أمريكا وإسرائيل في عملية الاختطاف لخشيتهما من نجاح المؤتمر وظهور قوة دولية مناوئة لـ«الإمبريالية». فيما كانت أجهزة المخابرات الفرنسية متفوعة بواجب دعم وحماية حلفائها داخل الدولة المغربية، وعلى رأسهم أوفقير.

المصدر، الذي كان مقربا من بنبركة وتحدث إلى «أخبار اليوم»، قال إن الدبلوماسي الجزائري الأخضر الإبراهيمي كان آخر من تحدث مع بنبركة قبل اختطافه. «كان الإبراهيمي، الذي قبل دعوة عبد الرحمان اليوسفي هذا الأسبوع للمشاركة في إحياء الذكرى الخمسين للاختطاف، سفيرا لبلاده في القاهرة، وأمضيا الليلة الأخيرة قبل الاختطاف في حديث مستمر لأن المهدي كان سيستقل طائرة في فجر اليوم الموالي».

ومن بين ما أخبر به المهدي صديقه الإبراهيمي، أنه سيذهب إلى باريس، «حيث ينتظره موعد مهم». المصدر نفسه قال إن الدبلوماسي الجزائري حذر بنبركة من القيام بأي تحرك في باريس باعتبارها ساحة مستباحة من طرف أجهزة الأمن المغربية، «ورغم أن المهدي لم يفصح عن هوية الشخص الذي سيلتقي به في باريس، إلا هناك مصادر تتحدث عن جنرال، تأكدت شخصيا أنه ليس الجنرال دوغول، والأرجح انه الجنرال أوفقير».

المصدر اليساري المخضرم دافع عن روايته هذه بالقول إن الأحداث اللاحقة، وخاصة انقلابات بداية السبعينيات، أكدت وجود اتصالات بين أوفقير وزعماء يساريين، «ومن الراجح أن يكون قد حاول استمالة بنبركة وإقناعه بالتحالف معه ضد الحسن الثاني». وبعد وصوله إلى مطار أورلي الباريسي صباح الجمعة 29 أكتوبر 1965، توجه بنبركة إلى بيت صديقه البهودي «جو اوحنا» حيث أودع حقيبته، وبداخلها ملف مشروع الفيلم. وهو ما أغتره الصحافي مصطفى العلوي، أحد الإعلاميين الذي قام بتعقبة محاكمة المتهمين باختطاف بنبركة، تأكيدا لتبنيه التراجع عن الفكرة، «إذ لو كان ينوي النقاش بشأن الاستمرار في إنجاز الفيلم لأخذ معه الوثائق المتعلقة به. وكان المهدي قد اتصل من جنيف بطالب مغربي يحضر أطروحة في التاريخ، واسمه التهامي الأزموري، وضرب له موعدا في الساعة الثالثة بعد الظهر من يوم 29 أكتوبر، لكن الطالب الأزموري صرح أمام المحكمة، أن المهدي اتصل به صباح اليوم نفسه، وطلب منه تغيير الموعد، ومقابلته في الدشان زيليزي، على الساعة الحادية عشرة لمرافقته إلى جلسة تتعلق بإنجاز فيلم سينمائي. ويبدو مرة أخرى أن المهدي كان ينوي تقديم الطالب المغربي إلى المجموعة المهتمة بالفيلم، لخلقه في الإشراف السياسي»، يقول العلوي في كتاب حول القضية.

في الساعة الحادية عشرة، وجد بنبركة الطالب الأزموري في انتظاره على متن سيارة أجرة، أوصلتهما إلى شارع السان جيرمان قبل الموعد المحدد، «فقرر المهدي النزول بعيدا عن مكان الموعد، والسير قليلا على الأقدام، ليصرح الطالب الأزموري للصحافي الفرنسي «روجي موراتي» بعد ذلك، أن المهدي قال له عندما كانا يتجولان: «إن لدي النية في الدخول إلى المغرب للمشاركة في حكومة الائتلاف وطني». «وهو ما أكده الأزموري أمام المحكمة الفرنسية»، يقول كتاب العلوي. هذا الأخير يضيف أن العصابة التي كانت تنتظر وصول المهدي بنبركة في الساعة الثانية عشرة وحددا إلى مقهى لمب، طال انتظارها فاصطنعت بشبه حيرة، خاصة وأن الضابط الفرنسي «سوشون»، لم يكن يعرف بنبركة، وكان معتمدا على «لوبيز» الذي كان متخفيا بقبعة جلدية ومعطف جلدي وشارب اصطناعي، كي يرشده إليه. وفي إحدى اللحظات، وقف «لوبيز»، وقصد «سوشون»، وأشار إليه لافتا انتباهه إلى وصول بنبركة. فتقدم الضابط «سوشون» نحو المهدي، وطلب منه أن يبتعدا عن الزحام ويتكلما عند باب فندق «طارانْ». ثم أخرج من جيبه بطاقة الشرطة الفرنسية وأظهرها له، وهو ما جعل المهدي يمتثل لطلباته. ثم قام الشرطي بطلب التأكد من هوية المهدي بنبركة، فأخرج هذا الأخير جواز

سفر دبلوماسي جزائري، وقدمه له، وكانت تلك آخر علاقة لبنبركة بالحرية والحياة

كل الطرق توصل إلى قتل بنبركة

أكثر فصول هذه القضية إثارة وغموضا، هي تلك التي تكشف تردد كلا من الجنرال أوفقير وأحمد الدليمي على فرنسا بتزامن مع الاختطاف، وهو ما جعل القضاء الفرنسي يوجه إليهما الاتهام بشكل سريع. «أعطى «لوبيز» للمحكمة، الحجج المكتوبة على أن أوفقير غادر باريس من مطار أورلي في صباح اليوم الموالي، أي 31 أكتوبر، في اتجاه جنيف. ثم عاد أوفقير بعد يومين حيث حضر حفل عشاء أقامه السفير المغربي على شرف بعض الموظفين المغاربة التابعين لوزارة الداخلية. أما الدليمي فقد غادر باريس صباح 31 أكتوبر في اتجاه المغرب، ثم عاد بدوره في اليوم الموالي. وهي تحركات كافية لإثارة الاحتمالات والتوقعات، إذ لو كان مصير بنبركة قد قضي بعد مجيء الدليمي وأوفقير يوم 30 أكتوبر، فلماذا عادا إلى باريس؟»، يتساءل مصطفى العلوي.

هذا الأخير يعود ليقول إن صراع الرجلين، ربما كان يكتسي في قضية بنبركة، سباقا بينهما. «وربما كان سفر الدليمي إلى فرنسا، يرمي إلى استطلاع ما يفعله أوفقير في باريس، أو للتجسس عليه، وربما لضمان استمرار الاتصال بين القصر وبنبركة. ومن مؤشرات ذلك، هذا التصريح الصحافي الذي أدلى به الدليمي في 19 أكتوبر 1966، أي قبل تسليم نفسه للعدالة الفرنسية، لجريدة «الحياة» اللندنية: «لقد كنا ننتظر رجوع المهدي بنبركة إلى المغرب وربط الاتصال معه، ولكننا فوجئنا في باريس باختطافه، وأكيد أن الذين اختطفوه كانوا على علم بالاتصالات الجارية معه لتأمين رجوعه إلى المغرب...».

الصحافي المغربي الذي حضر أطوار المحاكمة في باريس، قال إن مراحلها الأولى كشفت بوادر الترتيب والتنسيق بين الأجهزة الفرنسية والمغربية، «وحينما توقفت تلك المحاكمة الأولى عند حالات مسطرية، فوجئ العالم بعدها بالجنرال احمد الدليمي يقرر تسليم نفسه للقضاء الفرنسي. والذي يعرف الدليمي يعرف أنه لن يقدم على قرار مماثل بتلقائية، ودون ترتيب مسبق... وعندما سلم نفسه للقضاء الفرنسي، وأصبحت صورته محاطا برجال الأمن الفرنسي تعتلي أغلفة المجلات والجرائد، بدأت جلسات المحاكمة الثانية، والتي حضرتها كل الأطراف المعنية، كما حضرها عدد من الشهود المغاربة. فيما كانت هيئة الدفاع عن عائلة المهدي، برأسها الاتحادي مولاي المهدي العلوي، الذي أصبح بعد ذلك سفيرا في الأردن، وكان الجانب المغربي في هذه المحاكمة متمثلا في القطب القانوني، المرحوم مجيد بنجلون، وزير الإعلام السابق».

القيادي الاتحادي الذي عايش تلك الفترة، محمد اليازغي، فجر قبل بضعة أشهر قنبلة جديدة في الحلقة الثالثة من برنامج «رحلة في الذاكرة» الذي تبثه قناة «روسيا اليوم»، حيث قال إنه لا يستبعد حصول الجنرال محمد أوفقير على الضوء الأخضر من الملك الراحل الحسن الثاني من أجل تنفيذ عملية اختطاف المهدي بنبركة. اليازغي قال إنه لا يستبعد أيا من الاحتمالين، أي أن يكون أوفقير قد بادر إلى تنفيذ العملية التي تحولت إلى اغتيال سياسي غامض، دفاعا منه عن موقعه داخل الدولة بعد ظهور بوادر تقارب بين بنبركة والملك الراحل، مثلما لا يستبعد احتمال حصول الجنرال الدموي على الضوء الأخضر، خاصة أن بنبركة كان في طريقه لعقد مؤتمر القارات الثلاث، والذي كان سيوحد الدول النامية لكل من آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية، مما سيحول بنبركة إلى رمز عالمي.

من جانبه، الصحافي الاتحادي المتابع لكواليس هذا الملف، لحسن العسبيي، قال لـ«أخبار اليوم» إن عدم القدرة على الحسم في ملف بنبركة، «إنما يقدم الدليل على أن مسارنا صوب التصالح مع الماضي، لا يزال معطوبا. وستظل جميعا، كمغاربة، في الدولة وفي المجتمع، تحت رحمة «مزاجية» منطق للدولة بفرنسا من خلال شكل تحرك وخروج أو اختباء شاهد حاسم، لا يزال على قيد الحياة، مثل انطوان لوبيز. ها هنا، مهم أن يظهر جزء الحقيقة من الضفة المغربية، عنوانا عن قرار سيادي جريء، في التصالح مع الماضي، انتصارا للمستقبل». وأضاف العسبيي أنه «مرة سألت سي عبد الرحمن اليوسفي بمقر الجريدة بمكتبه بالطابق الخامس عن تحليله للقضية كلها، فكان جوابه بالحرف: «لا شيء واضح. والحقيقة الحاسمة كلها عند انطوان لوبيز. لكن لوبيز يكذب منذ 1965».

وفيما اهتزت أرجاء قاعة سينما الملكي مساء أول أمس، حين قال ممثل الجمعية المغربية لحقوق الإنسان في حفل الذكرى الخمسين للاختطاف، عبد الإله بن عبد السلام، إن «المسؤول الأول عن الجريمة هو الدولة المغربية في شخص رئيسها الأول الراحل الحسن الثاني»، اعتبر الصحافي العسبيي أن العنوان الأكبر للحقيقة، «هي أن يعود الشهيد إلى سيرته، رجل دولة مغربي، استثنائي حجة في الرياضيات، بل نابغة فيها، رب عائلة، تنتظر عودته زوجة وأبناء وأحفاد. أن يعود إلى طبيعته الأصل، رجل سياسة من مدرسة الحركة الوطنية المغربية، له إيجابيات وله سلبيات كل البشر وكل من ينخرط في سؤال الشأن العام».

الأطراف المشاركة في الاختطاف مازالت لها مصلحة في إخفاء الحقيقة

اليازغي:

محمد اليازغي

◗ مرت 50 عاما على اختفاء المهدي بن بركة، لماذا الإصرار على إخفاء الحقيقة؟

✧ لأن الأطراف التي شاركت في العملية لها، وهذا من منظورها، مصلحة في إخفاء الحقيقة. ففرنسا التي وقع الاختطاف فوق أراضيها، ورغم مرور نصف قرن، وسواء كانت الحكومة يمينية أو يسارية، لا زالت تحتفظ بأسرار تعتبرها من أسرار الدولة، وفي ملف بن بركة هناك وثائق لا تسمح بالاقتراب منها، ولم يسمح لقاضي التحقيق بالاطلاع عليها، رغم التدخل القوي للمحامي موريس بيتان من أجل تمكين القضاء منها.

◗ هل يقتصر الأمر على فرنسا؟

✧ لا، فالموقف نفسه تبنته وكالة المخابرات المركزية الأمريكية، فبعد أن مرت ثلاثين سنة، وهي المدة التي يشترطها القانون الأمريكي لكي يسمح للعموم بالاطلاع على وثائق سرية، رفضت هذه الوكالة الأمريكية تمكين عائلة بن بركة من الوصول إلى الوثائق التي تخص القضية. وفي حالة المغرب، فإن هيئة الإنصاف والمصالحة، حين استمعت إلى من شاركوا في الاختطاف، وهم محمد العشعاشي وابو بكر الحسوني و ميلود التونزي، لم يقولوا لها الحقيقة. العشعاشي والحسوني توفوا، ولم يبقى على قيد الحياة سوى التونزي.

◗ لكن أنت تعرف أن هؤلاء أمرهم ليس بيدهم؟

✧ على الدولة أن تدفع هؤلاء إلى قول الحقيقة، كما أن هذا من واجب المجلس الوطني لحقوق الإنسان الذي تسلم الملف من قبل هيئة الإنصاف والمصالحة، وعليه أن يقوم بما يجب عليه لإظهار الحقيقة، خصوصا وأن جلالة الملك سبق له أن قال إنه مع الكشف عن الحقيقة.

س: وما مصلحة هاته الدول في إخفاء الحقيقة بعد نصف قرن؟

ج: أنا لا أعرف، ولكن من المؤكد أن هذه الدولة متورطة في الاغتيال، ومن المحقق كذلك أن قرار التخلص من بركة اتخذ على أعلى المستويات.

◗ الاتحاد الاشتراكي قاد حكومة التناوب ثم شارك في حكومتين بعدها، وترأس وزارة العدل لمرتين، لماذا لم تكشفوا عن أي شيء جديد؟

✧ في عهد حكومة التناوب لم يقبل وزير العدل آنذاك، عمر عزيمان، الانتداب القضائي، لكن بعد تولي الوزارة من قبل الأستاذ محمد بوزوبع رحمه الله وافق المغرب على الانتداب القضائي، لكن القضية الآن بيد القضاء الفرنسي.

◗ رغم أن الاتحاد الاشتراكي يطالب وزير العدل الحالي، مصطفى الرميد، بالكشف عن الحقيقة؟

✧ لأن الأمر يتعلق بمطلب اتحادي، وبمطلب عائلة بن بركة كذلك.

◗ رغم أنه يعرف أن الرميد ليس بيديه شيء؟

✧ سبق لي أن حدثت الرميد في الموضوع، وقال لي إنه سيتصل بي لمعرفة بعض الجوانب، لكنه لم يتصل لحدود هذا اليوم.

◗ هل تتصور مخرجا ممكنا لهذا الملف اللغز؟

✧ المخرج أن تقرر الحكومة الفرنسية الكشف عن الوثائق السرية التي لديها، وتمكن قاضي التحقيق منها. وأن يقوم المجلس الوطني لحقوق الإنسان بالتحقيق مع من لا زالوا على قيد الحياة لدفعهم إلى قول الحقيقة.

* وزير دولة سابق وأحد رفاق المهدي بنبركة

> سبق لي أن حدثت الرميد في الموضوع، وقال لي إنه سيتصل بي لمعرفة بعض الجوانب، لكنه لم يتصل لحدود هذا اليوم

هل تسهم مؤسسة الإفتاء في تسوية توترات تأويل النص الديني؟

5734/10-12

أعادت توصية المجلس الوطني لحقوق الإنسان بخصوص المساواة في الإرث، جدل تأويل النص الديني والاجتهاد فيه بين التيارين الحداثي والمحافظ بالمغرب. في عمق توصية رفاق إدريس اليزمي ومحمد الصبار دعوة إلى ملاءمة النص الديني مع مستجدات الواقع الاقتصادي والاجتماعي، وفي ردود فعل المحافظين إشهارا لورقة النصوص القطعية ومقولة أن «لا اجتهاد مع وجود النص».

فما أن كشف المجلس الوطني لحقوق الإنسان عن توصية المساواة في الإرث حتى سارع التيار المحافظ في شقه الديني أساسا إلى الرد بلغة لا تقل قسوة أحيانا على التقرير الموضوعاتي للمجلس، تارة باسم تجاوز إمارة المؤمنين كما في حالة بيان الأمانة العامة لحزب العدالة والتنمية، وتارة أخر باسم التطاول على نصوص قطعية في الشرع الإسلامي كما في حالة حركة التوحيد والإصلاح، وفي الغالب الأعم كانت مواقف الفقهاء الدينيين الآخرين أقرب إلى العنف اللفظي منها إلى الجدال الفكري والرد على الفكرة بمثلها، وفي الجانب الآخر يدافع المجلس الوطني عن فكرته القائلة بأن أحكام الإرث لا تدخل في مجال النصوص القطعية وإنما في نطاق أحكام الاجتهاد التي يجب أن تكيف النصوص الدينية مع تطور العصر وتفتح أمامه على الاجتهاد الخلاق.

في مواقف الإسلاميين ومجموع التيار المحافظ ثمة دفع جوهري، وخلاصته أن الحسم في مثل هذه الإشكالات الدينية هو من اختصاص إمارة المؤمنين، ووزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية والمجلس العلمي الأعلى، وفي مرافعة الحداثيين تأكيد على أن توصية المجلس الوطني هي دعوة إلى الاجتهاد مادام أن أحكام الإرث لاتدخل في نطاق الأحكام القطعية.

في مختلف التوترات الإيديولوجية والفكرية بين المحافظين والحداثيين، أبانت إمارة المؤمنين عن مهارات عالية، مستمدة من شرعيتها الدينية، في تدبير التوافقات الخلاقة بين أطراف التناقض الهوياتي. وذلك على الأقل في الجدل حول مدونة الأسرة، وفي النقاش الأخير حول تقنين الإجهاض، غير أن مؤسسة الإفتاء نادرا ما دخلت على خط البحث عن مثل هذه التسويات، إما لأسباب تتعلق بجوانب الجمود في اشتغال المجلس العلمي الأعلى، أو بفعل التقاءات موضوعية بين التيار المتشدد في المجلس العلمي وقاعدته المحافظة في تيارات الإسلام السياسي.

يفترض هذا الملف أن المغرب تميز في العشر سنوات الأخيرة بتنظيم مجال الإفتاء، بوضع شروطه والتمييز بينه وبين الإرشاد الديني، غير أن ثمة مفارقة ماتزال تثير اهتمام المراقب لاشتغال هيئة الإفتاء، فبقدر ما يتم التركيز في الخطاب الديني على احتكار الفتوى من طرف الهيئة، نادرا ما تبادر الأخيرة إلى الدخول على خط توترات تأويل النص الديني، ما يعني في نهاية المطاف حدا من فاعليتها ودورها في ملء الفراغات التي يستغلها فقهاء التشدد ومنتج التأويل السياسي للنص القرآني، في مصادرة آلية الاجتهاد، وبنفس القدر قد يكون من شأن تفعيل الاجتهادات المؤسساتية تخفيف الإكراهات السياسية عن مؤسسة إمارة المؤمنين التي يحاصرها الأصوليون بتصريح ملكي سبق وأكد فيه أمير المؤمنين أنه لن يحلل حراما أو يحرم حلالا.

◆ إعداد: يونس دافقير/الحسن أوسي ص 29

تأطير أدبي واحتكار تنظيمي: شروط الفتوى والمفتي

عملت الأدبيات التي تم إنتاجها في سياق تنظيم الإفتاء على تحديد المفهوم المغربي للفتوى ومرجعيتها المذهبية من جهة، وعلى التمييز بين مجال الإفتاء ومجال الوعظ والإرشاد من جهة ثانية. كما تم الاتجاه نحو وضع نظام قانوني ومؤسساتي يحدد المسالك والشروط الواجب توافرها لإصدار الفتوى التي صارت اختصاصا يحتكره المجلس العلمي الأعلى.

عرف الفقهاء الفتوى بأنها «إخبار بحكم شرعي من غير إلزام». كما تطلق الفتوى على الحكم الذي وقع الإفتاء به، فيقال فتوى مشهورة أو ضعيفة. وقد استعمل الفقهاء ألفاظ «النوازل» و«الأجوبة» و«المسائل» مرادفة للفظ الفتاوى. وقد نصوا على أن الإفتاء فرض من فروض الكفاية، ويتم إصدار الفتوى عادة نتيجة غياب جواب واضح وصريح يتفق عليه الغالبية في أمر من أمور الفقه الإسلامي ويتعلق بموضوع شائك ذا أبعاد سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية أو دينية، ويطلق نسبة المفتي على الشخص الذي يقوم بإصدار الفتوى. ولا يوجد في الإسلام سلطة مركزية وحيدة لإصدار الفتوى، وصدور فتوى معينة لا يعني بالضرورة إن جميع المسلمين سوف يطبقون ما جاء فيها).

وتتجاوز الفتوى دورها التقليدي المتمثل في تحديد حكم الشرع فيما يستجد من الأمور الدينية والدنيوية، لأن يصبح ما يترتب عنها سلطة دينية وقيما سياسية واجتماعية. وبطبيعتها تلك، تتحول الفتوى إلى سلاح لإزاحة شرعيات وتنصيب أخرى. وتشكيل مرجعيات دينية تناقض الأسس المذهبية القائمة أو تدعمها، وقد تجاوزت الفتوى في السنوات الأخيرة الصراع التقليدي بين المفهوم الشيعي والمفهوم السني لها فيما يتعلق بالمسائل الفقهية، لتنتقل إلى مرحلة الفتاوي السياسية الأكثر تشددا بعد ظهور مفتين جدد أصدروا فتاوى تكفر الدولة ومؤسساتها مثلما تكفر التعامل بالوثائق الإدارية الرسمية كعقود الزواج. كما طرح إشكالا جديدا يتعلق بمن له أهلية الإفتاء والشروط التي ينبغي توفرها فيه، وذلك في محاولة لملء الفراغ الذي يعيشه الإسلام السني الذي لايعرف وجود هيئة تنفرد بالإفتاء مثلما هو الحال بالنسبة للشيعة الذين يجعلونها من اختصاص هيئة من الفقهاء المعترف بهم كما يجعلونها ملزمة لكل شيعي.

على هذا الأساس، اعتمدت خطة تنظيم حقل الإفتاء على تحديد المبادئ الأساسية فيما يتعلق بشروط المفتي وثوابت الفتوى في السياق السياسي المغربي، والحدود الفاصلة بين حقل الإفتاء ومجال الوعظ والإرشاد، وقد عملت وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية على إضفاء نوع من القدسية على فعل الإفتاء، وجعلته من اختصاص الله ورسوله والصحابة ومن ينوب عنه في الزمن اللاحق، وقد جاء في تقديم إحدى الوثائق الرسمية، التي حصلنا عليها، ما يلي: «تعتبر خطة الإفتاء من الخطط الشرعية التي حظيت باهتمام كبير من طرف علماء الإسلام، وذلك نظرا للأهمية الكبيرة التي تحتلها الفتوى في حياة المسلمين. ولأهمية الفتوى وجلالة قدرها، تولى الله أمرها بنفسه في محكم كتابه، وتولاها رسوله صلى الله عليه وسلم، والصحابة من بعده، والتابعون من بعدهم، ومن خلف من بعدهم من أهل العلم».

تصبح الفتوى من هذا المنظور من اختصاص أمير المؤمنين والعلماء المشهود لهم بالأهلية، وقد حرصت الوزارة من هذا المنطلق على تضييق مجال المؤهلين للإفتاء باستبعاد المفتين غير المؤهلين الذين وصفهم خطاب إعادة هيكلة المجالس العلمية بأنهم من «المتطاولين الخارجين عن الإطار المؤسسي الشرعي»، ولذلك عمد المجلس العلمي الأعلى في أدبياته التي انتجت بعد تنصيب هيئة الإفتاء إلى وضع نظام معياري يحدد شروط المفتي الذي لا ينبوأ خطة الإفتاء إلا إذا توفرت له شروط ومؤهلات معينة. من ذلك أن يكون عارفا وعالما بكتاب الله، ومعرفته بسنة رسوله، عالما باللغة العربية، وعارفا بالفقه وأصوله، عدلا واثقة في أخلاقه. وأهم من ذلك كله أن يمتلك ملكة الإفتاء والتمكن من التصرف في محصوله المعرفي. وأن يكون مقيما في البلد الذي يفتي فيه، غير أن شرطي الكفاءة والإقامة وحدهما لايكفيان، إذ ينبغي أن يشتغل المفتي في إطار المذهب المالكي، وعلى قاعدة المصالح المرسلة، وقد جرى التأكيد على هذا الشرط من طرف إمارة المؤمنين بمناسبة افتتاح الدورة الأولى لأشغال المجلس العلمي الأعلى بمدينة فاس، والذي جاء فيه «ننتظر منكم أن تجعلوا من هيئة الفتوى آلية لتفعيل الاجتهاد الديني، الذي نميز به المغرب على مر العصور، وفي اعتماده على أصول المذهب المالكي، ولا سيما قاعدة المصالح المرسلة، وقيامه على المزاوجة الخلاقة بين الأنظار الفقهية والخبرة الميدانية».

و عملت وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية على إنتاج أدبيات تضع تفاصيل هذا التوجه في الفتوى، وذلك عبر الاعتماد على شرعية التاريخ لتحديد خصائص الفتوى المالكية بالمغرب والتي ينبغي أن يحرص عليها المكلفون بالإفتاء وتتحدد إجمالا في التزام نصوص المذهب وعدم الخروج عنها إلى غيرها إلا ما كان على سبيل الاستثناء، والإفتاء بالقول الراجح والمشهور في المذهب، وعدم الخروج عنه إلا فيما ندر، مع التأكيد على النزعة الإصلاحية القائمة على الارتباط بالواقع المعيش.

على سبيل التوضيح الذي لابد منه:

الإفتاء ليس هو الوعظ والإرشاد

بعد أن تحدد استراتيجية إعادة هيكلة الحقل الديني شروط المفتي وخصائص الفتوى، تنتقل إلى التمييز بين حقل الإفتاء ومجال الوعظ والإرشاد، حيث عمد وزير الأوقاف والشؤون الاسلامية إلى رسم الفارق بين الفتوى في الشأن العام والإرشاد في الشأن الديني. «فالفتوى مردها رجوع الأمة إلى هيئة هي المجلس العلمي الأعلى بطلب من أمير المؤمنين أو بطلب من هيأة معينة أو بطلب من البرلمان أو من شخص من الأشخاص فيما يتعلق بما يمس شؤون الأمة وهذا لا يمنع أن يتكلم الناس في الدين ولكن يأخذ كلامهم على أنه اجتهادات أفراد لا تلزم أحدا ولا يعمل بها في الشؤون العامة ويدخل في باب حرية التعبير وهو ما يمكن أن نطلق عليه بالإرشاد الديني»، وعلى أساس هذا التمييز، يتم الفصل في رسم حدود تدخل المجالس العلمية المحلية التي ليست لديها صلاحية الإفتاء في القضايا التي تتصل بالشأن العام، وفي المقابل يمكنها أن تبادر حين يتعلق الأمر بالقضايا المرتبطة بالحياة الخاصة.

يقود هذا الترتيب المحبوك إلى نتيجة حتمية، وتتجسد ماثلة في احتكار الفتوى التي جرى تنظيمها في إطار اختصاصات المجلس العلمي الأعلى، حيث نص ظهير إعادة هيكلة المجالس العلمية على أن تحدث لدى المجلس العلمي الأعلى هيئة علمية تتكون من بين أعضائه، وقد منحها القانون امتياز الاحتكار، من حيث إنها «تنعقد وحدها، دون غيرها، بإصدار الفتاوى الرامية إلى بيان حكم الشريعة الإسلامية في القضايا ذات الصبغة العامة» ولاينطرق الظهير المحدث لهيئة الإفتاء إلى عدد أعضائها وكيفية تعيينهم وطريقة تسيير الهيئة، وإنما ترك ذلك للنظام الداخلي الذي تضعه الهيئة وتتم المصادقة عليه من طرف رئيس المجلس العلمي الأعلى، وحسب النظام الداخلي، تتكون الهيئة العلمية من خمسة عشر عضوا، منهم عشرة أعضاء يختارون من بين رؤساء المجالس العلمية، وخمسة أعضاء يختارون من بين العلماء المعينين بصفة شخصية من طرف أمير المؤمنين أعضاء في المجلس العلمي الاعلى ولاتتخذ هيئة الافتاء مثلها في ذلك مثل المجلس العلمي الأعلى قرارتها بالتصويت، إنما عبر أسلوب الاجماع بين اعضائها فيما يتعلق بالفتاوي، في حين تتخذ باقي القرارات بأغلبية الاغلبية المطلقة لأعضائها، وتصدر الفتاوى عن الهيئة العلمية المكلفة بالإفتاء إما بطلب من أمير المؤمنين رئيس المجلس العلمي الأعلى، أو بناء على طلب يعرض على المجلس من لدن الكاتب العام. وقد يكون ذلك اما من طرف المجالس العلمية أو الهيئات السياسية والمؤسسات العمومية وحتى الجمهور، ويمارس الكاتب العام للمجلس الذي توجه إليه طلبات الافتاء سلطة المراقبة على النوازل الواردة عليه، غير انه يتعين عليه أن يعرض كل طلب إفتاء توصل به على المجلس العلمي الأعلى للموافقة على إحالته على هيئة الافتاء، وبعد ذلك يحيل مجلس الهيئة طلبات الإفتاء التي تتلقاها الهيئة على اللجن العلمية المتخصصة، حيث يمكن للهيئة العلمية بقرار من مجلسها تشكيل لجن علمية متخصصة، يعهد إليها بدراسة النوازل والقضايا المعروضة على الهيئة، وإنجاز تقارير في شأنها تتضمن الاستنتاجات المتعلقة بها

تتكون أجهزة الهيئة العلمية من :

مجلس الهيئة: ويضم جميع أعضاء الهيئة، ويمكن أن تنضم إليه، بدعوة من منسق الهيئة، شخصيات من خارج المجلس العلمي الأعلى من ذوي الخبرة والاختصاص، في القضايا المعروضة على نظر الهيئة. ويجوز لمنسق الهيئة أن يدعو لحضور اجتماعات مجلسها، كذلك، عضوا أو أكثر من أعضاء المجلس العلمي الأعلى الآخرين، ويجتمع مجلس الهيئة العلمية بدعوة من منسقها في دورة عادية، مرة واحدة على الأقل كل شهر. ويمكن أن يجتمع في دورات استثنائية عند الضرورة، ويصدر المجلس الفتاوى بناء على تقارير اللجن العلمية المتخصصة المصادق عليها في شكل قرارات منفصلة، يشترط فيها القانون أن تصاغ بعبارات واضحة وميسرة ومختصرة وتتضمن، بصفة خاصة، الإشارة إلى موضوع الفتوى وحيثياتها وسندها الشرعي ومنطوقها، ويوقعها أعضاء الهيئة العلمية

- شعب الدراسة والبحث:

حيث تحدث لدى الهيئة العلمية شعب للبحث والدراسة تساعد اللجن العلمية المتخصصة على إعداد الدراسات والأبحاث المتعلقة بالنوازل والقضايا المعروضة عليها.

وتتكون شعب البحث والدراسة من شعبة البحث في الفقه المالكي وأصوله؛ شعبة البحث في الفقه المقارن، شعبة الاجتهاد الفقهي المعاصر؛ وتضم كل شعبة للبحث والدراسة خمسة أعضاء من أعضاء الهيئة من بينهم مقرر، يعينهم جميعا مجلسها

- اللجن العلمية المتخصصة:

إذ يمكن للهيئة العلمية بقرار من مجلسها تشكيل لجن علمية متخصصة، يعهد إليها بدراسة النوازل والقضايا المعروضة على الهيئة، وإنجاز تقارير في شأنها تقديم الاستنتاجات المتعلقة بها وتشكل هذه اللجن حسب طبيعة النوازل والقضايا المعروضة. وتضم كل لجنة علمية متخصصة تم إحداثها نازلة أو قضية ثلاثة أعضاء على الأقل، من أعضاء الهيئة العلمية من بينهم مقرر، يعينهم جميعا مجلسها. ويمثل كل واحد منهم، لزوما، شعبة من شعب البحث والدراسة. ويمكن للهيئة العلمية أن تضم، عند الاقتضاء، إلى كل لجنة علمية متخصصة تم إحداثها كل شخص من ذوي الخبرة والاختصاص من غير أعضاء المجلس العلمي الأعلى، ترى اللجنة فائدة في الاستعانة برأيه وخبرته، أو الاستماع إلى شهادته، أو تلقي معلومات خاصة متوافرة لديه.

ويجب أن تبلغ القرارات المتضمنة للفتاوى الصادرة عن هيئة الإفتاء، لزوما، إلى علم باقي أعضاء المجلس العلمي الأعلى قبل إذاعتها على العموم. على أن يعمل المجلس العلمي الأعلى بكيفية دورية على نشر الفتاوى الصادرة عن الهيئة العلمية، عبر نشرة دورية تحت إشرافه، تضم إلى جانب القرارات المتضمنة للفتاوى الصادرة، التقارير العلمية المتعلقة بها وسائر الأعمال التحضيرية ذات الصلة.

في الخلط بين الفتوى الخاصة والفتوى العامة

يصعب التمييز من الناحية العملية بين الفتاوى التي تندرج في إطار الشأن العام والتي يحتكرها المجلس العلمي الأعلى، والأخرى ذات الارتباط بالحياة الخاصة والتي تدرجها وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية في خانة الوعظ والإرشاد الديني، ذلك أن ما قد يبدو في الوهلة الأولى إرشادا دينيا خاصا، يتحول إلى فتوى عامة حين ينطرق لقضية حساسة في المجتمع، ونورد هنا حكاية فتوى صادرة عن الفقيه عبد الرحمان المغراوي رئيس جمعية الدعوة إلى القرآن والسنة.

فقد نشر المغراوي الذي كان يمارس وظيفة التدريس بجامعة القرويين قبل حصوله على المغادرة الطوعية، في موقعه الألكتروني «فتوى» تجيز تزويج البنت ذات الخمس سنوات.، فإلى هنا يبقى الموضوع منحصرا في قضايا خاصة، لكن الفتوى جاءت متعارضة مع نص قانوني هو مدونة الأسرة الذي يحدد سن الزواج في السنة الثمانة عشرة. ولذلك فقد قادت الصحف والجمعيات النسائية حملة ضد المغراوي باعتباره تجاوز حدود القانون فيما يتعلق بسن الزواج مثلما تجاوزها فيما يتعلق بأهلية الإفتاء، ومن تداعيات ذلك أن قرر وكيل الملك بالمحكمة الابتدائية بمراكش فتح تحقيق في الموضوع، كما بادرت السلطات إلى إغلاق دور القرآن التابعة للجمعية استنادا إلى بيان للمجلس العلمي الأعلى اعتبر فتوى المغراوي تطاولا على اختصاص ليس من شأنه.

فحسب بيان المجلس العلمي الأعلى، فإن «الفتوى المعتبرة في شؤون الدين بالملكة المغربية لا تصدر عن الأشخاص وإنما تصدر عن المجلس العلمي الأعلى» واعتبر المجلس أيضا أن «النظام المعمول به في المملكة المغربية فيما يتعلق بالسن الشرعي بالزواج حاليا يستند إلى قانون صادقت عليه الأمة بجميع مكوناتها وشارك العلماء في صياغته، ولا يصدر التشويش عليه إلا من فنان ضال مضل، ومن ثم لا يلتفت إليه ولا يتنبه إلى رأيه»، غير أن المجلس العلمي لم يفصل مع ذلك بشكل دقيق في الحدود الفاصلة بين ما يدرج في المجال الخاص وما ينتمي للمجال العام في مسألة الإفتاء

وقد حاول المغراوي أن يعود بفتواه من المجال العام إلى المجال الخاص، حين أشار في معرض رده على موقف المجلس العلمي الأعلى إلى أن ما صدر عنه لايعتبر فتوى بقدر ما هو رأي خاص، مؤكدا أنه لم يأمر أحدا بتزويج ابنته في سن معينة لأن الأمر بيد القضاء، معتبرا أن كل ما قام به هو أنه بين تفسير آية قرآنية وأن هذا النوع من الزواج مرتبط بالمكان والزمان والواقع، مؤكدا على أن المدونة التي حددت سن الزواج في الثامنة عشرة تركت الأمر مفتوحا للقاضي. وليعزز موقفه، عمد المغراوي إلى الاستشهاد بإحصائيات صادرة عن وزارة العدل أشارت إلى أنه تم سنة 2007 تزويج قرابة ثلاثين ألف قاصر لم تصل إلى سن الثامنة عشرة. غير أن الأكيد أن هذه الواقعة لن تكون الأخيرة، نظرا للصعوبات العملية التي ترتبط بالتمييز بين الفتوى التي تنطرق لقضايا الشأن العام، وتلك التي لاترتقي إلى مرتبة الفتوى وإنما تندرج في سياق الوعظ والإرشاد الدينيين.

الفتوى بين المجلس العلمي ومنتديات الاجتهاد الديني

هناك شكلان ينخذهما فعل الإفتاء قمنا برصدهما خلال تتبع عمل المجالس العلمية وهيئة الإفتاء على مستوى تحديد مواقف الشرع، فالفتوى بمفهومها القانوني الضيق الذي يعتمد معيار الشكل، تتحدد في تلك التي تصدر عن الهيئة الخاصة بالافتاء، غير أنه ومن خلال الممارسة، ظهر أن هناك شكلا آخر لتحديد موقف الشرع في مجالات الجدال الفقهي، حيث نصبح إزاء فتوى وفق المعيار الموضوعي وليس الشكلي، وهي قد تتم إما عبر أسلوب البيانات أو بطريقة الجامع العلمية، ويكشف هذا التعدد في الأشكال، عن وجود مستويات في تحديد قوة المواقف الدينية بحسب الموضوع المطروح للجدال، وهو ما سنوضحه من خلال نماذج من فعل الإفتاء، نضيف إليها الصعوبات التي يثيرها ضبط مجال الإفتاء من خلال عدم وضوح الفصل بين ما هو مرتبط بالشأن العام، وما هو من صميم الحياة الخاصة.

الفتوى الصادرة عن هيئة الافتاء

تتميز هذه الفتوى بأنها تصدر وفق القوانين التي تنظم عمل الهيئة المختصة، وهي تصدر تحت تسمية «فتوى»، كما قد تأتي في صيغة «رأي فقهي»، وتتنوع القضايا التي أفتت بشأنها الهيئة مثلما تتعدد الجهات التي تطلب منها النظر الشرعي، فهي قد تتوصل بطلبات من المؤسسات العمومية كما قد تتوصل بها من المنظمات غير الحكومية، والقطاعات الوزارية... أما موضوعاتها فقد تعتد من موقف الشرع في حكم إمامة المرأة للصلاة مرورا بمشروعية إقامة القرعة لاختيار المتوجهين للحج ودخول المرأة الحائض إلى المسجد، وانتهاء بحكم تكفير أهل القبلة...

ويلاحظ الباحث في منتوج الفتوى، أن الهيئة بدأت بمجرد تنصيبها عملها بالإفتاء في مسألة المصالح المرسلة وهو ما جعلنا نعتبرها فتوى مؤسسة، أولا باعتبار الجهة التي طلبتها، حيث قرر الملك بصفته أميرا للمؤمنين خلال افتتاح الدورة الأولى لأعمال المجلس العلمي الأعلى طرح مسألة العمل بالمصالح المرسلة، أما من ناحية ثانية، فإن اختيار هذا الموضوع لأول فتوى تصدر عن المجلس العلمي الأعلى له بعد توجيهي من حيث تحديد المنطق الذي يجب أن نعالج به النوازل.

تتميز قاعدة المصالح المرسلة المعمول بها في المذهب المالكي بكونها قاعدة مرنة ومنفتحة، ولذلك فهي تساير استراتيجية الافتاء التي حددها رئيس المجلس العلمي الأعلى والتي تجعل من «هيئة الفتوى، آلية للفعل الاجتهاد الديني، الذي نميز به المغرب على مر العصور، في اعتماده على أصول المذهب المالكي، ولاسيما قاعدة المصالح المرسلة، وقيامه على المزاوج، بين الأنظار الفقهية والخبرة الميدانية». وفي هذا السياق، جاء في الطلب الملكي من المجلس الأعلى «أن تكون فاتحة أعمال المجلس العلمي الأعلى تكليفه، طبقا لما يراه من رأي فقهي متنور، بتوعية الناس بأصول المذهب المالكي، ولاسيما في تميزه بالعمل بقاعدة المصالح المرسلة، التي اعتمدتها الملكة المغربية، على الدوام، لمواكبة المتغيرات في مختلف مناحي الحياة العامة والخاصة، من خلال الاجتهادات المتنورة، لأسلافنا الميامين ولعلمائنا المتقدمين. وهو الأصل الذي تقوم عليه سائر الأحكام الشرعية والقانونية المنسجمة والمتكاملة، التي تسنها الدولة بقيادتنا، كملك وأمير للمؤمنين، في تجاوب مع مستجدات العصر، والتزام بمراعاة المصالح، ودرء المفاسد، وصيانة الحقوق، وأداء الواجبات».

وقد جاء جواب هيئة الإفتاء، في شكل مباركة لهذا الاختيار وجرى تقديمه وسط أنيرو توكولات والطقوس التي تحدد العلاقة الترابية بين أمير المؤمنين والعلماء، وتميزت ديباجته بالإعلاء من المكانة الدينية لأمير المؤمنين، وتقديم العلماء على أنهم مدينون بالطاعة لولي الأمر، وهي محددات حرصت على ترسيخ العلاقة التقليدية بين العلماء والسلطان والتي تقوم على ترابنية محسومة.

واعتبرت الهيئة، أن الفتوى بنيت على الأدلة الصحيحة نظرا فقهيا «مؤداه أن تدخل الإمام في التشريع يمتد إلى مجالات ثلاثة على الأقل، هي:

1- مجال ما لا نص قطعيا فيه؛

2- مجال ما كان موضع خلاف فقهي؛

3- ومجال ما كان فيه تحقيق مصلحة حقيقية.

في نهاية التحليل، ينتهي جواب المجلس العلمي الأعلى إلى أن الفتوى تندرج في مجال الاجتهاد الذي يمتلك أمير المؤمنين وحده سلطة الحسم فيه وتوجيهه، ونلمس ذلك بوضوح من هذا المقطع من نص الجواب: «وقد ضبط الشرع المطلحة وحددها بحدود واضحة، وميز صحيحها من فاسدها قبل أن يأذن باستعمالها. ولئن كان تحقيق المصلحة أمرا تتشوف إليه الشريعة، فإن الإمام الأعظم بما له من إلزامية القرار، ومن قدرة على توجيه النظر الاجتهادي، يظل هو المؤهل لتقنين ما يحقق المصالح الحقيقية، ويدرأ المفاسد التي قد تتراءى في صورة مصالح. وللفقه الإسلامي ترتيب موضوعي للاستحقاقات والأولويات حسب أهميتها، فيما يراه الإمام ويجتهد فيه، فيقدم منها ما كان ضروريا، ويتلوه ما كان حاجيا، ثم ما كان تحسينيا».

الإفتاء من خارج الهيئة

اعتبرنا هذا النوع من المواقف الفقهية بمثابة فتاوي باعتماد معيار الموضوع، فلأول مرة منذ إعادة هيكلة المجالس العلمية، تصدر عن هذه الأخيرة فتوى تحدد موقف علماء المغرب من الأسس التي يبني عليها تنظيم القاعدة شرعيته الجهادية، وقد حدث ذلك بمناسبة اختطاف القاعدة لمواطنين مغربيين بعملان بالعراق، وإذا كانت هذه الفتوى قد صدرت في صيغة «بيان»، فإن هناك فعلا آخر للإفتاء يتم من خلال الندوات العلمية.

يكشف «بيان القاعدة» عن اتجاه السلطات نحو منح العلماء الصفة التمثيلية في الجدال الفقهي مع الخارج، وهي الصفة التي لم يعترف لهم بها في واقعة مماثلة جرت في بداية الثمانينات جرى خلالها الحرص على عدم الاعتراف للعلماء بأي تمثيلية خاصة. فبعد الثورة الاسلامية في ايران، وبداية المواجهة بين إمارة المؤمنين السنية في المغرب والمرجعية الشيعية الإيرانية، قرر الحسن الثاني خوض غمار المواجهة في حقل الشرعية الدينية بإصدار فتوى تدين نظام الخميني، لكن الملك الراحل لم يرجع في ذلك الى رابطة علماء المغرب باعتبارها الهيئة المؤطرة لعلماء المغرب في ذلك الوقت، إنما التجأ إلى مجموعة من العلماء المستقلين، كما «نجح النظام بمهارة عالية في طمس دور المؤسسة الدينية التي ينتمي إليها المصدرون للفتوى، واكتفى بالدور الفردي لبعض الشخصيات الدينية»، وفصلا عن ذلك، يحيل ذات البيان على دلالة أخرى، تفيد أن هيئة الإفتاء لا تمارس الاجتهاد الديني إلا في قضايا الشأن العام الداخلي، في حين قد تخرج القضايا المرتبطة بالخارج من نطاق تخصصها، فقد كشف البيان ضد القاعدة الذي تم استهلاله بعبارة «بيان من علماء المملكة المغربية الشريفة، أعضاء المجلس العلمي الأعلى والمجالس العلمية» عن هذا الوضع الإعتباري الذي تريد السلطة السياسية إعطاءه للمجالس العلمية

ويظهر مضمون الإفتاء في هذا البيان، من خلال متنه الذي يحيل على الجدال الفقهي بتأكيده على أن استهداد «الهيئة الشرعية» للقاعدة إلى الشرع، وتسميتها نفسها بالهيئة الشرعية «ادعاء لا بينة عليه لان ادعاء القيام بالجهاد على غير أسسه الشرعية مخالف للكتاب والسنة، وذلك لنهيهما عن قتل من لم يحمل سلاحا ولم يبدر منه عدوان صراح (...) وأما عن اتهامهم عدوا وبغيا للحكومات بالكفر لارسال بعثاتها الدبلوماسية إلى أرض العراق، فإنه من الجهل بالدين، إذ إن من الجمع عليه بين علماء الأمة أن تصرفات الحكومات لسياسة شؤونها داخلة في المارسات الاجتهادية الترجيحية التي يمنوعيها فقه المعاملات في الإسلام بكل سعته ومرونته مع وجوب اندراج ذلك كله في علم مقاصد الشرع» ويضيف البيان أن علماء الأمة أجمعوا «على حرمة تكفير من يشهد لله تعالى بالوحدانية ولمحاتم النبيين بالنبوة والرسالة». قبل أن يخلص في سيره على منحى الفتوى الى تكفير تنظيم القاعدة كما يظهر من خلال هذا المقطع من البيان «أن علماء المغرب، وشعب المغرب، وسائر الأمة الإسلامية لا يكتفون بنسفيه حجج التكفيريين ونقض أباطيلهم وترهاتهم، وبيرئة الشرع المطهر من شنيع أفعالهم، وباطل تأويلاتهم، بل يكفرونهم ويلعنونهم».

الشكل الثاني للفتوى من خارج هيئة الإفتاء، يظهر نموذج منه من خلال ندوة علمية نظمها المجلس العلمي الأعلى في موضوع «حكم الشرع في دعاوى الإرهاب»، ويبرز طابعها الإفتائي في الهدف الذي حددته لها الوثيقة التقديمية التي أكدت على أن مسعاها يتمثل في «إظهار فساد المبررات التي يتخذ منها الإرهابيون ذريعة لإزهاق الأرواح البريئة وسفك الدماء المعصومة، وأنها لا أساس لها في الشريعة الإسلامية». وقد شارك في بلورة هذا الموقف الفقهي أكثر من ألف عالم وإمام ضمنهم علماء ينتمون للجالية المغربية بأوروبا وأمتها، وانصبت البحوث المقدمة على تفنيد طروحات التيار التكفيري، لتخلص إلى عدم وجود تعارض بين الشورى والديموقراطية، وأن «السياسة لم تكن في يوم من الأيام من أصول الدين التي تدور على الكفر والإيمان، وإنما هي فرع من فروع الدين، وأمر اجتهادي يدور بين الخطأ والصواب، كما هو مقرر عند أهل السنة والجماعة»، كما أبرزت الداخلات أن رفع «دعوى الحاكمية «والخروج على الإجماع، يجعل أصحاب هذه الدعاوى خارجين عما أجمع عليه الصحابة والتابعون، وفي موضوع «الولاء والبراء» اعتبر المتدخلون أن «الإرهابيين يستخدمون هذا المفهوم ليبرروا اعتداءاتهم على من يفهمونهم بالتحالف، أي الولاء، مع العدو، والعدو في نظرهم كل من ليس بمسلم. بيد أن الأصل الصحيح لمفهوم «الولاء والبراء» إنما هو راجع إلى أمر إيماني قلبي باطني» ليقرروا في النهاية «أنه لا يجوز أن تبنى أحكام التكفير على مفهوم «الولاء والبراء»» كما ذهبوا إلى أن «قضية إنكار المنكر لم تعد من شأن الأفراد، بل أصبحت من شأن الدولة والمؤسسات التي نعتمدها ولا حق للأفراد في ممارسة مهمة هي من اختصاص الدولة».

«لا اجتهاد مع وجود النص»
قاعدة تتلاشى في تاريخ التشريع الإسلامي

«لا اجتهاد مع وجود النص» قاعدة فقهية يشهرها المحافظون غير ما مرة لسد باب الاجتهاد في القضايا المجتمعية ومنها موضوع الإرث الذي أثير مباشرة، بعد أن أوصى المجلس الوطني لحقوق الإنسان في تقريره حول «وضعية المساواة والمناصفة في المغرب، صون وإعمال غايات وأهداف الدستور»، النهوض بالمساواة والمناصفة بين الجنسين ومنح المرأة حقوقا متساوية مع الرجل في ما يتصل بانعقاد الزواج وفسخه وفي العلاقة مع الأطفال وكذا في مجال الإرث.

التقرير الذي يعد بمثابة حصيلة تحليلية لعشر سنوات من إصلاح مدونة الأسرة وأربع سنوات على تبني الدستور الجديد (2011) وعشرين سنة بعد تبني المجتمع الدولي لإعلان ومنهاج عمل بيجي-ن (1995)، أثار الجدل بين مؤيد ومعارض خاصة حزب العدالة والتنمية وأذرعه الدعوية والجمعوية وقياداته إلى جانب بعض الأصوات المحافظة في المجتمع والتي بمواقفها استبعدت العقل وأغلقت الباب أمام الاجتهاد.

فبالنسبة لقيادات العدالة والتنمية، ومنها مثلا محمد نجيب بوليف الوزير المنتدب لدى وزير التجهيز والنقل واللوجيستيك المكلف بالنقل، وفي تدوينة له على موقعه الفايسبوكي اعتبر أن الآية القرآنية المنظمة للإرث في الإسلام وهي «يوصيكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين»، ليخلص إلى أن القرآن الكريم حسم في طريقة اقتسام الإرث في آيات قطعية الدلالة والثبوت لا اجتهاد معها في نظره، وكال في نفس الوقت سيلا من الأوصاف لأعضاء المجلس الوطني لحقوق الإنسان بأن قال في حقهم إن «بعض الحقوقيين المحسوبين على تيارات معروفة داخل المجتمع المغربي أو مؤسسات تدعي الدفاع عن حقوق الإنسان وهي تنزع نحو دخول حجر الضب، تابعين للغرب شرا يثير وذرعا بذرع».

قبل ذلك، اعتلت الأمانة العامة لحزب العدالة والتنمية نفس السلاح بعد أن اعتبرت أن التوصية الصادرة عن المجلس الوطني لحقوق الإنسان قد مست بما أسمته «الثوابت الدينية» بقولها إن «دعوة غير مسؤولة، وخرقا سافرا لأحكام الدستور وخاصة مضمون الفصل 19 الذي يؤطر المساواة بين المرأة والرجل ضمن أحكام الدستور نفسه والثوابت الدينية والوطنية»، بل أقحمت إسارة المومنين في الجدل بقولها إن «خطوة المجلس الوطني لحقوق الإنسان تلك، تمثل تجاوزا لمؤسسة أمير المومنين، الذي سبق أن أكد أنه لا يمكنه بصفته تلك أن يحل حراما أو يحرم حلالا».

نفس السلاح استند إليه عبد الرحيم الشيحي، رئيس حركة التوحيد والإصلاح الذراع الدعوي لحزب العدالة والتنمية والذي اعتبر أن «تقرير المجلس الوطني «أوقع أصحابه في التلبيس والخطأ»، ووصف قضية الإرث محسومة حين دعا إلى «تجنب إثارة بعض القضايا الحسومة والواضحة والتي تشكل مجالا للدراسة والبحث والنظر من طرف نخبة من أهل العلم والاجتهاد والفكر والثقافة والسياسة، وهي اختصاصات حصرية لمؤسسات دستورية أخرى».

نفس القاعدة بنت عليها منظمة تجديد الوعي النسائي موقفها وعبرت عنه قيادياتي في المنظمة النسوية التابعة لحزب العدالة والتنمية، وهو ما كشفت عنه كل من مكون فاطمة آيت أومغار، إيمان لعوبدا، وجريلة بودشيش عقب لقائهن بأمين عام المجلس الوطني لحقوق الإنسان، محمد الصبار، وأكدن له تحفظهن بشأن التوصية المتعلقة بالإرث بناء على ما اعتبرنه «اعتبارات شرعية وقانونية ودستورية».

حزب التقدم والاشتراكية حليف العدالة والتنمية في الحكومة، كان أكثر اعتدالا في موقفه حين اعتبر أن «قضية المساواة والمناصفة لا تحتمل أية مزايدات أو توظيف سياسوي، ودعا فيما يخص المساواة والمناصفة بما في ذلك في موضوع الإرث إلى «تحكيم العقل وتغليب المصلحة الوطنية العليا وفتح الباب أمام الاجتهاد الخلاق المتوافق في شأنه بما يمكن من تعزيز المساواة الكاملة والمطلقة بين الجنسين في مختلف المجالات وفق مقاربة تدريجية تقوم على مراكمة المكتسبات المحققة على مستوى النهوض بوضعية المرأة خاصة وحقوق الإنسان بصفة عامة، مع الأخذ بعين الاعتبار الخصوصيات الوطنية وموازين القوى وطبيعة المرحلة التاريخية التي يمر منها مجتمعنا مع السعي إلى فتح آفاق التطور والتقدم على درب تحقيق المساواة الكاملة والمناصفة».

موقف حزب التقدم والاشتراكية يسير في نفس منحى عدد من الهيئات الحقوقية ومنها الجمعية الديمقراطية لنساء المغرب التي دعت «علماء الدين المغاربة إلى أن «يقدموا الاقتراحات والحلول الملائمة لكل الوضعيات والأخذ بعين الاعتبار تنوعها، في أفق إقرار العدالة الاجتماعية وما تتطلبه من عدل وإنصاف ومساواة في الحقوق الاقتصادية والاجتماعية بشكل يضمن عدم التمييز بين المواطنات والمواطنين و»لا يقلل من القيمة الإنسانية لكل ولا يكبل الكرامة بمكبلين»، كما دعت جميع الأطراف إلى «نقاش مجتمعي هادئ حول منظومة المواريث وذلك استجابة لحاجة مجتمعية وحل وضعيات واقعية».

الاستناد إلى قاعدة فقهية لوقف باب الاجتهاد انتقدته بعض التيارات السياسية ومنها حزب الأصالة والمعاصرة واعتبر مكتبه السياسي أن «المواقف المتشنجة ضد الاختلاف المعبر عنها بخطاب متطرف من طرف بعض الأشخاص والحركات هي مؤشرات سلبية على سعي البعض فرض قيود على الاجتهاد ومحاولة الحجر على التفكير المجتمعي وفرض الوصاية عليه»، بل دعا إلى «التريث في إصدار الأحكام المتسرعة والدعوة إلى فتح النقاش في الفضاءات العمومية حول تقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان في شموليته وغيره من المواثيق الدولية التي صادقت عليها الحكومة المغربية».

خطة وطنية تسحم بتحكيم ملكي

الأستناد إلى نفس القاعدة الفقهية، سبق أن تكرر مرار بدءا من الخطة الوطنية لإدماج المرأة في التنمية، والتي خرج الإسلاميون بمن فيهم حزب العدالة والتنمية ودراعه الدعوي التوحيد والإصلاح وغيرها من الهيئات تحت مسمى «الهيئة الوطنية لحماية الأسرة المغربية» التي تدعي الدفاع عن ما أسمته المقومات الدينية والوطنية يوم 12 مارس 2000 في مسيرة بالدار البيضاء، فيما مؤيدو الخطة نظموا مسيرة في نفس اليوم بالعاصمة الرباط.

قبل ذلك، وحين وضع مشروع الخطة على طاولة المجلس الحكومي، كان وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية السابق عبد الكبير المدغري من المتحفظين بشأنه بحجة أنه «مشروع يحمل في طياته مطالب وقوانين تخالف الشريعة الإسلامية وتنصر القوانين الدولية رغم أن المغرب أبدى تحفظاته عليها، خاصة الاتفاقية الدولية لرفع كافة أشكال التمييز ضد المرأة (1989م)، واتفاقية حقوق الطفل (1979م)، وفي نفس السياق أصدرت رابطة علماء المغرب بيانا ضد المشروع يوم 27 ماي 1999 أكدت فيه أن الخطة أعدتها جهات غير مختصة في غياب العلماء وفقهاء الشريعة، وأصدر العلماء خريجو دار الحديث الحسنية بيانا يوم 20 يونيو 1999 وصفت فيه مسلك العمل المتبع في إخراج المشروع بأنه غير سليم ولا يرتكز على منهج قويم «من ثمة وجب التنبيه عليه وتوضيح مراميه وتحذير المومنين والمومنات من غوائله وسيء عواقبه».

لم تهدأ المعركة بين المؤيدين والمناهضين للخطة إلا يوم تنصب جلالة الملك محمد السادس «اللجنة الملكية الاستشارية لمراجعة مدونة الأسرة» في شهر شتنبر 2001، ويوم العاشر من شهر أكتوبر 2003 عرض جلالة الملك في خطاب أمام البرلمان الخطوط الكبرى لشروع المدونة الجديدة، داعيا أعضاء المؤسسة التشريعية إلى النظر والمداولة في الجوانب التنظيمية والشكلية دون الجوانب الشرعية التي حسمتها اللجنة المختصة ورافق عليها الملك بوصفه «أمير المومنين وحامي حمى الملة والدين».

مبادرة ملكية تجهض تسييس «الإجهاض»

ولولا المبادرة الملكية في معالجة ملف «الإجهاض السري» لما تم انهاء الجدل بين مختلف أطياف المجتمع الغربي، وكانت تلك المبادرة بمثابة خارطة طريق انبنت على مقاربة تشاركية شاملة والتداول حول مختلف الآراء والتوجهات وبالتنسيق والتعاون مع المجلس العلمي الأعلى ثانيا، وبتكليف قطاعين حكوميين هما العدل والحريات والأوقاف والشؤون الإسلامية ومؤسسة دستورية تعنى بحقوق الإنسان هي المجلس الوطني لحقوق الإنسان.

ففي يوم الجمعة 15 ماي المنصرم قدم رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان ورزيري العدل والشؤون الإسلامية، لجلالة الملك محمد السادس، نتائج الاستشارات الموسعة التي أجروها مع مجموع الفاعلين المعنيين حول إشكالية الإجهاض، والتي سيتم بلورة خلاصاتها في مشروع مقتضيات قانونية مع إشراك الأطباء المختصين وإدراجها في مدونة القانون الجنائي، وعرضها على مسطرة المصادقة، وذلك في إطار احترام تعاليم الدين الإسلامي الحنيف، والتحلي بفضائل الاجتهاد، وبما يتماشى مع التطورات التي يعرفها المجتمع المغربي وقيمه القائمة على الاعتدال والانفتاح، وبما يراعي وحدته وتماسكه وخصوصياته.

مشاورات اللجنة أفضت إلى الحسم في الموضوع، فتم السماح بالتوقيف الارادي والطبي للحمل عندما يشكل خطرا على حياة الأم أو على صحتها، في حالات الحمل الناتج عن اغتصاب أو زنا المحارم وحالات التشوهات الخلقية الخطيرة والأمراض الصعبة التي قد يصاب بها الجنين، وذلك مع الإبقاء على تجريم الإجهاض غير الشرعي.

المجلس الوطني لحقوق الإنسان أجرى بناء على تكليف ملكي، سلسلة من المشاورات حول موضوع الإجهاض ما بين 21 مارس و16 ماي المنصرم مع مختلف الفاعلين المعنيين. واستمعت لجنة خاصة مكونة من أعضاء المجلس شكلت لهذا الغرض لـ66 من التنظمات والجمعيات المعنية بإشكالية الإجهاض بالإضافة إلى 20 خبيرا يمثلون حقولا معرفية مختلفة (طب النفس، علم الأحياء، القانون، علم الاجتماع، الفلسفة) فضلا عن 7 وزراء سابقين اضطلعوا بحقائب الصحة، العدل والشؤون الاجتماعية والأسرة والتضامن. كما أجرى المجلس 11 جلسة استماع جهوية بكل من فاس طنجة مراكش أكادير كلميم، الداخلة، العيون، الصسيمة بني ملال، وجدة وورزازات شارك فيها 337 خبيرا وفاعلا. ونظم المجلس لقاءين مع رؤساء تحرير 11 مجلة نسائية و11 منشطة برامج إذاعية وتلفزية. وعمل المجلس على تكوين رصيد توثيقي يضم أزيد من 100 وثيقة ما بين أعمال أكاديمية ومؤلفات مختصة ومقالات وتقارير حول الإجهاض بالعالم وبالمغرب بالإضافة إلى وثائق الأمم المتحدة والملاحظات العامة للهيئات التعاهدية (لجان تتبع تطبيق الاتفاقيات من لدن الدول) والتشريعات المقارنة، كما جرى تحليل التشريعات المرتبطة بالإجهاض في32 بلدا وتحليل 72 مذكرة ومساهمة موجهة للمجلس.

بعد ذلك العمل تمت بلورة «رأي موضوعي وحكيم يعطي الأولوية لخدمة المصلحة العليا للأسرة والمواطنين» كما أمر جلالة الملك بذلك، وذلك بعد أن تبين أن الأغلبية الساحقة تتجه إلى تجريم الإجهاض غير الشرعي، مع استثناء بعض حالاته من العقاب، لوجود مبررات قاهرة، وذلك لما تسببه من معاناة، ولما لها من آثار صحية ونفسية واجتماعية سيئة على المرأة والأسرة والجنين، بل والمجتمع، وبذلك انتهى الجدل بعد أن حاولت جهات تسييسه.

الإرث حقل ألغام جديد

حين دعا إدريس لشكر، الكاتب العام لحزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية إلى المساواة في الإرث وإلغاء تعدد الزوجات من مدونة الأسرة، كفره بعض الدعاة وأتهم بالردة، وانطلق جدل لم ينته بعد إلى اليوم، وإن كان القيادي الاتحادي قد دعا فقط إلى فتح نقاش جدي في شأن مسألة الإرث.

أولى الرصاصات تلقاها من شيخ سلفي ينحدر من مدينة الدار البيضاء يدعى عبد الحميد أبو النعيم المغربي، والذي اعتبر أن فتح نقاش حول الإرث كفر بواح وحرب على القرآن والسنة، ولم يكتف بذلك بل اتهم الحزب بأنه «معروف بكفره»، وأن «تاريخه تاريخ كفر منذ الخمسينيات وهم ينشرون الكفر في مجالسهم الخاصة والعامة ويلحدون بالله وينكرون وجوده ويطعنون في نبيه وينهجمون على الشريعة»، وهاجم «الشيخ» رموز الحزب المعروفة كالمهدي بن بركة والفكر الراحل محمد عابد الجابري والفكر عبد الله العروي ووصف الناشط الأمازيغي بـ«الخنزير»، ليس ذلك فقط فقد دخل على الخط المدعو النهاري، واتهم حزب الاتحاد الاشتراكي وكاتبه الوطني بأنه «يبيع الوهم للناس ويجني الربح ويحرث الشوك».

مقابل تلك الهجومات من لدعاة المحافظين عبرت جمعية «بيت الحكمة» التي تترأسها خديجة الرويسي، عن استنكارها لتلك المواقف التي اعتبرت أنها ذات حمولة متطرفة وعنصرية»، ودعت إلى «ضرورة الانتصار لقواعد السجال الفكري المنتج في كل القضايا المجتمعية بما ينسجم ومتطلبات الإصلاح ومستلزمات العصر».

فيدرالية الرابطة الديموقراطية لحقوق المرأة اعتبرت أن «ما صدر عن قيادي الاتحاد الاشتراكي كلها مواقف ستعزز نصال الحركة النسائية وتحصن مكتسباتها المهددة بالفكر المحافظ.

ليس ذلك فقط، فمباشرة بعد صدور تقرير المجلس الوطني الأخير نقلت يومية التجديد الناطقة باسم حركة التوحيد والإصلاح الذراع الدعوي لحزب العدالة والتنمية الذي يترأس أمينه العام الحكومة، عن مولاي عمر بنحماد نائب رئيس حركة التوحيد والإصلاح أن «مطالبة المجلس بالمساواة في الإرث بين الرجل والمرأة معارضة صريحة لنص صريح في القرآن الكريم لا يحتمل التأويل، وليست مناقشة لرأي فقهي، وهي أيضا معارضة لمضامين الدستور الذي ينص على أن المغرب دولة إسلامية»، وأضاف أن «هذا المطلب قديم ومن إحدى الشبهات المثارة حول موقع المرأة في المنظور الإسلامي، والإجابات عنه وافية، «فلا بعث للف فتل بحناء». واتفق بنحماد توصية المجلس بدعوته «مسؤولي المجلس إلى مراعاة هوية البلاد ومرجعيتها الإسلامية الأصيلة والتي ليست هامشية».

تناست تلك الموقف أن القاعدة ليست محط إجماع وهو ما بينه المصطفى الوظيفي في مقالة بعنوان «المضمر في قاعدة لا اجتهاد مع نص» واعتبر أن «هذه القاعدة لا ينبغي أن تدرس خارج تاريخ التشريع، وذلك لما لها كقاعدة من ارتباط بهذا التاريخ الذي أبعدها عن مفهومها الحقيقي ففي تاريخ التشريع الإسلامي ما يفي بإبعادها عن محتواها النظري»، واستدل على ذلك «وشاهدنا على ذلك بـ «اجتهاد النبي صلى الله عليه وسلم، واجتهاد الصحابة، وتقديم الاجتهاد على النص عند بعض الفقهاء، وخفاء النصوص عن بعض المجتهدين عند الاجتهاد».

الانتقادات التي وجهت لتوصيات المجلس تناست أنه استند الى المقتضيات القانونية المنظمة للإرث تساهم في الرفع من هشاشة وفقر الفتيات والنساء كما أن الوقف والقواعد التي تحكم أراضي الجموع تساهم في تجريدهن من حقهن في ملكية الأرض أو في الإرث، ورغم الإستناد الى قاعدة فقهية تغلق باب للاجتهاد إلا أن الكلمة الأخيرة لن تكون سوى لإمارة المؤمنين.

الرميد: «من يقول إن الرجل ينبغي أن يرث مثل الأنثى يحدث الضرر المبين»

57341

الأحداث المغربية، البيضاء – رشيد قبول

«الملف الذي سيحكمه القاضي في الدنيا، سيكون مفتوحا له غدا يوم القيامة في الآخرة»، فبالعبر والاستشهاد بالآيات القرآنية والسنة بدأ مصطفى الرميد كلمته في الندوة الدولية التي نظمتها الوداية الحسنية للقضاة، صباح أمس ، وبها ختم، حيث وقف وزير العدل ، محاميا ومدافعا شرسا عن قوانين السلطة القضائية التي تم عرضها أخيرا على مجلس النواب، للمصادقة، خاصة مشروعي قانوني المجلس الأعلى للسلطة القضائية، والنظام الأساسي للقضاة، الذي قال إنهما «خرجا من رحم الدستور والحوار الوطني حول إصلاح منظومة العدالة بالمغرب، الذي عقد العديد من الندوات.

الرميد وفي معرض دفاعه المستميت عن المشروعين، لم يفوت الفرصة ليرد على توصية مجلس حقوق الإنسان حول المساواة في الإرث ، حيث قال «إن الذي يقول إن الرجل ينبغي أن يرث مثل الأنثى فإنه يحدث الضرر المبين»، واختار وزير العدل أن يضرب عصفورين بحجر واحد عندما قرر الدفاع عن الفصل الخاص بتأديب القضاة الذين يقعون في ارتكاب أخطاء مهنية، والتي تستدعي التوقيف الذي دافع عنه الرميد وقال إنه ينم حالا، لأنه أحدث الضرر المبين، وبين توصية مجلس حقوق الإنسان الخاصة بالمساواة في الإرث.

الرميد أعلن أنه سينصب نفسه محاميا للدفاع عن القانونين المذكورين، حيث قال إن بعض القضاة يظلمون مشروعي قانوني المجلس الأعلى للسلطة القضائية والنظام الأساسي للقضاة، وقال إنهم «يتحدثون بأشياء غريبة لا علاقة لها بالنصوص من قريب أو بعيد». وهو ما اعتبره الوزير ناتجا عن «عدم القراءة الجيدة المتفحصة للنصوص»، قائلا إنه «في الإشارة ما يغني عن العبارة».

المجلس الوطني لحقوق الإنسان يشارك في اجتماع بالقاهرة حول قواعد سلوك رجال الأمن والموظفين

35ص13

شارك المجلس الوطني لحقوق الإنسان ممثلا بأمينه العام محمد الصبار، الخميس، بالقاهرة، في اجتماع خصص لتدارس وإبداء الرأي في وثيقة " المدونة النموذجية لقواعد سلوك رجل الأمن العربي والمدونة العربية لقواعد سلوك الموظفين العموميين" التي أعدها مجلس وزراء الداخلية العرب . وتم خلال هذا الاجتماع ،الذي نظمه،المجلس القومي لحقوق الإنسان بمصر بالتعاون مع الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، والمفوضية السامية لحقوق الإنسان، ومجلس وزراء الداخلية العرب، وجامعة الدول العربية، بحث ومناقشة مضامين المدونة، من خلال جلستين، تناولت الأولى التي ترأسها الصبار، موضوع (المدونة النموذجية لقواعد سلوك رجال الأمن العربي) ، بينما تناولت الثانية التي ترأسها محسن عوض، عضو المجلس القومي لحقوق الانسان في مصر، موضوع "المدونة العربية الاسترشادية لقواعد سلوك الموظفين العموميين". وشهد الاجتماع الذي شارك فيه خبراء من المؤسسات الأعضاء بالشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الانسان تقديم مقترحات بشأن الوسائل الكفيلة بتفعيل المدونتين (المعتمدتين من قبل مجلس وزراء الداخلية العرب)، وفقا للتوصيات الصادرة عن المؤتمر الدولي حول تحديات الأمن وحقوق الإنسان في المنطقة العربية الذى عقد بالدوحة في نونبر 2014. وكان لقاء الدوحة قد حث في إعلانه الختامي الدول العربية على اعتماد مدونات سلوك للأجهزة الأمنية والموظفين العموميين تراعي الالتزام بحقوق الإنسان، كما دعا إلى تنظيم لقاء بين المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والأجهزة الأمنية في الدول العربية لتقييم ومراجعة المدونة النموذجية لقواعد سلوك رجل الأمن العربي والمدونة العربية الاسترشادية لقواعد سلوك الموظفين العموميين واقتراح الوسائل الكفيلة بتفعيلهما. وتنص المدونة النموذجية لقواعد سلوك رجل الأمن العربي على أن يحترم رجال الأمن "أثناء قيامهم بواجباتهم، للكرامة الإنسانية وأن يحمونها ويحافظون على حقوق الإنسان لكل الأشخاص ويوطدونها ". كما تشير إلى وجوب امتناع رجل الأمن "عن القيام بأي عمل من أعمال التعذيب أو غيره من ضروب المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة أو الأشكال الأخرى للإساءة، جسدية كانت أو نفسية أو أن يحرض عليه أو يتغاضى عنه". أما المدونة العربية الاسترشادية لقواعد سلوك الموظفين العموميين المعتمدة سنة 2004 من لدن مجلس وزراء الداخلية العرب فتسعى إلى تحقيق حسن أداء الوظيفة العمومية ومكافحة الفساد. وقال محمد الصبار في تصريح للصحافة إن هذا الاجتماع أعد مذكرة في هذا الشأن لرفعها لاجتماع مجلس وزراء الداخلية العرب الذي سيجتمع في تونس يوم الإثنين القادم.

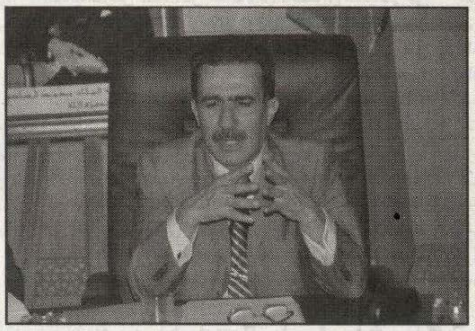

محمد الصبار

شارع شوفوني
بان ليا أخويا «الصبار» جيبدنا على راسنا النحل بهاد التوصية ديال المساواة فالورث
وا كولها لراسك أخويا اليزمي.. كون غير زعمينا فمنا حسن، واش الناس مقصحة ومحاكة مع الوقت وحنا باركين عليهم «نوصو قسمو لورث بين ولادكم»
دبا شوف ليبا شي حل أخويا «الصبار» باش نفكو هاد النازلة، ونصرتكو هاد الجمعة، قبل ما نعودو حاصلين مع دوك صحاب «البيجيدي»
صافي غا نهني أخويا «اليزمي».. لقيت ليك الحل. غا نكولو ليهم هاديك غا توصية، والوصية ما كتحيي ما كتقتل. كيف كالو سيادنا اللولين
باك العمي «الفيلسوف» دغية لقيتي ليها التخريجة.. علاه حنا كون كنا كانديرو بكلام سيادنا اللولين، كنا غا نكولو ليهم ديرو المساواة فالورث؟
وا صبر عليا شوية أخويا اليزمي لزيد نفكر فشي حل آخر.. هادشي ديال الاجتهاد الفقهي راه تابيغي التفكير العميق خاصك لقليلة لعطيني واحد عشرين عام، باش تلقى ليك الحل

بنكيران يتهم اليازمي والعماري بـ«إثارة الفتنة» ويغازل الاستقلال والاتحاد

كشف عن سيناريو الحكومة للتخلص من دعم السكر وإصلاح التقاعد على مقاسها

النعمان اليعلاوي 909/1-4

هاجم رئيس الحكومة والأمين العام لحزب العدالة والتنمية، عبد الإله بنكيران، رئيس المجلس الوطني لحقوق الانسان، إدريس اليازمي، متهما إياه بمحاولة «إثارة الفتنة من خلال التوصية بالمساواة في الإرث خلافا لما شرع الله تعالى»، على حد تعبير بنكيران، مضيفا أن «المجلس الوطني لحقوق الإنسان يريد أن يثير الفتنة في البلاد»، داعيا اليازمي إلى أن «يعتذر للشعب، حيث قال إن «على إدريس اليازمي أن يعتذر»، موضحا أن «موقف حزب العدالة والتنمية من هذه التوصية واضح ونعتبر أن هذا الأمر تجاوز لدستور المملكة ومحاولة لجر البلاد للمجهول كما وقع في بلدان إسلامية اختارت التخلي عن المبادئ الإسلامية والتشبث بالحريات والحقوق المعلنة من طرف الغرب، وهي اليوم تعيش إضرابات»، على حد تعبير بنكيران.

التفاصيل (ص 4)

بنكيران يتهم اليازمي والعماري بـ«إثارة الفتنة» ويغازل الاستقلال والاتحاد

كشف عن سيناريو الحكومة للتخلص من دعم السكر وإصلاح التقاعد على مقاسها

النعمان اليعلاوي 909/1-4

هاجم رئيس الحكومة والأمين العام لحزب العدالة والتنمية، عبد الإله بنكيران، رئيس المجلس الوطني لحقوق الانسان، إدريس اليازمي، متهما إياه بمحاولة «إثارة الفتنة من خلال التوصية بالمساواة في الإرث خلافا لما شرع الله تعالى»، على حد تعبير بنكيران، مضيفا أن «المجلس الوطني لحقوق الإنسان يريد أن يثير الفتنة في البلاد»، داعيا اليازمي إلى أن يعتذر للشعب، حيث قال إن «على إدريس اليازمي أن يعتذر»، موضحا أن «موقف حزب العدالة والتنمية من هذه التوصية واضح ونعتبر أن هذا الأمر تجاوز لدستور المملكة ومحاولة لجر البلاد للمجهول كما وقع في بلدان إسلامية اختارت التخلي عن المبادئ الإسلامية والتشبث بالحريات والحقوق المعلنة من طرف الغرب، وهي اليوم تعيش إضرابات»، على حد تعبير بنكيران.

وفي سياق الهجوم أيضا، اتهم بنكيران، خلال لقاء صحفي خاص على قناة «ميدي1 تيفي»، أول أمس (الخميس)، نائب الأمين العام لحزب الأصالة والمعاصرة ورئيس مجلس جهة طنجة- تطوان- الحسيمة، إلياس العماري، بإثارة الفتنة من خلال إعلان تضامنه مع المحتجين ضد شركة «أمانديس» وقراره عدم أداء الفاتورة «وهو الأمر الذي أعطى المبرر والذريعة حتى لمن لم تكن لهم مشاكل مع الشركة من أجل رفض أداء فواتيرهم» على حد تعبير بنكيران، الذي قال إن اللجنة التي شكلتها وزارة الداخلية للتعاطي مع شكايات المواطنين ضد الشركة الفرنسية وجدت اختلالات ونبهت إليها، و«لا يمكن إلغاء العقد مع الشركة لأن هذا الأمر سيكون مكلفا بالنسبة لنا»، حسب بنكيران.

ولم يفلت بنكيران لقاءه المباشر لبعث رسائل الود والغزل إلى غريميه في المعارضة، حزبي الاستقلال والاتحاد الاشتراكي، حيث قال إن هناك تقاربا بين العدالة والتنمية وحزب الاستقلال وإن كان يصعب الحديث عن توافق مع الاستقلال، كاشفا أن «خروج حزب الاستقلال من الحكومة في نسختها الأولى لم يكن سهلا أبدا، واليوم هناك تغيرات في الحزب ولا يطرح لدينا سؤال التوافق»، يقول بنكيران، مشددا على أنه لم يسبق له أن هاجم حزب الاستقلال بسوء، مشددا على أن «حزب الاستقلال يعرف تغيرات وقد فك ارتباطه بمشروع التحكم الذي هو حزب الأصالة والمعاصرة، كما أن حزب الاتحاد الاشتراكي هو الآخر يتململ وينتقد أيضا مشروع التحكم».

وفي الشأن الحكومي الداخلي والأزمة التي أثارتها المادة 30 من مشروع قانون مالية 2016، قال بنكيران إنه طوى الأمر منذ المجلس الحكومي السابق، موضحا أن «الأمر بالصرف في صندوق التنمية القروية يعود لوزير الفلاحة والصيد البحري، عزيز أخنوش»، فيما كشف بنكيران أن «هذه الأزمة هي الأعنف في تاريخ الحكومة، ولا يمكن أن أصر على قرار سيؤثر على استقرار الحكومة»، يقول المتحدث ذاته، مضيفا أن هناك قياديين في الحزب يقومون بتصريحات ما يجر الانتقادات له وللحزب، فيما أوضح أنه وافق لمحمد بوسعيد، وزير الاقتصاد والمالية، وعزيز أخنوش، وزير الفلاحة والصيد البحري، على مقاضاة جريدة «أخبار اليوم».

وتحدث بنكيران أيضا عن القضايا الاجتماعية وقال إن إضراب طلبة كليات الطب والصيدلة «غير مفهوم»، على اعتبار أن الخدمة المدنية الإجبارية لم يتم إقرارها بعد، موضحا أن «هذا الأمر أكدناه للطلبة في لقائنا معهم»، حسب بنكيران، الذي أوضح من جانب آخر أن الحكومة ستعمل على تمرير إصلاح صندوق التقاعد، وذلك من خلال الرفع من سن التقاعد إلى 63 سنة مع جعله اختياريا على أن يتم احتساب أجر الأعوام الثمانية الأخيرة عوض أحسن أجر المعمول بها اليوم، وبدل سن 60 المحدد في القانون الحالي، مشيرا بخصوص صندوق المقاصة إلى أن الحكومة تخلصت فيه من المحروقات، وستعمل على رفع الدعم تدريجيا عن السكر، فيما «نحن نتخلص من دعم الدقيق تدريجيا».

Société

Immigrés et réfugiés bénéficieront du régime d'assistance médicale

CNDH 7623/2

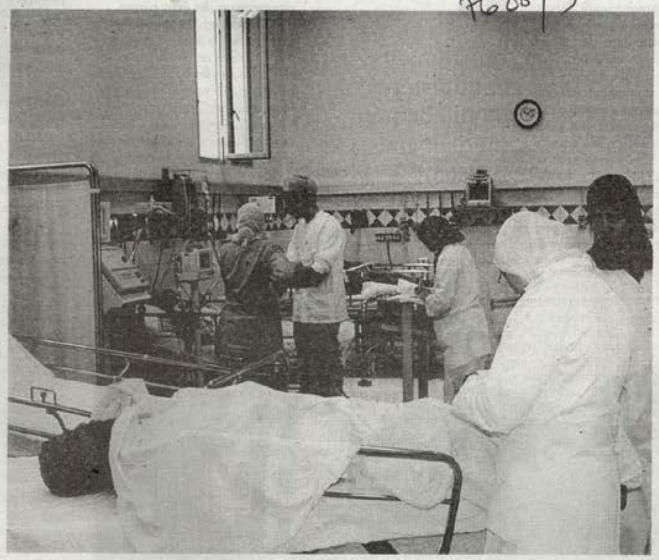

Une convention-cadre de partenariat et de coopération, destinée à faire bénéficier les immigrés et les réfugiés en situation régulière au Maroc d'une couverture médicale de base et de soins de santé similaires à ceux dispensés dans le cadre du Régime d'assistance médicale (RAMED) a été signée lundi à Rabat.

Cette convention, qui s'inscrit dans le cadre de la mise en oeuvre de la stratégie nationale de l'immigration et de l'asile dans son volet relatif à l'insertion sociale des immigrés et des réfugiés en facilitant notamment leur accès aux services de santé, a été signée par le ministre délégué auprès du ministre de l'Intérieur, Cherki Drais, le ministre chargé des Marocains résidant à l'étranger et des Affaires de la migration, Anis Birou, du ministre délégué auprès du ministre de l'Economie et des Finances chargé du budget, Driss El Azami El Idrissi, le ministre de la Santé, El Houcine El Ouardi, et la ministre déléguée auprès du ministre des Affaires étrangères et de la Coopération, Mbarka Bouaida.

En vertu de cette convention, les immigrés et les réfugiés démunis de même que leurs familles se trouvant en situation régulière au Maroc bénéficieront des services médicaux nécessaires disponibles dans les hôpitaux publics et les établissements publics de santé ainsi que des services sanitaires relevant de l'Etat conformément aux lois et procédures en vigueur.

Les catégories concernées auront droit aux soins sanitaires dont bénéficient les citoyens dans le cadre du Régime d'assistance médicale (RAMED).

> “ Signature à Rabat de la convention-cadre de partenariat et de coopération

Par ailleurs, la commission nationale chargée des recours et de statuer sur les dossiers rejetés dans le cadre de l'opération de régularisation des immigrants en situation irrégulière, s'est réunie à ce sujet.

L'objectif de cette réunion, présidée par le président du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH), Driss El Yazami, en sa qualité de président de la commission des recours, étant d'examiner plus de 8.000 demandes ayant reçu un avis défavorable au titre de l'opération de régularisation lancée par le Maroc dans le cadre de sa nouvelle politique de l'immigration et de l'asile.

La commission est composée du ministère chargé des Marocains résidant à l'étranger et des Affaires de la migration, du ministère de l'Intérieur, du ministère des Affaires étrangères et de la Coopération, du ministère de l'Emploi et des Affaires sociales, de la délégation interministérielle aux droits de l'Homme, et d'acteurs associatifs et d'autres personnalités.

Cette commission a pour mission de réexaminer les dossiers de régularisation soumis aux comités provinciaux de régularisation, à la lumière des critères établis conformément aux dispositions de la Constitution et du droit international en matière des droits de l'Homme, ou sur la base de considérations humaines.

Ecrit noir sur bleu

L'égalité de genre dans l'héritage

Une nécessité historique

7623/20 CNDH

«Au mâle la part de deux femelles», au frère la part de deux sœurs, cette disposition a été équitable dans des conditions sociales et historiques précises. En effet, la femelle, future épouse, bénéficiait d'une prise en charge totale de la part de son mari, ce qui justifiait la moitié qu'elle héritait de son père.

Aujourd'hui, l'éducation des enfants et les travaux domestiques sont reconnus comme une activité économique féminine à part entière, et comme une participation économique de l'épouse à l'entretien du foyer conjugal. En plus de ces activités dites toujours «féminines», l'épouse a depuis près d'un siècle un revenu grâce à une activité économique rémunérée, revenu investi dans l'entretien du foyer conjugal. Le mari n'est donc plus le seul pourvoyeur, l'épouse est également pourvoyeuse.

Par conséquent, «au mâle la part de deux femelles» n'est plus une disposition équitable aujourd'hui. Frères et sœurs doivent désormais hériter une part égale. Et quand les filles sont les seules à hériter (en cas d'absence de frère), elles doivent hériter de la totalité de l'héritage (comme le font les frères quand ceux-ci sont les seuls à hériter, en cas d'absence de sœur).

En fait, «au mâle la part de deux femelles» est une disposition qui reproduisait et perpétuait l'inégalité économique entre les hommes et les femmes de même rang. Elle maintenait la domination économique des hommes. Certes, l'égalité hommes-femmes n'était pas un objectif à atteindre, c'était un impensé.

Aujourd'hui, l'égalité hommes-femmes (en droits) est un idéal, un objectif à atteindre, une condition de développement économique. Car la société marocaine est en train de sortir de son aliénation, de son sommeil patriarcal. Dans ce cadre, l'inégalité entre frères et sœurs dans l'héritage viole le principe de l'égalité hommes-femmes comme droit humain basique et fondamental.

En recommandant l'égalité frères-sœurs et garçons-filles, le CNDH défend les principes constitutionnels pour lesquels il a été créé comme institution constitutionnelle, ceux des droits humains, et entre autres, celui de l'égalité économique entre tous les citoyens quel que soit leur sexe. Le CNDH est donc dans son droit le plus absolu quand il fait cette recommandation : cesser de reproduire l'inégalité économique entre hommes et femmes au nom d'une équité qui n'est plus équité, et qui ne l'a jamais été.

L'idéal (patriarcal) de l'équité est à remplacer par l'idéal antisexiste de l'égalité. L'adoption franche et claire de l'idéal de l'égalité hommes-femmes est une condition d'appartenance à une société moderne juste et libre.

Par Abdessamad Dialmy
**Sociologue*

• Le CNDH participe à l'élaboration d'un Code de conduite modèle de l'agent de police arabe

Le Conseil national des droits de l'Homme, représenté par son secrétaire général Mohamed Sebbar, a pris part, jeudi au Caire, à une réunion consacrée à l'examen d'un Code de conduite modèle de l'agent de police arabe et d'un code arabe des règles de conduite des fonctionnaires publics, élaborés par le Conseil des ministres arabes de l'Intérieur. Au cours de cette réunion, deux séances ont été tenues, dont la première, présidée par M. Sebbar, a porté sur «le Code de conduite modèle des agents de police arabes», tandis que la seconde a abordé «le code arabe de référence des règles de conduite des fonctionnaires publics».

الاتحاد الاشتراكي
جريدة يومية
www.alittihad.press.ma

الكاتب الأول ادريس لشكر في كلمة بمناسبة تخليد الذكرى 50 لاختطاف اغتيال الشهيد المهدي بنبركة

المهدي ولد وعاش ومات اتحاديا، واستلهاما لروحه نجتهد لتجميع قوتنا وتفعيل طاقتنا

وقفة أمام مقهى ليب بباريس بمناسبة الذكرى الخمسين لاختطاف المهدي بنبركة

باريس يوسف لهلالي

تميزت الذكرى الخمسون لاختطاف واغتيال المهدي بنبركة أمام مقهى ليب بباريس بالحضور الكثيف للجمعيات الحقوقية والسياسية والجمعيات سواء الفرنسية أو المغربية والمناضلين الذي عطوا كل جنبات هذه الساحة التي وضعت بها مدينة باريس لوحة تذكارية بمكان الاختطاف وذكر البشير بنبركة في هذه الجريدة الذي يحول دون قيام العدالة بواجبها، والبحث عن الحقيقة، مؤكدا على ضرورة عدم تحول الوقت الذي يمر على هذه القضية الى نسيان.

الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية كان حاضرا بقوة لإحياء ذكرى اختطاف واختفاء المهدي بنبركة احد مؤسسي الحركة الاتحادية، وذلك من مناضليه في الهجرة، حيث حضر الكاتب الإقليمي لفرنسا، وفرع باريس للاتحاد الاشتراكي بباريس، وفرع الاتحاد بضواحي باريس وكذلك الشبيبة الاتحادية بباريس، كما تميز اللقاء بحضور مناضلي الإتحاد الاشتراكي ببلجيكا من خلال الكاتب الإقليمي وممثلي الكتابة الإقليمية.

البشير بنبركة نجل الشهيد، ذكر باختيار 29 اكتوبر من طرف الجمعيات الحقوقية بالمغرب كيوم للمختفين، وهو نوع من الاحتفاء بالمهدي بنبركة، وهو يوم من اجل دعم العائلات التي تناضل من اجل معرفة الحقيقة حول الربانيها واحيانا فإن عائلات المختطفين لوحدها تناضل ضد النسيان في حلها المشروع من أجل الحقيقة والعدالة، معتبرا هذا التجمع بمناسبة ذكرى اختطاف المهدي بنبركة هو من أجل كل عائلات المختطفين الذين يعتبر هذا التجمع تجمعهم وبهذا المناسبة حيى البشير عائلة المانوزي وعائلة وزان.

الحاجة خديجة الشاوي والدة المختطف الحسين المانوزي الذي اختطف واختفى منذ 43 سنة، كانت حاضرة كذلك بهذه الوقفة بباريس من اجل المطالبة بالحقيقة رغم سنها المتقدم وحالتها الصحية.

البشير بنبركة باسم العائلة حيى على الخصوص نقابة «سنيير» التي كانت دائما تدعم هذا اليوم من اجل الذاكرة والعدالة، ومدينة باريس وممثليها وكذلك ليلى شهيد السفيرة السابقة التي كانت حاضرة بهذا المناسبة، وكل الأحزاب والنقابات والجمعيات على تضامنها وحضورها الى ذكرى الشهيد المهدي بنبركة كما اخذ بهذه المناسبة الكلمة لوي جوانتي رئيس اللجنة من أجل الحقيقة حول اختطاف واختفاء المهدي بنبركة هذه اللجنة التي تمت إعادة احيائها في يناير 2015. هذا القاضي ذكر انه كان مقتدرا بمحكمة باريس عندما تم اختطاف واختفاء المهدي بنبركة، وأضاف إن «الصراع ضد الاختفاء هو صراع ضد النسيان ،النسيان في هذه القضية متملم من طرف الدولة» ، مضيفا ان الحضور هو النسيان» «من أجل الذاكرة والعدالة بالنسبة للبشير بنبركة في كلمته باسم العائلة، اعتبر أنه «منذ 50 سنة، التف المصالح التي أدت الى اختطاف واختفاء المهدي بنبركة وبررت من خلال كل الأشكال المرفلة الممكنة باسم سر ومصلحة الدول او مصالح الدول، والتي تورطت مصالحها بطريقة او بأخرى في هذه الجريمة.»

وأضاف امام الحضور» القرار السياسي بوضع حد للأنشطة النضالية للمهدي بنبركة « بطريقة غير مقبولة» (كما هو مكتوب في تقرير المخابرات الفرنسية) تم على أعلى مستوى في الدولة المغربية، ولم تكن الدرة الأولى التي كان فيها المهدي هدفا للنظام المغربي ومخابراته: عدة محاولات مباشرة للاغتيال، تهديدات متعددة وحكم الإعدام.

وكما في المحاولات السابقة، فإن تنفيذ القرار تم إسناده الى الذين أبرزوا مقدراتهم في قمع الشعب المغربي في معركته من أجل الديمقراطية، العدالة والتنمية: وزير الدلخلية (أوفقير) الامن الوطني(دليمي)وكاب 1 (العلمساني، ميلود تونسي...).

«ووجدوا شركاء لهم في المصالح السرية الفرنسية والمجرمين وحتى البعض داخل الشرطة الفرنسية. والفخ كان هو استدراج المهدي الى باريس، وهو كان يعتقد ان السلطات الفرنسية لن تسمح بعمل إجرامي من طرف مصالح النظام المغربي فوق ترابها. لهذا فانه رافق الشرطيين الفرنسيين دون أن يحتاط منهما.» «وتم طلب مساعدة لوجيستيكية من الموساد الإسرائيلي والذي استجاب لذلك بشكل إيجابي وبشكل لا يقبل الجدل فان الاستخبارات الأمريكية تابعت هذه الاستعدادات بنظرة الرضى بل وبشكل حبوي للمهدي بنبركة رئيس اللجنة الإعدادية لمؤتمر القارات الثلاث، الذي كان من المتوقع ان يعقد بهافانا، ممثلو الشعب الافريقي، الاسيوي وأمريكا اللاتينية من اجل تنظيم التضامن الفعلي بين شعوب هذه القارات الثلاث.»

وفي الأخير قال البشير بنبركة ان لائحة لتوقيع سوف يتم نشرها باسم لجنة من « اجل الحقيقة حول اختطاف واختفاء المهدي بنبركة،» داعيا الى التوقيع عليها بكثافة ، وكذا الدولة المغربية الى القيام و السماح للقضاء بتقتيش» ب بي اف 3» وتشجيع كل المعنيين بالأمر على الشهادة في هذه القضية كما دعا فرنسا الى رفع سر الدولة على كل الوثائق السرية، وكذلك إسرائيل ودول اخرى،وكذلك الولايات المتحدة التي لها ارشيف من الف الصفحات لدى مخابراتها.» يقول البشير بنبركة.

كما دعا الى» المشاركة في مختلف التظاهرات التي تقام بفرنسا بمناسبة الذكرى الخمسين للمهدي بنبركة، والتي تصبو الى كشف الحقيقة حول اختطافه واختفائه وكذلك حول فكره والتزاماته. حيث كان زعيما للقارات الثلاث وتنظيم التضامن بين شعوب إفريقيا وأسيا وأمريكا اللاتينية.»

وفي الأخير قامت زوجة المهدي بنبركة عيلة بنبركة والعائلة والمرافقون بوضع إكليل من الزهور أمام اللوحة التذكارية التي وضعتا مقهى ليب بشارع سان جيرمان والتي تشهد على مكان الاختطاف والاختفاء.

من وقفة باريس

أود باسم قيادة وقواعد الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية أن أشكركم خالص الشكر على استجابتكم لندائنا من أجل أن نلتقي اليوم هنا لإحياء الذكرى الخمسينية لاختطاف واغتيال شهيد الحركة الاتحادية وشهيد كافة الجماهير المغربية.

أشكركم على وفائكم من خلال هذا الحضور القوي و المكثف، وأشكر من خلالكم كل التقدميين المغاربة من فعاليات شخصية وهيئات سياسية ومدنية على مختلف المبادرات التي اتخذتها لتكون هذه الذكرى الخمسينية في مستوى ما يستحقه شهيدنا من آيات الإخلاص والوفاء، وما تستحقه ذكراه من تعبئة وطنية و اعتبار فائق.

لقد كنا نتمنى لو أن ذكرى شهيدنا تحولت اليوم بعد انصرام نصف قرن على تصفيته الإجرامية، إلى حدث وطني بامتياز وإلى لحظة استعادة وتصالح واستشراف.

كنا نتمنى صادقين لو أن منطق الإنصاف والمصالحة بلغ في هذه الذكرى الخمسينية ذروة سموه بانخراط كل مؤسسات الدولة، في مراسيم رد الاعتبار لأبرز ضحية من ضحايا سنوات القمع والاستبداد.

كنا نتمنى إنجاز خطوة شجاعة في اتجاه تطبيع الدولة مع روح هذا الوطني الكبير، مع روح هذا الأستاذ اللامع من الرعيل الأول للمدرسة المولوية، مع ذكرى أول رئيس للمؤسسة التشريعية بالمغرب.

مع ذكرى زعيم فذ، وملهم، جيلا بعد جيل.

ومع قامة دولية شامخة في سماء الأمم.

كنا نتمنى لو أن الدولة، تذكرت اليوم بنبركة رجل الدولة.

كنا نتمنى لو أنها فتحت قنواتها الإعلامية ومجالاتها العمومية والمؤسساتية لاستعادة ذكرى المهدي، للترحم على روحه الطاهرة، وإرساء مكانته اللائقة، وتلقين درسه للأجيال الناشئة.

لكننا واثقون أن هذا اليوم سيأتي لا محالة كما سنجلي الحقيقة لا محالة، إننا واثقون من ذلك لأن المهدي قبل تصفية أثره وإزهاق روحه، كان قد انغرس عميقا في وجدان الشعب المغربي وانبعثت روحه لدى الأجيال الاتحادية قدوة ورمزا، وأمانة ورسالة.

إننا واثقون أن أحفاد المهدي في أسرته الكبيرة والصغيرة لابد يوما سيستطيعون الانحناء على قبره للترحم على ذكرى روحه الزكية.

إننا واثقون أن تلاميذ المغرب سيتعرفون ذات يوم في كتب التاريخ على شخصية المهدي بنبركة اللامعة، وأن الحقيقة كل الحقيقة عن جريمة تصفيته ستصبح ملكا مشاعا للمغاربة وعبرة راسخة لعدم التكرار.

لذلك أيها الحضور الكريم، استقر عزمنا أن نجعل من ذكراه الغالية يوما لكل شهداء الحركة الاتحادية عبر مختلف المحطات النضالية لشعبنا للوفاء، يوما لاستعادة الذاكرة الاتحادية النازفة، الذاكرة الاتحادية المشرقة ذاكرة الكفاح البطولي من جل الحرية و الكرامة و العدالة الاجتماعية في هذا البلد.

استقر عزمنا على أن يكون وفاؤنا لذكرى قائدنا الشهيد، الذي شب وترعرع ومات اتحاديا، وفاء بالقول و الفعل، وأن يكون سعينا الدؤوب نحو كشف حقيقة اختطافه واغتياله سعيا بالفكر و العمل، التزاما وممارسة، وأعلنا للملء أن تمسكنا بكشف هذه الحقيقة لا تتوخى من ورائه إلا الحقيقة نفسها، الحقيقة التي ترد الاعتبار للضحية والتي ترسخ الإنصاف وتؤسس للمصالحة، من خلال معرفة مصيره وتمكين عائلته الصغيرة والكبيرة من أن يكون له قبر يمكنهم التوجه اليه للترحم عليه.

إن وفاءنا لذكرى المهدي أيها الأعزاء، ليس مجرد مسحة عاطفية عابرة، وليس مجرد حنين رومانسي خاطف له كامل المشروعية.

إنه بالأحرى وفاء نابع من صلب ضميرنا الاتحادي، ومسؤولية نتحملها في صميم مهمتنا القيادية، والتزام ندرجه ضمن رهاننا الحاسم بخصوص العدالة الانتقالية.

لذلك وكما قررنا بالأمس دعم هيئة الإنصاف والمصالحة في إنجاز مهمتنا التاريخية الشاقة، وسلمنا لرئيسها الفقيد إدريس بنزكري مذكرات اتحادية حول حالات اختفاء واغتيال من أجل التحري بشأنها، كذلك قررنا في هذه الذكرى الخمسينية أن نسلم للأستاذ إدريس البازمي رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان مذكرة بخصوص مواصلة المجلس لمهمة التحري من أجل الكشف عن الحقيقة المتعلقة بقضية الشهيد المهدي بنبركة.

وإننا بهذه المناسبة لابد وأن نسجل ،أن تسليم هذه المذكرة تم من خلال جلسة عمل حقيقية بين القيادة الاتحادية والمجلس الوطني لحقوق الإنسان ممثلا في كبار مسؤوليه، حيث أوضحنا لهم سياق الزيارة ودوافع تسليم المذكرة الاستفسارية، واستخصرنا جميعا النجربة المتميزة لهيئة الانصاف والمصالحة، والجهود المتواصلة للمجلس من أجل استكمال الحقيقة والطي النهائي لمرحلة سنوات الرصاص.

وفي جو من روح التعاون والحوار المسؤول والهادف، وعدنا المجلس الوطني لحقوق الإنسان، بأن يطلع العائلة الصغيرة للمهدي بنبركة وقيادة الحزب أي عائلته السياسية الكبيرة في الأيام القادمة على مضامين تقرير شامل حول هذا الاختفاء القسري يقوم المجلس بوضع اللمسات الأخيرة بخصوصه، في أفق تعميمه، قبل مثم شهر دجنبر من السنة الجارية.

أيها الإخوة الأعزاء

إن التحديات التي تواجهنا جميعا كاتحاديين وكيسار مغربي وكحركة تقدمية تستدعي منا اليوم أكثر من أي وقت مضى مزيدا من التعبئة، ومزيدا من التبصر، ومزيدا من التماسك، وفي أفق إنجاز مهمة التغيير التاريخي المنشود، وفي أفق تحويل ميزان القوى لصالح قوى الحداثة والتقدم والديمقراطية الفعلية.

ومن المؤكد أن أخلص وفاء لذكرى شهيدنا المهدي بنبركة، وأصدق استحضار لروحه، وأروع استلهام للقيم والأخلاق التي ناضل من أجلها، هو ان نحافظ على شعلة التقدم مضيئة في هذا البلد، هو أن نسهر على تقوية الصف الوطني الديمقراطي، وأن نجهد في إبداع أفضل الصيغ النضالية الملائمة. وفي ابتكار أرقى الأشكال الميدانية لتجميع قوانا وتفعيل طاقاتنا، ضمن مقاربات اندماجية هادفة تتوخى التمكين من أجل إحداث التغيير المنشود ومن أجل تجذير المسار الإصلاحي.

وإننا استلهاما من روح المهدي وإخلاصا منا لذكراه لنجاهزون لكل المبادرات في هذا الإتجاه، وسنبقى ملتزمين بتثبيت أركان البيت الاتحادي، وفي نفس الآن منفتحين على كل الصيغ الجادة والمجدية من أجل الارتقاء بالنضال الديمقراطي لما فيه مصلحة الشعب المغربي.

رحم الله الشهيد المهدي وكافة شهداء الوطن.

وسلام عليكم ورحمة الله.

الاتحاد الاشتراكي
جريدة يومية
www.alittihad.press.ma

اسم وخبر

الصبار يشارك في اجتماع بالقاهرة حول مدونتين نموذجيتين لقواعد سلوك رجال الأمن والموظفين العموميين

شارك المجلس الوطني لحقوق الإنسان ممثلا بأمينه العام محمد الصبار، أول أمس الخميس، بالقاهرة، في اجتماع خصص لتدارس وإبداء الرأي في وثيقة « المدونة النموذجية لقواعد سلوك رجل الأمن العربي والمدونة العربية لقواعد سلوك الموظفين العموميين» التي أعدها مجلس وزراء الداخلية العرب . وتم خلال هذا الاجتماع ،الذي نظمه المجلس القومي لحقوق الإنسان بمصر بالتعاون مع الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، والمفوضية السامية لحقوق الإنسان، ومجلس وزراء الداخلية العرب، وجامعة الدول العربية، بحث ومناقشة مضامين المدونة، من خلال جلستين، تناولت الأولى التي ترأسها الصبار، موضوع (المدونة النموذجية لقواعد سلوك رجال الأمن العربي) ، بينما تناولت الثانية التي ترأسها محسن عوض، عضو المجلس القومي لحقوق الانسان في مصر، موضوع «المدونة العربية الاسترشادية لقواعد سلوك الموظفين العموميين». وشهد الاجتماع الذي شارك فيه خبراء من المؤسسات الأعضاء بالشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الانسان تقديم مقترحات بشأن الوسائل الكفيلة بتفعيل المدونتين (المعتمدتين من قبل مجلس وزراء الداخلية العرب)، وفقا للتوصيات الصادرة عن المؤتمر الدولي حول تحديات الأمن وحقوق الإنسان في المنطقة العربية الذي عقد بالدوحة في نونبر. 2014 وكان لقاء الدوحة قد حث في إعلانه الختامي الدول العربية على اعتماد مدونات سلوك للأجهزة الأمنية والموظفين العموميين، تراعي الالتزام بحقوق الإنسان، كما دعا إلى تنظيم لقاء بين المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والأجهزة الأمنية في الدول العربية لتقييم ومراجعة المدونة النموذجية لقواعد سلوك رجل الأمن العربي والمدونة العربية الاسترشادية لقواعد سلوك الموظفين العموميين واقتراح الوسائل الكفيلة بتفعيلهما. وتنص المدونة النموذجية لقواعد سلوك رجل الأمن العربي على أن يحترم رجال الأمن «أثناء قيامهم بواجباتهم، للكرامة الإنسانية وأن يحمونها ويحافظون على حقوق الإنسان لكل الأشخاص ويوطدونها «. كما تشير إلى وجوب امتناع رجل الأمن «عن القيام بأي عمل من أعمال التعذيب أو غيره من ضروب المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة أو الأشكال الأخرى للإساءة، جسدية كانت أو نفسية أو أن يحرض عليه أو يتغاضى عنه». أما المدونة العربية الاسترشادية لقواعد سلوك الموظفين العموميين المعتمدة سنة 2004 من لدن مجلس وزراء الداخلية العرب فتسعى إلى تحقيق حسن أداء الوظيفة العمومية ومكافحة الفساد.

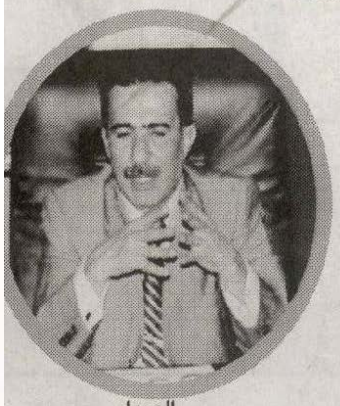

الصبار

إجماع حقوقي للمطالبة بالحقيقة كاملة في ملف الشهيد المهدي بنبركة

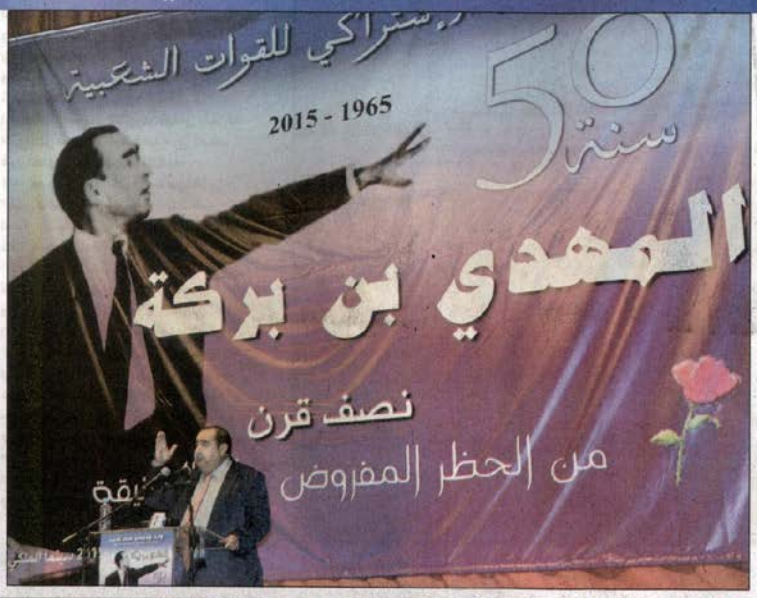

12-11/11/15

الكاتب الأول إدريس لشكر:

المهدي ولد وعاش ومات اتحاديا، واستلهاما لروحه نجتهد لتجميع قوتنا وتفعيل طاقتنا

الصور بعدسة: ط. اهنودة - ع. المساوي

الراضي: المهدي هو من أسس الاتحاد وعبد الرحيم هو من ضمن الاستمرارية

المانوزي: لن نمل من المطالبة بضرورة تسهيل مأمورية القاضي الفرنسي المكلف بملف الشهيد

بن عبد السلام: يجب تحديد المسؤوليات الفردية والمؤسساتية وإعمال العدالة في هذا الملف

السكتاوي: نناشد فرنسا لرفع السرية عن الوثائق التي بحوزتها

بوغنبور: لابد من وضع حد للإفلات من العقاب بالنسبة للمسؤولين عن جرائم الاختطاف

لاركو: نسجل تعهد المجلس الوطني بإصدار تقرير شامل عن الاختفاء القسري قبل متم دجنبر المقبل

20-02

رسالة الاتحاد

ساعة الحقيقة قد دقت..!

تحقق الإجماع أول أمس بالرباط، بين كل الفاعلين الحقوقيين، وطنيا ودوليا في المطالبة بالكشف عن الحقيقة في ملف اختطاف الشهيد المهدي بن بركة. واستمع الحاضرون للذكرى 50 لاختطاف واغتيال القائد الوطني الكبير، إلى نفس المطلب برفع الحظر المفروض على الحقيقة، التي جعلها المهدي جوهر السياسة الحقيقية. التي تخدم البلاد وتدرجها في مجمع البلدان القادرة على تحقيق المستقبل بعد أن تكون قد أنصفت رجالها ونساءها الذين صنعوا مجدها.

وبالرغم من كل الصمت والحظر، فإن الإيمان بانتصار الحقيقة ظل هو الجامع المشترك بين المتدخلين، والتوق الى مصالحة وطنية شاملة تربط الحاضر بالمستقبل وتربط النضال الوطني بالعدالة الانتقالية والبناء الديموقراطي . ظل أيضا بنفس القوة.

وقد عبرت الكلمة التي ألقاها الكاتب الأول للاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية عن هذا الإيمان بالقول » والقون أن هذا اليوم سياتي لا محالة كما ستنجلي الحقيقة لا محالة، إننا والقون من ذلك لأن المهدي قبل تصفية أثره وإزهاق روحه، كان قد انغرس عميقا في وجدان الشعب المغربي وانبعثت روحه لدى الأجيال الاتحادية قدوة ورمزا، وأمانة ورسالة.

إننا والقون أن أحفاد المهدي في أسرته الكبيرة والصغيرة لابد يوما سيستطيعون الانحناء على قبره للترحم على ذكرى روحه الزكية.

إننا والقون أن تلاميذ المغرب سيتعرفون ذات يوم في كتب التاريخ على شخصية المهدي بنبركة اللامعة، وأن الحقيقة كل الحقيقة عن جريمة تصفيته ستصبح ملكا مشاعا للمغاربة وعبرة راسخة لعدم التكرار».

إنها ذكرى للوفاء لعطاء رجل استثنائي أوجد الفكرة الديموقراطية التقدمية المرتبطة بوحدة الوطن وحريته ورخائه، لكنها في الوقت ذاته ذكرى للأمل في الحقيقة وقوتها على الانتصار خدمة للوطن والمواطنين والوطنية.

ملف

الموساوي العجلاوي: قضية المهدي بن بركة بين الطرحين الجنائي والسياسي

إجماع حقوقي للمطالبة بالحقيقة كاملة في ملف الشهيد المهدي بنبركة

ادريس لشكر: كنا نتنمى لو أن ذكرى الشهيد تحولت اليوم بعد انصرام نصف قرن الى حدث وطني بامتياز وإلى لحظة استعادة واستشراف

من الحشود التي اكتظت بها جنبات سينما الملكي بالرباط أول أمس

تقاطرت حشود غفيرة من الرباط وسلا وخريبكة وبوزنيقة والقنيطرة ومكناس وفاس وتمارة وبني ملال، على وسط مدينة الرباط يوم 29 أكتوبر 2015 ، للمساهمة في تخليد ذكرى اختطاف واغتيال الشهيد المهدي بنبركة التي تتزامن هذه السنة مع مرور نصف قرن على هذه الجريمة النكراء.

لقد غصت كل جنبات قاعة سينما الملكي بالحضور الجماهيري المكثف، تعبيرا منها على أن هذا الملف الذي ناهز خمسين سنة لا يمكن أن يبقى طي الكتمان، ولابد من الكشف عن الحقيقة كاملة بخصوصه، فالحضور الكمي والنوعي في هذا المهرجان الخطابي، الذي يخلد ذكرى الاختطاف والاغتيال، لأحد أشهر ملفات الاختفاء القسري بالعالم، جعل قاعة سينما الملكي تكتظ عن آخرها بالحضور والذي ملأ أيضا جميع طوابقها ، الشيء الذي دفع بعدد كبير منهم للتجمهر أمام سينما الملكي وفي مدخلها، وكذلك قرب المعرض المخصص لصور الشهيد المهدي بنبركة بالساحة المحاذية لسينما الملكي

«

الرباط، عبد الحق الريحاني - يوسف هناني

الاتحاد الاشتراكي
جريدة يومية
www.alittihad.press.ma

من الحشود التي احتشدت بها جنبات سينما الملكي بالرباط أول أمس

◄ الرباط: عبد الحق الريحاني- يوسف هنالي

تفاعلت حشود غفيرة من الرباط وسلا وخريبكة وبوزنيقة والقنيطرة ومكناس وفاس وتمارة وبني ملال، على وسط مدينة الرباط يوم 29 أكتوبر 2015 ، للمساهمة في تخليد ذكرى اختطاف واغتيال الشهيد المهدي بنبركة التي تتزامن هذه السنة مع مرور نصف قرن على هذه الجريمة النكراء. لقد غصت كل جنبات قاعة سينما الملكي بالحضور الجماهيري المكثف، تعبيرا منها على أن هذا الملف الذي ناهز خمسين سنة لا يمكن أن يبقى طي الكتمان، ولابد من الكشف عن الحقيقة كاملة بخصوصه، فالحضور الكمي والنوعي في هذا المهرجان الخطابي، الذي يخلد ذكرى الاختطاف والاغتيال، لأحد أشهر ملفات الاختفاء القسري بالعالم، جعل قاعة سينما الملكي تكتظ عن آخرها بالحضور والذي ملأ أيضا جميع طوابقها ، الشيء الذي دفع بعدد كبير منهم للتجمهر أمام سينما الملكي وفي مدخلها، وكذلك قرب المعرض المخصص لصور الشهيد المهدي بنبركة بالساحة المحاذية لسينما الملكي.

وتمثلت أبرز الوجوه الحاضرة في هذه الذكرى بالإضافة إلى عدد من ممثلي الهيئات السياسية والمدنية والحقوقية، في حضور الكاتب الأول السابق للحزب عبد الواحد الراضي، ثم نبيل بن عبد الله الأمين العام لحزب التقدم والاشتراكية الذي كان مرفوقا بخالد الناصري عضو الديوان السياسي، وحكيم بنشماس نائب الأمين العام لحزب الأصالة والمعاصرة ورئيس المجلس الوطني للحزب، وعزيز بنعزوز عضو المكتب السياسي نفس الحزب، كما كان ملفتا للانتباه حضور المنتظمات الحقوقية المغربية ممثلة في رؤسائها، خاصة، وان قضية الشهيد المهدي بنبركة، قضية سياسية وحقوقية بامتياز، وظلت حاضرة على الدوام ضمن مطالب هذه المنظمات الحقوقية.

وهكذا، حضر كل من مصطفى المانوزي رئيس المنتدى المغربي للحقيقة والإنصاف، و بوبكر لاركو رئيس المنظمة المغربية لحقوق الإنسان، ومحمد السكتاوي رئيس فرع منظمة العفو الدولية، وعبد الرزاق الگنبوري رئيس العصبة المغربية لحقوق الإنسان، وعبد الإله بن عبد السلام نائب رئيس الجمعية المغربية لحقوق الإنسان، كل هؤلاء، وفي كلمات ألقوها بهذه المناسبة طالبوا السلطات المغربية والفرنسية بالعمل على كشف الحقيقة كاملة في ملف الشهيد المهدي بنبركة وباعتذار الدولة على ما جرى، وعدم الإفلات من العقاب، كما توجهوا للسلطات الفرنسية والقضاء الفرنسي، بأن يرفعوا السرية عن الوثائق المرتبطة بهذا الملف، ويساهموا بشكل جدي في طي هذه الجريمة الشهيرة في العالم، والتي وقعت على أرض العاصمة الفرنسية باريس.

في بداية هذا الاحتفال، كان للجماهير الحاضرة موعد مع شريط وثائقي يحكي عن حياة الشهيد المختطف منذ ولادته ونشأته وبراءته ونضالاته وعطاءاته الوطنية، بالإضافة إلى المخيبات والنكسات التي تعرض لها خلال مسيرته النضالية بالمغرب وخارجه، والمنفى الذي لجأ إليه كاختيار اضطراري بفرنسا، ثم نضاله القاري وحضوره الدولي في عدد من المنتديات الدولية ،وذلك لمساهمته في الشعوب ومستضعفي القارات الثلاث، والتي كان يهيئ لعقد مؤتمر دولي حولها، هذا الشريط الذي سهر على إعداده مناضلون اتحاديون.

كما ميز تخليد هذه الذكرى الخمسين التي قدمت فقراتها الأخت فاطمة بلمودن عضو المكتب السياسي للحزب، الكلمة التي ألقاها بهذه المناسبة إدريس لشكر الكاتب الأول للحزب، والتي تقدم فيها بالشكر إلى كل الشخصيات والفعاليات التقدمية والهيئات السياسية والمدنية على مختلف المبادرات التي اتخذتها لتكون هذه الذكرى الخمسينية في مستوى ما يستحقه الشهيد من آيات الإخلاص والوفاء وما تستحقه ذكراه من تعبئة وطنية واعتبار فائق.

وأكد لشكر بالمناسبة على أن الاتحاديين والاتحاديين وجميع الحقوقيين كانوا ينتمون أن تكون هذه الذكرى الخمسين لحظة استعادة وتصالح واستشراف للمستقبل، وأن منطق الإنصاف والمصالحة بلغ ذروة سموه بانخراط كل مؤسسات الدولة في رد الاعتبار لأبرز ضحية من ضحايا سنوات الجمع والاستبداد، مشيرا في السياق ذاته، إلى أن الحل كان ينتظر خطوة شجاعة في اتجاه تطميع الدولة مع روح هذا الوطني الكبير، و هذا الأستاذ من الرعيل الأول للمدرسة المولوية، مع ذكرى أول رئيس للمؤسسة التشريعية بالمغرب.

وذكر الكاتب الأول للحزب، من هم في حاجة إلى تذكير، أن الشعب المغربي الذي جعل الشهيد المهدي في قلبه ووجدانه، لابد أن يوم انجلاء الحقيقة في ملفه آتية لا ريب فيها، وعلى أن أحفاد المهدي في أسرته الكبيرة والصغيرة لابد سيستطيعون يوما الانحناء على قبره، للترحم على ذكرى روحه الزكية، وتلاميذ المغرب أيضا سيتعرفون في كتب التاريخ على شخصية بنبركة اللامعة.

وسجل لشكر بهذه المناسبة أن التحديات التي تواجه الاتحاد الاشتراكي واليسار المغربي والحركة التقدمية تستدعي أكثر من أي وقت مضى المزيد من التعبئة والتبصر والتماسك في أفق انجاز مهمة التغيير التاريخي المنشود، وأيضا في أفق تحويل ميزان القوى لصالح قوى الحداثة والتقدم والديمقراطية الفعلية.

وختم هذا اللقاء عبد الواحد الراضي الكاتب الأول السابق لحزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، بشهادة حول مجايلته للشهيد المهدي بنبركة حيث أكد خلالها على انه يعتبر صنيعة للمهدي بنبركة وعبد الرحيم حيث تتلمذ على يد المهدي بنبركة في السياسة وهو من اقترحه للمجلس الوطني للحزب سنة 1962 وهو من اقترحني أن أكون برلمانيا في أول برلمان مغربي، وقال الراضي بهذا الخصوص وكذا الاعتراف بالجميل».

وذكر الراضي ببعض الحقائق التاريخية على ان المهدي بنبركة هو من أسس الاتحاد الوطني للقوات الشعبية وعبد الرحيم بوعبيد هو من ضمن استمرار الحزب في حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية. وسجل في السياق ذاته على ان المهدي كان مربيا قبل أن يكون سياسيا حيث كان يحرص على تربية الشباب المغربي وتكوينه وأبرز مشروع شاهد على هذه الحقيقة مشروع طريق الوحدة الذي سهر على تنفيذه الشهيد المهدي بنبركة وذكر الراضي في هذا الإطار بقولة مشهورة للمهدي «تحتضنني الطريق والطريق تحتضنني».

كما سرد الراضي كيف تلقى الخبر في ذلك اليوم المشؤوم 29 أكتوبر 1965، حين تم توقيف المهدي في باريس من قبل رجال الأمن كأول مغربي يعد الأجهزة. تلقى الخبر وبلغ عبد الرحيم بذلك لكن سرعان ما سيعرفون أن الأمر يتعلق باختطاف في مساء نفس اليوم، وكيف أتابهم قلق وتخوف كبير على حياة الشهيد.

وتميز تخليد الذكرى الخمسينية لاختطاف الشهيد المهدي بن بركة، التي أحياها حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية تحت شعار» المهدي بن بركة: نصف قرن من الحظر المفروض على الحقيقة»، بمشاركة عدد من الناشطين الحقوقيين والجمعيات الذين استحضروا حالات الاختفاء التي لازالت بدورها عالقة، وطالبوا بانكشاف عن الحقيقة الكاملة بخصوص ملف اختفاء المهدي بن بركة، ومحاسبة المسؤولين عن ذلك من أجل التأسيس لعدالة انتقالية حقيقية بالمغرب.

وفي هذا السياق قال مصطفى المانوزي، رئيس المنتدى المغربي من أجل الحقيقة والإنصاف «إن قوة ورمزية ملف الشهيد المهدي بن بركة هي التي جعلت الحركة الحقوقية تجمع على إقرار يوم 29 أكتوبر يوما وطنيا للمختطف، موضحا في كلمة له بمناسبة الذكرى الخمسينية لاختطاف المهدي بن بركة، أن ملف الشهيد المهدي بن بركة لا يزال يراوح مكانه رغم مرور حوالي 50 سنة على واقعة اختطافه.

وأشار رئيس المنتدى المغربي من أجل الحقيقة والإنصاف إلى أنه سواء تعلق الأمر بالقضاء أو بهيئة الإنصاف والمصالحة فإن ملف الشهيد المهدي بن بركة، ظل عصيا على الحل وظلت الإرادة السياسية لفك لغز اختطافه غير متوفرة. وشدد المانوزي على أن المنتدى المغربي من أجل الحقيقة والإنصاف لن يمل من المطالبة بضرورة تحمل القضاء المغربي لمسؤولياته وتسهيل مأمورية قاضي التحقيق الفرنسي المكلف بالبحث في ملف الشهيد المهدي بن بركة.

وفي هذا الصدد، شدد رئيس المنتدى المغربي من أجل الحقيقة والإنصاف على ضرورة التزيل الديمقراطي للدستور، ومواكبة مراجعة المنظومة القانونية الوطنية حتى تتضمن التجريد المنصوص عليه في الدستور للاختفاء القسري والاعتقال التعسفي والتعذيب.

وأكد المانوزي على ضرورة تنزيل مصادقة المغرب على البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية مناهضة التعذيب، بإنشاء آلية وطنية لمناهضة التعذيب ذات مصداقية ومقبولة من طرف مكونات الحركة الحقوقية.

وطالب رئيس المنتدى المغربي من أجل الحقيقة والإنصاف بضرورة إرفاق مصادقة المغرب باتفاقية الاختفاء القسري، بالتصريح باعتراف الدولة المغربية باختصاص اللجنة الأممية المعنية بالاختفاء القسري بتلقي وبحث البلاغات التي تتلقاها من أفراد أو بالنيابة عن أفراد مغاربة وفق المادة 31 من الاتفاقية المذكورة من أجل منح هذه المصادقة كافة الضمانات لتفعيلها داخليا.

وأكد المانوزي على ضرورة إلغاء عقوبة الإعدام، والمصادقة على نظام روما، والقطع مع التدخلات العشيقة ضد الاحتجاجات السلمية ووضع إستراتيجية وطنية للحد من الإفلات من العقاب، ووضع السياسات الأمنية على أسس من الحكامة الأمنية.

ومن جانبه، توقف عبد الإله بن عبد السلام، نائب رئيس الجمعية المغربية لحقوق الإنسان عند الإصرار المستمر للدولة المغربية على أن تظل حقيقة اختطاف واغتيال المهدي بن بركة مقبرة، مجددا في هذا السياق مطالبة الجمعية بالحقيقة الرسمية لما جرى، بل يؤكد بن عبد السلام « يجب تحديد المسؤوليات الفردية والمؤسساتية وإعمال العدالة التي لا محيد عنها».

وأشارت الجمعية المغربية لحقوق الإنسان إلى أن تورط فرنسا وأمريكا والكيان الصهيوني ثابت وهو بخرج من جهة موضوع استمرار طمس الحقيقة عندما يتعلق الأمر بالأقوياء» موضحة أن السلطات الفرنسية التي لم تقرر بعد نصف قرن، رفع السر كاملا عن الوثائق المتعلقة بالملف، تقحم المسؤولية الأساسية في ذلك، مشيرة في الآن ذاته إلى أن الاستمرار في التستر على الحقيقة يساهم في إفلات عدد من المسؤولين من العقاب بعد وفاتهم.

وقال بن عبد السلام في كلمة الجمعية المغربية لحقوق الإنسان «لقد مرت الآن على انتهاء اشغال هيئة الإنصاف والمصالحة حوالي عشر سنوات، ولازال المجلس الوطني لحقوق الإنسان والجهات الحكومية المعنية والتي أوكل إليها أمر مواصلة البحث والتحري في الملفات العالقة، وأبرزها ملف الشهيد المهدي بن بركة،وتفعيل كافة التوصيات وضمنها وضع إستراتيجية وطنية لمناهضة الإفلات من العقاب، لم نقدم للرأي العام ما يفيد التقدم في ذلك »

وشدد نائب رئيس الجمعية المغربية لحقوق الإنسان على ضرورة تصدي الديمقراطيين والديمقراطيات للمحاولات المتكررة التي تقوم بها عدد من الأجهزة وتشاركها فيها بعض وسائل الإعلام للنيل من الشهيد المهدي بنبركة في محاولة بائسة منها لإتلاف الذاكرة الحية للشعب المغربي.

ومن جانبها أعلنت الحصيلة المغربية للدفاع عن حقوق الإنسان، وهي تخلد ذكرى اختطاف الشهيد المهدي بنبركة، تضامنها مع عائلات المختطفين مجهولي المصير، ودعمها لنضالهم المتواصل.

واستنكر رئيس العصبة المغربية للدفاع عن حقوق الإنسان عبد الرزاق بوغنبور تعامل الدولة المغربية في تنفيذ التزاماتها بخصوص ملف الاختفاء القسري.

وطالبت العصبة المغربية للدفاع عن حقوق الإنسان، السلطات المغربية بتقديم كافة النتائج للرأي العام الوطني والدولي، بخصوص الحقيقة الكاملة عن الحالات التي أبقت، هيئة الإنصاف والمصالحة، التحريات مفتوحة بشأنها.

وشددت على ضرورة وضع حد للإفلات من العقاب بالنسبة للمسؤولين عن جرائم الاختطاف، ماضيا وحاضرا، إقرارا بمتطلبات دولة الحق والقانون.. وكذا الاستجابة الفورية لمطالب ضحايا الاختفاء القسري المفرج عنهم المرتبطة بحقهم في الإدماج في التسوية الإدارية والاجتماعية لأوضاعهم.

واعتبر بوبكر لاركو، رئيس المنظمة المغربية لحقوق الإنسان أن ثمة أسئلة لا تزال لم يتم الإجابة عنها إلى الآن ويصفة أساسية، سبق وأثارتها المنظمة في مذكرة لها سنة 2007 حول جريمة اختطاف المهدي بنبركة وجهتها إلى كل من الوزير الأول المغربي ونظيره الفرنسي.

وأشار رئيس المنظمة المغربية لحقوق الإنسان إلى أسئلة المذكرة التي ظلت عالقة، أسئلة تروم الإجابة عن تساؤلات من قبيل « ماهي ظروف الاختطاف والاعتقال، كيف تم الاغتيال، من هم المسؤولون عن ذلك،من نفذ الجريمة، وأين وضعت جثة المختطف؟.

وفي هذا السياق، قال بوبكر لاركو إن المنظمة المغربية لحقوق الإنسان، تسجل تعهد المجلس الوطني لحقوق الإنسان، بأن يطلع العائلة الصغيرة للمهدي بن بركة وعائلته الكبيرة السياسية، على تقرير شامل حول الاختفاء القسري قبل متم شهر دجنبر المقبل.

ودعت المنظمة المغربية لحقوق الإنسان، السلطات الفرنسية لرفع السرية عن الوثائق المتعلقة بالجريمة خاصة وأن إمكانية ذلك قد أصبحت متاحة بعد مرور ربع قرن على كل الوثائق.

وأكدت المنظمة المغربية لحقوق الإنسان على ضرورة البحث عن السبل الملائمة للانصاف في هذه القضية وكل الحالات العالقة وخلق آلية لمرافقة الحالات العالقة مع إعداد مقترحات في هذا الشأن.

وطالبت المنظمة المغربية لحقوق الإنسان، الحكومة المغربية بإخراج القانون التنظيمي الخاص بالمجلس الوطني لحقوق الإنسان للنهوض بمهامه الوطنية والدولية في ظروف وشروط ملائمة، مشيرة إلى أنه لا يمكن تكبيل يد مؤسسة وطنية تعنى بحقوق الإنسان.

وأعربت منظمة العفو الدولية - فرع المغرب بمناسبة الذكرى الخمسين للاختطاف القسري لزعيم المعارضة الشهيد المهدي بن بركة عن تضامنها المستمر مع عائلة الشهيد بن بركة ومنظمات حقوق الإنسان المغربية.

وطالب رئيس منظمة العفو الدولية ، فرع المغرب،محمد السكتاوي بتحقيق العدالة وكشف تفاصيل الحقيقة وجبر الضرر في ملف الشهيد بن بركة، وأهاب بالسلطات المغربية إبداء كامل أشكال التعاون مع التحقيقات الجارية حاليا بغية كشف النقاب عن الحقيقة ووضع حد لإفلات الجناة من العقاب.

كما نوهت منظمة العفو الدولية - فرع المغرب، علاوة على ذلك، بالواجبات المترتبة على كل من فرنسا والمغرب بصفتهما من الدول الأطراف في الاتفاقية الدولية الخاصة بحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، والتي تقتضي منهما الاستمرار في التحقيق إلى أن يتم توضيح كامل تفاصيل مصير ضحايا الاختفاء القسري.

واستحضرت الجمعيات المشاركة الحالات التي لازالت بدورها عالقة، وينطبق الأمر بالمناضلين الحسين المانوزي وعبد الحق الرويسي وسالم عبد اللطيف ووزان قاسم وعمر الوسولي ومحمد إسلامي وأنكولونيل الصالي، ومحمد عبابو، والصالحي المدني، وعمر الوسولي، وسالم عبد اللطيف، ومحمد بوفوس، وعبد الحميد الادريسي، ومحمد بن الطاهر الباعقيلي والذين لازالت حركة العائلات وضمنها عائلة الشهيد المهدي بن بنركة مستمرة في النضال من أجل إجلاء الحقيقة بشأنهم.

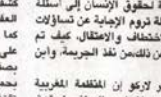

الراضي:
المهدي هو من أسس الاتحاد وعبد الرحيم هو من ضمن الاستمرارية

المانوزي:
لن نمل من المطالبة بضرورة تسهيل مأمورية القاضي الفرنسي المكلف بملف الشهيد

بن عبد السلام:
يجب تحديد المسؤوليات الفردية والمؤسساتية وإعمال العدالة في هذا الملف

السكتاوي:
نناشد فرنسا برفع السرية عن الوثائق التي بحوزتها

بوغنبور:
لابد من وضع حد للإفلات من العقاب بالنسبة للمسؤولين في جرائم الاختطاف

لاركو:
نسجل تعهد المجلس الوطني بإصدار تقرير شامل عن الاختفاء القسري قبل متم دجنبر المقبل

بنكيران يتهم اليزمي بإثارة الفتنة ويدعوه إلى سحب توصية «الإرث»

الرباط - خديجة عليموسى

دعا عبد الإله بنكيران، رئيس الحكومة والأمين العام لحزب العدالة والتنمية، إدريس اليزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، إلى الاعتذار وسحب التوصية التي تطالب بالمساواة في الإرث، وذلك خلال برنامج خاص بثته قناة «ميدي 1 تي في» أول أمس.

وقال بنكيران إن «من يقول بذلك يريد أن يثير الفتنة، ويرغب في صب الزيت على النار، وعلى اليزمي سحب هذا الكلام والاعتذار»، مضيفا أنه ليس لديه مانع بأن يعبر اليزمي عن رأيه ويناقشه مع العلماء وتصدر فتوى، لكن أن يقوم بإصدار ذلك في توصية فهذا غير مقبول، موضحا أن المغرب ليس دارا خالية حتى يصبح اليزمي يفتي في الدين.

وأضاف بنكيران «إذا أراد اليزمي التعبير عن آرائه فليصدر جريدة، أما الآن فإنه مسؤول في هيئة للدولة، ونحن حريصون على استقرار المغرب».

من جهة أخرى، أكد بنكيران أنه لا يشكو من حزب الأصالة والمعاصرة لأن «أعضاءه مغاربة وليسوا أعداء»، بل من التحكم، حيث قال: «لا نشكو من حزب «البام»، كأشخاص بل كحزب أراد أن يتحكم في الواقع السياسي وأراد أن يجعل الأحزاب السياسية كلها رهن إشارته وفي خدمته وداخلة في برنامجه ومشروعه. إنه حزب أريك المسار السياسي».

وأضاف متسائلا: «كيف يمكن أن نشرح أن هذا الحزب حصل على 18 في المائة في انتخابات الغرف المهنية وحصل على 24 غرفة من أصل 35 غرفة وجاء في المرتبة الثانية في الانتخابات الجهوية (19 في المائة) وحصل على خمس جهات».

وأشار بنكيران إلى أن كل النتائج وصل إليها بـ«الضغط والتخويف»، وتساءل كيف فاز إلياس العماري برئاسة جهة طنجة تطوان الحسيمة، رغم أن أحزاب الأغلبية هي التي حصلت على الأغلبية في هذه الجهة، ونفس الشيء وقع في جهة بني ملال، قبل أن يجيب: «هناك ضغوط وربما أشياء أخرى».

تفاصيل ص 03

قال إنه لا يشكو من حزب الأصالة والمعاصرة بل من التحكم

بنكيران يتهم اليزمي بإثارة الفتنة ويدعوه إلى سحب توصية «الإرث»

الرباط
خديجة عليموسى

دعا عبد الإله بنكيران، رئيس الحكومة والأمين العام لحزب العدالة والتنمية، إدريس اليزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، إلى الاعتذار وسحب التوصية التي تطالب بالمساواة في الإرث، وذلك خلال برنامج خاص بثته قناة «ميدي 1 تي في» أول أمس.

وقال بنكيران إن « من يقول بذلك يريد أن يثير الفتنة، ويرغب في صب الزيت على النار، وعلى اليزمي سحب هذا الكلام والاعتذار»، مضيفا أنه ليس لديه مانع بأن يعبر اليزمي عن رأيه ويناقشه مع العلماء وتصدر فتوى، لكن أن يقوم بإصدار ذلك في توصية فهذا غير مقبول، يضيف بنكيران، موضحا أن المغرب ليس دارا خالية حتى يصبح اليزمي يفتي في الدين.

وأضاف بنكيران «إذا أراد اليزمي التعبير عن آرائه فليصدر جريدة، أما الآن فإنه مسؤول في هيئة للدولة، ونحن حريصون على استقرار المغرب».

من جهة أخرى، أكد بنكيران أنه لا يشكو من حزب الأصالة والمعاصرة لأن «أعضاءه مغاربة وليسوا أعداء»، بل من التحكم، حيث قال: «لا نشكو من حزب «البام»، كأشخاص بل كحزب أراد أن يتحكم في الواقع السياسي وأراد أن يجعل الأحزاب السياسية كلها رهن إشارته وفي خدمته وداخلة في برنامجه ومشروعه، إنه حزب أريك المسار السياسي».

وأضاف متسائلا: «كيف يمكن أن نشرح أن هذا الحزب حصل على 18 في المائة في انتخابات الغرف المهنية وحصل على 24 غرفة من أصل 35 غرفة وجاء في المرتبة الثانية في الانتخابات الجهوية (19 في المائة) وحصل على خمس جهات».

وأشار بنكيران إلى أن كل النتائج وصل إليها بـ«الضغط والتخويف»، وتساءل كيف فاز إلياس العماري برئاسة جهة طنجة تطوان الحسيمة، رغم أن أحزاب الأغلبية هي التي حصلت على الأغلبية في هذه الجهة، ونفس الشيء وقع في جهة بني ملال، قبل أن يجيب: «هناك ضغوط وربما أشياء أخرى».

وبخصوص الجدل حول رئاسة عبد العالي حامي الدين واعتذاره عن رئاسة الفريق، قال الأمين العام لحزب العدالة والتنمية: «منذ البداية كنت أريد سبيل الشيخي رئيسا للفريق على أن يكون حامي الدين في المكتب، غير أن أعضاء الأمانة العامة اختاروه رئيسا للفريق، وبعده أثيرت إشكاليات، فتحدثت إليه رفقة مصطفى الرميد، وزير العدل والحريات، فقرر الاعتذار عن رئاسة الفريق، ولم نضغط عليه». قبل أن يضيف «إن الحزب مرن ويعرف أن الوضع السياسي فيه ظروف ومعطيات وأشياء أخرى يجب أن نراعي».

وحول الخلاف الذي أثير حول صندوق التنمية القروية والمناطق الجبلية، أكد بنكيران أن علاقته بوزير الفلاحة والصيد البحري من أحسن العلاقات، وأن ما أحدث المشكل هو نزع اسم رئيس الحكومة كآمر للصرف. وأضاف أن «الوزير أخنوش قال لي إنه جاءني وشرح لي الموضوع، فسألته: هل قلت لك إني موافق؟، فأجاب أخنوش: نعم، فقلت له: انتهى الموضوع». وأكد بنكيران أن الأمانة العامة للحزب قررت أن تنهي هذا الموضوع وتغلقه.

اللائحة الجديدة للعفو ستضم عددا كبيرا من سجناء الأقاليم الصحراوية

جهات عليا تضع شروطا خاصة للاستفادة من العفو الملكي قبل ذكرى المسيرة الخضراء

جلال رفيق

كشف مصدر مطلع لـ«المساء» أن جهات عليا كانت وراء شروط خاصة أعلن عنها عبر مذكرة مصلحية صادرة عن مديرية الشؤون الجنائية والعفو للاستفادة من العفو الملكي بمناسبة ذكرى انطلاقة المسيرة الخضراء.

وحسب مصدر «المساء»، فإن من بين الشروط التي أعلنتها وزارة العدل، والتي تعتبر مثل ظروف التخفيف أو حالة العود وحسن السيرة والسلوك، أن يكون السجناء مصابين بأمراض مزمنة، إضافة إلى تحديد لائحة سجناء ينتمون إلى الأقاليم الصحراوية وتتوفر فيهم الشروط التي تبت فيها مديرية الشؤون الجنائية والعفو، والتي تحدد اللوائح الخاصة بالمستفيدين من العفو.

وحسب مصدر «المساء»، فإن مديرية الشؤون الجنائية والعفو تلقت نحو أكثر من 5 آلاف طلب، وسهرت على تهييء الملفات التي عرضت على لجنة العفو، وتمت دراستها من طرف اللجنة وتقديم مقترحات بشأنها.

وقال المصدر ذاته إن الطلبات المقدمة للعفو الملكي بمناسبة ذكرى المسيرة الخضراء تقدم بها مدانون ومقربون منهم، إضافة إلى هيئات أخرى كالمجلس الوطني لحقوق الإنسان، والمجلس الأعلى للسلطة القضائية.

واستثني من العفو، حسب مصدر «المساء»، المتهمون بارتكاب جرائم ضد قاصرين دون سن الـ 18، إضافة إلى مدانين بأحكام مع وقف التنفيذ، وآخرين أدينوا بأحكام متعلقة بجرائم في حالة عود قانوني، إضافة إلى متهمين بجرائم مرتبطة بقانون الأسلحة والذخائر والمتفجرات.

وجاءت شروط العفو الجديدة للمدانين بعقوبة غرامة مالية شرط أن يبرروا عدم قدرتهم المطلقة على تسديدها.

تتمة ص 03

جهات عليا تضع شروطا خاصة للاستفادة من العفو الملكي قبل ذكرى المسيرة الخضراء

جلال رفيق

تتمة (ص01)

واستثنت الشروط الجديدة جرائم العنف والاعتداء الجنسي، أو المنطوية على الفساد أو الرشوة أو اختلاس المال العام أو تزوير الانتخابات.

وقال مصدر «المساء» إن التعامل مع العفو الملكي الهدف منه استعماله كوسيلة لتدارك الأخطاء القضائية وإنهاء عقوبتها في الحال دون اللجوء إلى إجراءات معقدة تقتضيها إعادة النظر في الحكم. كما أنه قد يكون بهدف تشجيع المحكوم عليه لإصلاح سلوكه، بالرغم من وجود عدة آليات قانونية أخرى تسمح ببلوغ هذه الغاية، كالإفراج المقيد بشروط مضيفا أن العفو لا يمحو الجريمة والإدانة الصادرة بخصوصها، بل لا يؤثر فقط إلا في العقوبة.

الملف الأسبوعي
14 13 12 11
قضايا الهوية.. عندما يلعب دعاة الحداثة بالنار

قضايا الهوية.. عندما يلعب دعاة الحداثة بالنار

(كريم فزازي)

محمد أحداد

في الكثير من المرات كانت بعض القضايا أن تفضي إلى اصطدامات حادة بين مكونات المجتمع المغربي، خاصة عندما يتعلق الأمر بقضايا دينية وثقافية ذات ميسم هوياتي. حدث ذلك في النقاش حول مدونة الأسرة، وقضية الإجهاض، واقتسام الإرث بين الرجل والمرأة... ولم يكن الجدل لينتهي لولا تدخل الملك للتخفيف من حدة التوترات التي نشأت على هامش النقاش بين تيارات وحساسيات تمثل بالأساس التيارين الحداثي والمحافظ.

هذه القضايا ظلت دائما مقترنة بتوجهات تذكيها أحزاب سياسية ذات مشارب مختلفة، فتارة توظف هذه القضايا في التدافع السياسي وتارة أخرى تتحول إلى مشتل خصيب لاستنبات صراعات سياسية بلبوس هوياتي.

الهوية مفهوم يتحرك، وغير قابل للتحديد في عصر تتطور فيه وسائل التطور التكنولوجي بشكل متسارع، وهذا التطور لم يكن يوما قابلا للمحاصرة أو التقزيم كما كان يردد ميشيل فوكو دائما ولذلك كان من الطبيعي أن تستعر نقاشات عنيفة مادامت أن عناصر الهوية لاسيما الجانب الديني منها تتحكم في أغلبها وتوجهها أينما شاءت.

في كل اللحظات العصيبة التي قسمت المجتمع المغربي إلى فسطاطين كبيرين كان هناك تياران كبيران: الأول يدافع عن النص القطعي وعن كتب التراث، والثاني يحمل مشعل الحداثة وإعمال الاجتهاد. بين التيارين صراعات عنيفة تمتد جذورها إلى الثمانينات والتسعينيات من القرن الماضي حينما تحولت الجامعة المغربية إلى ساحة اقتتال بين المكونات اليسارية والإسلامية، لكن أقواها وأكثرها شراسة على الإطلاق هي تلك التي دارت حول ملف مدونة الأسرة والخطة الوطنية لإدماج المرأة، إذ حشد التيارات المتصارعة حواريبها في كل من البيضاء والرباط لحسم المعركة في الشارع.

وبينما يؤكد عالم الاجتماع علي الشعباني أن هذه النقاشات لا يمكن أن تؤدي أبدا إلى حروب أهلية أو اصطدامات دموية بالنظر إلى طبيعة المجتمع المغربي الميال إلى المهادنة، فإن توظيف قاموس السب والتجريح يفسح المجال أمام كل الاحتمالات الممكنة.

«المساء» تعيد تركيب أهم القضايا التي شكلت «عود ثقاب» قابل للاشتعال في كل لحظة في مقدمتها مدونة الأسرة والخط الأمازيغي والإجهاض، وتكشف تفاصيل جديدة حول خلفيات الصراع ومآلاته ودور المؤسسة الملكية الحاسم في التحكيم لإيجاد صيغة وسطى بين «المتناحرين».

توصية الإرث.. بالون اختبار جديد من دعاة الحداثة

مجلس اليزمي في قفص الاتهام ورد غير مسبوق من المحافظين

"طفلة الأسابيع الماضية، كان الحدث الأبرز في الساحة السياسية والحقوقية أيضا هو تقديم المجلس الوطني لحقوق الإنسان تقريرا حول تحقيق مبدأ المناصفة في المغرب ورغم أن التقرير حمل في طياته انتقادات قاسية للحكومة وللفاعل السياسي بسبب استبعاد النساء من تسيير الشأن العام في كل دواليبه فإن توصية يعبئها الإرث غيارا كليفا، وجعلت الأحزاب السياسية والحركات النسائية تعيش حالة من الغليان، وتقصد توصية توزيع الإرث بشكل متساو بين الرجل والمرأة.

ولئن كان النقاش حول توزيع الإرث ليس جديدا، فإنه بدا هذه المرة أكثر عمقا وأكثر توظيفا لمصطلحات الاتهامات المباشرة، وإذا استثنينا دعوة صريحة تقدم بها عبد الرحيم الشيخي، رئيس حركة التوحيد والإصلاح، الجناح الدعوي لحزب العدالة والتنمية، للحوار مع رفاق اليزمي، فإن باقي ردود الفعل اتسمت بالعنف واللغو.

فجأة، أصبح المجلس الوطني لحقوق الإنسان في قفص الاتهام، وعبر التيار المحافظ عن مواقف غير مسبوقة من المجلس، منها على سبيل المثال ما قاله عبد العزيز أفتاتي، النائب البرلماني عن حزب العدالة والتنمية، بأن توصية المجلس حول تقسيم الإرث تدم عن جهل بواقع الأسر المغربية الموسوم بالتراحم والتآزر، قبل أن يوجه مدفعيته الثقيلة نحو القائمين على المجلس متهما إياهم بخدمة أجندة من الدولة العميقة والخضوع للاستعمار الجديد الذي ترعاه الأمم المتحدة.

وإن كان رئيسها عبد الرحيم الشيخي، دعا المجلس إلى الحوار بالحجة، فإن أعضاء من داخلها انهمروا بمحاولة نشر الفتنة وإثارة موضوع ليس من أولويات المغاربة، بينما قال آخرون إن توقيت التوصية وتزامنها مع حركية سياسية بالمغرب يدفع إلى الريبة.

بعد أيام فقط على الإعلان عن التوصية، دافع إدريس لشكر، الكاتب الأول لحزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية عن مجلس اليزمي وعن حقه في إنهاء النقاش بين الجميع في مسألة تخضع للاجتهاد، علما أن موقف إدريس لشكر من قضية الإرث ليس جديدا، إذ سبق له أن انخرط في جدال عنيف مع بعض الأحزاب والدعاة وصل إلى حد تكفيره وإهدار دمه من طرف شيخ اسمه أبو النعيم.

في الوقت نفسه، أصدر حزب الأصالة والمعاصرة بيانا للمكتب السياسي يساند، بشكل لا يدع مجالا للشك، المجلس الوطني لحقوق الإنسان في توصيته بشأن تقسيم الإرث بالتساوي بين الرجل والمرأة ليدشن، بذلك، فصلا جديدا من فصول الصراع بينه وبين حزب العدالة والتنمية المناهض لتوصية المجلس.

بعيدا عن مواقف الأطراف السياسية، فإن عدم حسم المغرب في خياراته الهوياتية والاحتكام إلى التوافق في العديد من الملفات الحاسمة، جعل قضية مثل الإرث تعود إلى الواجهة من جديد، مع التأكيد أنه موضوع يحتاج إلى الحسم. المغرب يريد أن يؤسس لحداثة قوامها احترام حقوق الإنسان والالتزام بالمواثيق الدولية، لكنه في نفس الوقت لا يريد التفريط في المصادر الأساسية للتشريع وهي القرآن والسنة.

هنا بالتحديد وقع الخلل. المغرب، منذ بداية عهد الملك محمد السادس، نهج توجها جديدا موسوما بالانفتاح على المنظمات الحقوقية، وملزما كل سنة أن يقدم حصيلة الحقوقية في الكثير من المنابر، وملزما أيضا أن يحترم التزاماته أمام المنتظم الدولي خاصة أنه لا يريد أن يكسر نقطا بصورة مجانية في صراعه حول قضية الصحراء المغربية. إنها ورقة حقوقية وسياسية في الآن نفسه، ولذلك بقيت القضايا الهوياتية مناجزة بين هاتين الثنائيتين لمدة طويلة، لكن إلى متى ستبقى هذه الصيغة كافية لتجنب ما حدث مؤخرا حول قضية الإرث.

من جهة أخرى، تعرف الدولة أن التيار المحافظ في المغرب لديه قوته ونفوذه في الشارع. وقد اختبرت هذا النفوذ في محطات كثيرة، لاسيما في إعداد فصول مدونة الأسرة، ومن ثم لا يمكن أن تغامر أو تذهب إلى أبعد مدى في حسم الملفات ذات الصلة بالهوية المغربية.

سنت الانتخابات الأخيرة أن حزب العدالة والتنمية فاز بأغلبية المدن الكبرى وبنسب ساحقة، ولا غرابة أن تلتقط الدولة هذه الإشارة، وتفكر في أي قرار قد يزيح عن سكة المحافظة. سبق لنبيل بن عبد الله، الأمين العام لحزب التقدم والاشتراكية أن قال إنه لا ينبغي الخوف من حزب العدالة والتنمية، حينما سئل عن رأيه في موضوع الأمازيغية. يقول بن عبد الله في حوار سابق مع «المساء»: «كلما وصلنا إلى نقطة تشكل مصدر خلاف مذهبي وفكري أو ثقافي، نؤجل الموضوع إلى حين التوافق على صيغ وسطى لا تجرح أيا من الطرفين شريطة تقديمهما بما يجب تقديمه من تنازلات لكن القضايا الخلافية كانت قليلة جدا، بالمقارنة مع القضايا التي حدث بشأنها التوافق، بالإضافة إلى جو الثقة، وحس المسؤولية، والوفاء بالالتزامات».

يريد زعيم الشيوعيين المغاربة القول إن حزب العدالة والتنمية أصبح حزبا سياسيا حقيقيا، بمعنى أنه يتفاوض ويتنازل في قضايا حساسة، لكن هل هذا التطمين كاف بالنسبة للدولة؟

ما حدث من حبس ببيض، بخصوص توصية المجلس الوطني لحقوق الإنسان حول إقرار المناصفة التي سيحاسب عليها المغرب في المحافل الحقوقية العالمية، الآن، خمد قليلا النقاش حول تقسيم الإرث، لكنه نقاش قابل أن يتكرر بنفس السيناريو وبنفس التفاصيل تقريبا، ولا ننسى أن جهات كثيرة دعت إلى تحكيم ملكي في الموضوع رغم أن كل ما أشعل النقاش ليس إلا توصية في تقرير.

الدارجة في التعليم.. حينما نزل «العروي» من برجه لدحض أطروحة عيوش

دعوة عيوش بالون اختبار للفاعل الثقافي والسياسي لقياس مؤشر تقبل فكرة

قبل شهور من الآن، فاجأ نور الدين عيوش، رئيس مؤسسة زاكورة، الجميع حينما دعا إلى اعتماد الدارجة كلغة للتدريس في المرحلة الابتدائية. ولم تمض سوى ساعات قليلة حتى واجه عاصفة من الانتقادات الحادة قادها أساسا أعضاء من داخل حزب العدالة والتنمية، بل إن عبد الإله ابن كيران، رئيس الحكومة، شن هجوما عنيفا على صاحب وكالة شمس للإشهار متهما إياه بمحاولة نشر الفتنة.

عيوش قال في خرجات إعلامية متعددة إن الغرض من إثارة هذا النقاش هو استفزاز الفاعلين التربويين والمختصين في اللسانيات وعلوم التربية للمساهمة في نقاش حساس، لكن سرعان ما تبين أن عيوش لم يكن يتقصد من وراء هذا النقاش أن يسير في منحى تربوي محض. ففي دفاعه المستميت عن لغة التدريس قال إن التلميذ المغربي لم يعد قادرا على تحمل تناقضات المدرسة المغربية التي لا تدرس بلغة الشارع هنا، بالذات، تحولت القضية من نقاش تربوي كان من الممكن أن يحسم في مدرجات الجامعات وفي الحلقات الدراسية، إلى سجال عنيف موسوم بطابع هوياتي محض، كيف ذلك؟

ما كان نقاشا تربويا، صار الآن نقاشا ثقافيا انخرطت فيه جهات كثيرة: الأحزاب السياسية، وجمعيات المجتمع المدني، والمثقفون، والإسلاميون والحداثيون، والسلفيون والتقدميون. تبادل الطرفان اتهامات قاسية جدا، فالفريق الأول، الذي يقوده عيوش مسنودا ببعض الجمعيات والمثقفين، يقول إن التلميذ المغربي ما عاد يتحمل الشرخ الحاصل بين الشارع والمدرسة مستدلا بتجربته في مؤسسة زاكورة، فيما يدافع الفريق الثاني مسنودا بكل من أحزاب العدالة والتنمية والاستقلال إضافة إلى فئة واسعة من المثقفين عن اللغة العربية كلغة أساسية في التعليم الابتدائي.

والحال أن المواضعات التي كانت قائمة قبل أن يستعر هذا النقاش، بينت أن لغة التدريس لم تكن تشكل يوما هاجسا حقيقيا يستدعي كل هذا اللغط أمام الإسناد المغربي، إذ من الطبيعي أن يلجأ الأستاذ المغربي إلى الاستئناس بتعبيرات الدارجة المختلفة ولهجات اللغة الأمازيغية لشرح المتن المعرفي المكتوب باللغة العربية، وبالتالي، فهم الأمر من لدن مهاجمي عيوش، وقتئذ، وكان أحدا ما في مكان ما كان يمسك بحد السكين، ويستعمل عيوش فقط لجس النبض.

في هذا التوقيت بالذات كان المجلس الأعلى للتربية والتكوين منغمسا في نقاشات مصيرية حول وضعية التعليم بالمغرب التي اقتربت من «السكتة القلبية»، بعدل فشل المخطط الاستعجالي وكل خطط الإنقاذ، وبينما كان مفروضا على المجلس أن يحسم في الاختيارات الكبرى المؤرقة للمنظومة التعليمية في المغرب انقلب مسار النقاش بشكل جذري، حيث ازداد اقتناع المناهضين عن اللغة العربية بأن دعوات عيوش لم تكن بريئة.

نقل نور الدين عيوش، رئيس مؤسسة زاكورة، النقاش من صفحات التواصل الاجتماعي والصحف المكتوبة إلى مؤسسة استراتيجية عينها الملك، وعوض أن ينصب مجهود أعضاء المجلس على مناقشة معضلة اللغات الأجنبية وطرائق التدريس وإنقاذ التعليم المغربي من حالة الإفلاس، صارت اجتماعات المجلس ولجانه ساحة صراع حقيقي بين أعضاء مؤيدين لعيوش وبين أعضاء العدالة والتنمية والاستقلال وآخرين حول التدريس الدارجة من عدمه.

باحتدام السجال، تسربت إلى قاموس النقاش كلمات من مثل «الفتنة»، «التخريب الهوياتي»، «التدخل الاستعماري»، «جر المغرب إلى الوراء»، وهي كلها مصطلحات، وإن كانت لا تدل بشكل قطعي على صراع هوياتي، فإنها توحي بوجود مؤشراته، فإصلاح التعليم ليس مرتبطا بخيار تقني ديداكتيكي، بل بتوافقات ثقافية غالبا ما أفضت إلى اصطدامات واصطفافات حادة.

ارتفع إيقاع النقاش كثيرا، إثر قرار ناثر للمفكر المغربي عبد الله العروي إذا ما عرفنا الموقف المسبق للمفكر المغربي من وسائل الإعلام المغربية، التي اتهمها في «خواطر الصباح»، بالانغماس بالنميمة. العروي المفكر المتهم دائما بالانسلاخ عن الواقع يظهر في التلفزة ضد نور الدين عيوش للتناظر حول اعتماد الدارجة في التدريس الابتدائي، وفي خضم هذا التناظر، انقسم المجتمع المغربي إلى فسطاطين كبيرين، لكنه مال كثيرا إلى جهة الأطروحة التي دافع عنها العروي.

العروي لم يكن مجرد مفكر يعطي رأيه حول قضية محددة، بل كان يتحدث بلسان فئة واسعة من المجتمع المغربي رأت في اقتراح عيوش دعوة صريحة إلى إثارة الفتنة، واستدل صاحب «من ديوان السياسة»، بالأنثروبولوجيا والسوسيولوجيا والأبحاث المعاصرة حول لغة التدريس، ليقول لعيوش إن دعوتك متهافتة وغير مؤسسة على شيء وفي لحظة حاسمة من الحوار خاطب العروي عيوش في ما يشبه التحدي: اذا أعرف من يدافع عن هذه الأطروحة، وعدا انتقاده لبرامج اليونسكو لم يفصح العروي عن الذين يسندون عيوش في دعواه.

في تاريخ المغرب الحديث هناك أحداث كثيرة شهدت على انفصام وانقسام هوياتي بشأن لغة التدريس، وعلى الرغم من أن مخطط التعريب الذي سنه حزب الاستقلال لقي مباركة كبيرة من لدن ما يطلق عليها القوى الوطنية بتوافق مع القصر ساعتئذ، فإن شروطا كثيرة ساهمت في هذا التوافق المفخخ، منها أن الملك الراحل الحسن الثاني ضرب طوقا محكما على الثقافة الأمازيغية كاتما كل الأصوات الداعية إلى الاعتراف بها ومأسستها، ثم إن القوى الوطنية كانت تريد أن تقطع مع مقولة إن الاستعمار الثقافي ما يزال يحاصر المغرب حتى في لغته الأم.

لكن بعد ذلك، ستتقوى شوكة الهيئات المدنية الأمازيغية في الجامعة وفي الشارع، ليتأسس نقاش هوياتي حول مخطط التعريب، بدعوة الأمازيغيين إلى إلغائه بشكل كلي بداعي السعي إلى القضاء على الثقافة الأمازيغية ولم يلبث هذا السجال يشتعل أكثر بالغا أفقه الأقصى حينما بدأت الاتهامات تشير إلى حزب الاستقلال بكونه حزبا عروبيا يرغب في تفتيت وحدة الهوية المغربية.

وإذا كان المجلس الأعلى للتعليم قد حاول الابتعاد إلى أقصى درجة من الموضوع دون أن يدلي برأي صريح، فإن بقاء عيوش داخل هياكل المجلس لاشك أنه سيبقي الملف مفتوحا على جميع الاحتمالات الممكنة، لاسيما إذا كانت دعوة عيوش بالون اختبار للفاعل الثقافي والسياسي لقياس مؤشر تقبل فكرة تغيير المناهج الدراسية بشكل جذري.

مادام عيوش يتوفر على مؤسسة اسمها «زاكورة»، يدرس فيها أبناء هذا الشعب دون أن ينبهه أحد إلى أنه يشذ عن القاعدة، ولا يلتزم بالمقرر الرسمي للدولة، ومادام أعضاء العدالة والتنمية والحركة الإسلامية ومعها الأحزاب السياسية والتيارات الثقافية تعتبر أن الدعوة إلى إقرار الدارجة دعوة استعمارية محضة، فإن «برميل البارود» مرشح للانفجار في كل لحظة.

كان بالإمكان أن تستثمر مناظرة العروي وعيوش للتأسيس لثقافة جديدة تؤمن بالحوار، وكان المجال مفتوحا للحسم، ولو بشكل نسبي، في نقاش هوياتي قبل أن يصير موضع تدافع عنيف في المستقبل.

قال إن الإعلام أضحى عامة جـــــــــــزءا من القضية الدائرة لا مخبرا عنها

الرامي: غالبا ما يضفي الإعلام الكثير مـــــــن البلبلة على القضايا الهوياتية دون الحسم فيها

عبد الوهاب الرامي
أستاذ بالمعهد العالي للإعلام والاتصال

– في الكثير من القضايا الهوياتية كان الإعلام في طليعة القضايات التي امتنشت النقاشات المتعلقة بها. هل يمكن القول إنه عامل محفز نحو إيجاد صيغة توافق وسطى أم يفضي إلى ترجيح كفة طرف على آخر؟

● **كل شيء يمس الهوية يصبح مثار جدل، لأن الهوية مسكن الإنسان وعنوانه. واختزالا، الهوية خيار حياة وللهوية تمظهرات خارجية تتبدى في اللباس واللغة وطريقة تدبير المعيش اليومي، إلخ.**

ومسألة الهوية معقدة، فقد تقوم هويات على عناصر متناقضة، فتدافع عن تناقضاتها تحت مبرر التوفيق بين القديم والجديد. كما أن هناك هويات يكون الدين عاملا حاسما في تحديدها كما هو الحال في المجتمعات العربية الإسلامية، وهويات عابرة للحدود وربما للقارات، إلخ. ومع سطوة التكنولوجيات الجديدة للإعلام والاتصال، ظهرت هويات افتراضية، بخصائص جديدة.

وغالبا ما تتشكل الهوية تحت ما يمكن تسميته «إكراه الهوياتي» بفعل سيرورة تاريخية ما تتحت ملامح الهوية. فالاستعمار الفرنسي، مثلا، منح المغرب والجزائر وتونس ملامح هوية تختلف عن بلدان الشرق العربي.

ولا بد من التأكيد على أن الدافع السياسي يرتهن في جزء كبير منه بمسألة الهوية، لدرجة يمكن القول معها إن الإيديولوجيات السياسية تعبر قبل كل شيء عن موقف من الهوية الجامعة أو الجمعية التي تسعى الأحزاب والانتظمة إلى تحقيقها. ويمكن النظر عامة إلى الهوية وفق تموقعها على خط خيارات ينطلق عموما من الأصولية المتشددة إلى الحداثة أو التيبرالية الفائقة.

ويمكن مبدئيا تلاعلام أن ينتج خطابا هوياتيا إدماجيا، دون سحق تعبيرات «الأقليات الهوياتية»، في إطار مقاربة مبنية على التنوع. لكنني أرى في الواقع أن وسائل الإعلام في المغرب تعبر أكثر عن وجود خيارات مختلفة للهوية وقد تصل هذه الخيارات إلى درجة التناقض خاصة في القضايا التي يطرح فيها الدين كمحدد هوياتي. وهو ما يعني أن الموقف من الدين والتفاعل معه اجتماعيا يشكل عنصرا أساسيا وحاسما في تصور الهوية في بلدان العالم العربي الإسلامي، ومنها المغرب. ويعتبر تالوث الدين، المرأة، واللغة من بين أبرز العناصر التي يتمحور حولها النقاش بشان مسالة الهوية في المغرب، والذي تختلف في تاويله وسائل الإعلام بالنظر إلى حساسياتها، وخطوط تحريرها، وتصوراتها للمشاريع المجتمعية الأفضل.

> مسألة الهوية معقدة، فقد تقوم هويات على عناصر متناقضة، فتدافع عن تناقضاتها تحت مبرر التوفيق بين القديم والجديد

– في النقاش الخاص بامتداد الدارجة في التدريس، بادرت الفتاة الثائرة إلى تنظيم مناظرة بين المريني وعيوش. هل تعتقد أن هذه المبادرة النادرة يمكن أن تحسم نقاشا عميقا ينتمي أصلا إلى الهوية المغربية؟

● **المناظرات الإعلامية هي في نفس الآن مجس لنبض المجتمع حول الخيارات الهوياتية الممكنة والأفضل. ومن الأدوار المركزية لوسائل الإعلام تربية المواطنين على التساؤل حول الهوية إذ ليس هناك هوية جامدة أو سكونية. كل الهويات متحركة، لأنها مقترنة بخيارات متحولة قد يتم الوعي بها أو تظل مضمرة. فالحروب، والتأويلات المختلفة للدين، ونظم الحكم، ومناهج التربية، والانخراط في المجتمع العالمي أو رسم حدود**

معه، والنظام الاقتصادي الاجتماعي، كلها عوامل تفرض تحولا في الهوية الأصلية. وما نسميه «صراع الأجيال» هو تعبير فصيح عن تحرك الهوية على مستوى الجيل الواحد، فما بالك بالحقب الزمنية الطويلة؟

نعم النقاش الإعلامي حول الهوية جيد في حد ذاته، لكنه يجب أن يكون مؤطرا بعناية، وينطلق من مرتكزات واضحة. وكثيرا ما نرى أن النقاش الإعلامي حول الهوية يفضي كثيرا من البلبلة على المواضيع المطروقة دون أن يحسم فيها. لأن الصحفيين غير متشبعين بأدبيات التنوع، وينحيزون بسرعة لطرف من الأطراف المشاركة في النقاش الدائر.

– ظل الإعلام دائما في دائرة الاتهامات، إذ هناك من يتهم بتبسيط نقاش هوياتي عميق، ومن يرى فيه محرضا نحو تبني أطروحة دون غيرها. إلى أي مدى قد تكون هذه الاتهامات مسببة؟

● **بشكل عام ما تقولونه صحيح، مع أنه لا يمكن أن ننسى أن وسائل الإعلام تشتغل بتفاوت. النقاش الهوياتي ليس حكرا على وسيلة دون أخرى، لكن هل الصحفيين الذين يديرون النقاش حول الهوية ملمون بالإشكالات التي ترتبط بها؟ هل يدركون، مثلا، أوجه التفاعل بين الهوية الفردية والهوية الجمعية؟ هل يستطيعون معرفة ما إذا كانت هوية ما في أزمة أو لا؟ هل يستطيعون تمييز متى تتحول الهوية من طور التناغم مع الآخر إلى مقاومته، أو محاربته؟ هل يعرفون تداعيات الانكماش الهوياتي؟ هل يعون حتمية التنوع الهوياتي؟ إلخ. خلفية كهذه ضرورية ليكون النقاش الإعلامي حول الهوية سليما، مسترسلا، ومثمرا. ولا يتخذ ذريعة لضرب الآخر الحامل لمشاريع هوياتية مختلفة، عوض مناقشته في إطار تناظر إعلامي فكري.**

– في المرحلة التي سبقت ظهور ما يسمى بالصحافة المستقلة كانت الجرائد الحزبية الفضاء الوحيد لاحتضان نقاشات ذات طبيعة هوياتية مثل إلغاء عيد الأضحى، وقضية تعريب التعليم، إذ لم يكن متاحا لفئات واسعة تتموقع خارج الأحزاب أن تعبر عن آرائها. ألا تتفق معي بأن الغرب يحتي على المستوى الهوياتي ثمرة حملة إقصاء طويلة للحساسيات الممثلة للشعب الغربي؟

● **المغرب، كما باقي دول العالم، انتعشت فيه الصحافة المستقلة، وخاض تجربة الإعلام الإذاعي الخاص، وتوسعت فيه دائرة المواقع الإخبارية الرقمية، وأصبح المواطن البسيط قادرا، عن طريق شبكات التواصل الاجتماعي، على التعبير عن خياراته الهوياتية التي قد تختلف مع الخيارات الأخرى «المشروعة اجتماعيا»، بحكم الهوية المجتمعية الغالبة. والملاحظ في بنائية الهويات أن الهوية المجتمعية الغالبة تحاول طمس الهويات (الأصغر من حيث عدد المنتمين حولها) التي تتعارض معها.**

– وأظن أن ربط الهوية بالديمقراطية من المداخل الأساسية التي يجب تبنيها اليوم، حتى نحل إشكالات الصراع حول الهوية. والسؤال الأساسي هنا هو: ما هي ملامح الهوية المغربية التي قد تعرقل التقدم الديمقراطي والتنويري العام؟ وما هي تلك التي تساهم في تعزيز البناء الديمقراطي وتعتيق الرفاه؟

● **سؤال الهوية يطرح بحدة، اليوم، على كل بلدان العالم. ويجب على الإعلام أن ينتبه إلى تجارب الآخرين في التعامل مع الإشكالات الهوياتية، وأن ينفتح على كل الحساسيات بمنحها فرصة التعبير عن نفسها ضمن نقاش مجتمعي تنوعي إدماجي.**

– أسألك بشكل صريح: ألم يكن الإعلام عنصر تحريض وتأليب في قضية مدونة الأسرة على سبيل المثال؟

● **في قضية مدونة الأسرة كانت هناك منطلقات دينية لدى أطراف تختلف عن تصورات أطراف أخرى. وفي مواضيع ذات حساسية كبرى كموضوع مدونة الأسرة، خاصة أن الهوية تظل مرتبطة بشكل أساس بالدين في دول العالم العربي الإسلامي، كان منتظرا، بالنظر إلى انتمائها، أن تصطف وسائل الإعلام في المغرب إما في خانة أو في أخرى، بما يعني أن هذا الإعلام أضحى عامة جزءا من القضية الدائرة لا مخبرا عنها. دون أن ننسى، من جهة أخرى، أن لوسائل الإعلام الحق في إبداء رأيها في الموضوع من خلال أجناس الرأي التي تستثمرها في هذا الجانب.**

الخط الأمازيغي... معركة «كسر العظام» التي حسمت بصوت واحد

تفاصيل مثيرة عن تحكيم الملك في أول اختبار هوياتي لـ«إيركام»

في الحالات الطبيعية، دائما ما يكون الصراع الهوياتي مرتبطا بتيارين يحملان مشروعين متناقضين إما بالارتكاز على مرجعيات إيديولوجية أو ثقافية أو دينية. بيد أن الذي حصل في مخاض إنشاء المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية تجاوز كل محددات الصراع التقليدي ليصبح صراعا هوياتيا بين «حراس العربية» والأمازيغ. ثم صراعا بين المدافعين عن الأمازيغية أنفسهم، وبين المدافعين عن العربية أنفسهم.

اشتبكت منظلقات الصراع كثيرا، ففي البدء كان الأمر مقتصرا أساسا على الاعتراف باللغة الأمازيغية بعد عقود من الإقصاء والحصار في كل المجالات قبل أن يدخل الصراع منعطفا جديدا بالإعلان عن تأسيس المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية.

الملك كان مدركا أن الاعتراف بالأمازيغية مكونا حضاريا وثقافيا للشعب المغربي ليس بالأمر السهل لاسيما أن أجزاء من داخل الكتلة الديمقراطية الضامن للتناوب الديمقراطي كانت رافضة لذلك، وعلى هذا الأساس، دعا إلى عدم تسييس قضية ثقافية وجعلها مطية للتطاحن السياسي. نقرأ في الخطاب، «كما أننا نريد التأكيد على أن الأمازيغية، التي تمتد جذورها في أعماق تاريخ الشعب المغربي، هي ملك لكل المغاربة دون استثناء، وعلى أنه لا يمكن اتخاذ الأمازيغية مطية لخدمة أغراض سياسية، كيفما كانت طبيعتها. فقد ظل المغرب، عبر العصور، متميزا بالتحام سكانه، مهما كانت أصولهم ولهجاتهم، متشبثين بمقدساتهم ووحدة وطنهم، ومقاومتهم لكل غزو أجنبي أو محاولة للتفرقة».

حربا الاستقلال والعدالة والتنمية عبرا عن موقف واضح من الأمازيغية، إذ قال مولاي احمد الخليفة في تصريح شهير إن «الدعوة إلى مجتمع أمازيغي غريبي يحمل في أحشائه بذور التفرقة». على هذا الأساس، انطلق صراع يبدو في شكله لغويا محضا لكن في جوهره يمثل صراعا حضاريا وهوياتيا حقيقيا يضع الملك الجديد أمام محك حقيقي.

الهيئات المناهضة الأمازيغية رأت في الدعوات المناهضة للاعتراف بالأمازيغية إعلان حرب مكتمل الأركان، فصعدت من لهجتها وطفت إلى السطح لغة أكثر راديكالية من ذي قبل كـ«الغزو العربي والإسلامي للمغرب»، و«إبادة الأمازيغ من طرف العرب»، و«تعريب المغرب بقوة السيف». ولم تقتصر هذه اللغة تشتد بالصاخب مكونات من الحكومة وخارجها عن رفضها لصيغة الاعتراف بالأمازيغية.

وما إن خمدت معركة الاعتراف، حتى بدأت معركة جديدة أكثر شراسة تبادل فيها التياران الكبيران اتهامات غير مسبوقة، وتقصد معركة الحرف الأمازيغي التي لم تقسم فقط الفاعلين السياسيين والثقافيين المغاربة، بل زرعت إسفينا عميقا بين أعضاء المجلس الإداري للمعهد الملكي للثقافة الأمازيغية.

إن الحرف الذي يمكن حاليا من كتابة الأمازيغية وتدريسها بيسر، وبنسبة أقل من المعيقات البيداغوجية والتقنية، ويسمح باقتصاد أكبر في الوقت والجهد والمال، هو الحرف العالمي «اللاتيني»، وذلك للاعتبارات التالية:

- توفره على خصائص الكتابة العصرية المتلائمة مع التطور التقني والمعلوماتي الذي ينخرط فيه العالم.
- وجود تراكم علمي مهم في تدريس اللغة الأمازيغية منذ نهاية القرن التاسع عشر بالحرف العالمي.
- استعماله حاليا في العديد من الجامعات الدولية التي تدرّس الأمازيغية.
- فتحه آفاق التواصل بين الأمازيغيين في مختلف العالم.

لكل هذه الاعتبارات ندعو إلى إدراج هذا الحرف في التعليم العمومي وتقعيده ومعيرته كحرف رسمي للتدريس والكتابة».

كانت هذه الفقرات من بيان مكناس الشهير سنة 2002 لعدد كبير من الجمعيات الأمازيغية كافية لتؤجج صراعا عنيفا جدا حذا بكل من حزبي العدالة والتنمية والاستقلال إلى إعلان معركة الحرف معركة مجتمعية ووطنية «وكان حرف تيفيناغ ليس حرفا وطنيا، بقول أحمد عصيد الذي كان شاهدا على كل فصول الصراع حول «معركة الحرف».

ولأن المعركة أخذت أبعادا دولية، ووصلت الاتهامات حد التجريح والتخوين تدخل الملك محمد السادس ليطلب رأي المجلس الإداري للمعهد الملكي للثقافة الأمازيغية حول اعتماد الحرف الأمازيغي في الكتابة، حيث كان المعهد، في أول تحد حقيقي له، مجبرا على تفضيل اختيار واحد من بين ثلاث اختيارات هي: الحرف الأمازيغي تيفيناغ واللاتيني والعربي.

أحدث النقاش بين أعضاء المجلس الإداري للمعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، واستبعد بشكل تام خيار الحرف العربي. ليبقى في الأخير قرار متارجحا بين الحرفين اللاتيني وتيفيناغ. ولم تفلح كل المناظرات والسجالات في حسم الموضوع اهتدى أعضاء المجلس الإداري للمعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، الذي لم يالف مثل هذه السجالات، إلى اللجوء إلى التصويت لإقرار مقترح الرأي. وكانت النتيجة متقاربة جدا، حيث مالت الكفة

> انتهت معركة الاعتراف والخط الأمازيغي بأهل الخاسر، ومثلما حدث في باقي الملفات ذات البعد الهوياتي، ظل «حقل الألغام» نشيطا

لصالح حرف تيفيناغ بفارق صوت واحد.

رفع مقترح الرأي إلى الديوان الملكي، ولم يرد في حينها إلى أن استقبل مزيان بلفقيه والمعتصم قيادات من الأحزاب السياسية وعرضا عليهم الرأي الاستشاري للمعهد الملكي للثقافة الأمازيغية. الذي لا يعرفه كثيرون أن الملك محمد السادس بعث ببرقية تهنئة مؤرخة بتاريخ 10 فبراير إلى أعضاء المجلس الإداري للمعهد مثمنا عملهم ومنددا بالعمل الذي قاموا به، لكن من الناحية السياسية، يمكن قراءة التهنئة الملكية بكونها إطفاء لشرارة الغضب المشتعلة عند المدافعين عن الحرف اللاتيني علاوة على أنها جاءت للحفاظ على التوازن بين المتصارعين في المجلس، على حد تعبير أحمد عصيد.

وبينما راح أعضاء من المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية يؤسسون للسند العلمي والأكاديمي لحرف تيفيناغ أصدرت حركة التوحيد والإصلاح التي كان يترأسها أحمد الريسوني، بيانا ناريا ضد المعهد وأعضائه معتبرة ما حدث جنوحا عن الخط الوطني، مستنكرة النخلي عن الخط العربي مقابل حرف تيفيناغ.

مضت أكثر من 3 سنوات على تدخل الملك لحسم النقاش حول قضية الخط ليعود الجدل إلى نقطة الصفر بعدما أسس أعضاء ينتمي غالبيتهم إلى حزب الاستقلال لجمعية اللغة العربية، عبر بشكل صريح أن اعتماد خط تيفيناغ كان خطأ أقر الخط العربي ويمس بالهوية المغربية، ولم يعترف الائتلاف القائم إلى حدود الآن، بالخط الأمازيغي الذي أقره الملك بشأور مع أعضاء المجلس الإداري للمعهد الملكي للثقافة الأمازيغية.

هذا التصعيد الجديد جعل أعضاء من المجلس الإداري للمعهد يردون بقوة على الائتلاف الجديد، ويقولون إن قضية الخط الأمازيغي حسمت بشكل نهائي وبديمقراطي كذلك. منتحين أعضاء الائتلاف الذين نزعوا عن تيفيناغ صفة الخط المغربي أن يثبتوا بدليل واحد قاطع أنه متجذر في المغرب منذ ما يقارب 4000 عام.

انتهت معركة الاعتراف والخط الأمازيغي بأهل الخاسر، ومثلما حدث في باقي الملفات ذات البعد الهوياتي، ظل «حقل الألغام» نشيطا وسرعان ما تطايرت شظاياه في مرحلة الإعداد للدستور الجديد للمملكة سنة 2011. إذ حصل ما يشبه حالة الانقسام بين جميع المكونات حول اعتبار اللغة الأمازيغية لغة رسمية للبلاد. قبل أن تهتدي اللجنة إلى صيغة مخففة وناعمة «الأمازيغية لغة رسمية إلى جانب العربية». وقد رفض الإسلاميون بقوة ترسيم اللغة الأمازيغية مكتفين باعتبارها لغة وطنية، ومع ذلك، فإن الأمازيغية ما تزال قضية نثير الكثير من الجدل.

قال إن التحكيم الملكي يخفف من حدة بعض الصراعات وتنبأ بصعود أجيال جديدة أكثر تفهما لقضايا الهوية

الشعباني: الصراع حول الهوية في المغرب لن يؤدي إلى اصطدامات دموية أو أهلية

- هل ترى أن النقاشات المرتبطة بالهوية ستؤدي إلى اصطدامات بين المشاريع المتصارعة في المجتمع، بصيغة أخرى هل تشكل مواضيع الإجهاض واقتسام الإرث..أعواد ثقاب قد تشعل صدامات عنيفة؟

• لا أعتقد أن النقاشات الدائرة في المجتمع في الوقت الراهن يمكن أن تفضي إلى اصطدام بحمولته العنيفة، لأن تاريخ المغرب يثبت أن المجتمع يمتلك دائما مناعة ضد هذه الصدامات خلال الأزمات الحادة. صحيح أن المجتمع ينخرط في نقاشات تتسم في بعض الأحيان بالعنف، لكن لم تصل يوما إلى درجة الاصطدام المباشر، وغالبا ما تسود لغة الحكمة والحوار والبحث عن التوافق وهذه هي طبيعة تكوين المجتمع المغربي. وعلى هذا الأساس، لا أتوقع أن يكون هناك صراع مباشر بين التيارات والحساسيات المتناقضة في المجتمع، كما هو حاصل في بعض الدول الأخرى.

- غير أن النقاش الذي ساد خلال الفترة الماضية تميز بلغة حادة ورغبة مثل وصف المجلس الوطني لحقوق الإنسان باليد الاستعماري والتركيز، الا ترى أن لغة السباب تؤشر على صراع حامد بين المكونات المتصارعة أي بين التيار الحداثي والمحافظ؟

• العنف طبع لغة النقاش والسجال لسبب بسيط هو أن بعض القضايا تطرح في غير وقتها، ولذلك نجد بعض الحساسيات الفكرية والإيديولوجية في المجتمع المغربي غير مستعدة بناتا لتقبل أفكار تشبه الصعقات الكهربائية الفجائية، وبالتالي تبدو ردود الفعل طبيعية جدا وقد تصل كما أوضحت في السؤال إلى مستوى السباب والقذف والتجريح... هذه اللغة، في تقديري، يجب أن ينظر إليها بشكل عادي جدا، لأنها لا تمس طبيعة المجتمع المغربي غير الميال إلى الصدام، وما أود التأكيد عليه أن هذه الصدامات لن تفضي إلى حرب أهلية أو حروب مسلحة بين مكونات المجتمع المغربي، وأستبعد حدوث ذلك..

- لماذا نستبعد هذه الفرضية؟

• هناك عامل حاسم يجعلني أستبعد هذه الفرضية بشكل نهائي، لأن المؤسسة الملكية كانت دائما تقوم بدور التحكيم الذي خفف في محطات ولحظات كثيرة من حدة بعض الصدامات القوية، وقد كان هذا الدور محوريا وحاسما أثناء النقاش حول مدونة الأسرة والخطة الوطنية لإدماج المرأة. والمدونة الآن قابلة للتعديل وهي مشروع أرضية يمكن الاشتغال عليها في المستقبل، وقد كان هذا الدور بارزا أيضا أثناء بروز قضية الإجهاض إلى العلن. إذن، المؤسسة الملكية عامل أساس جنب المجتمع المغربي الكثير من الصدامات.

- في كل القضايا التي أثيرت بخصوص موضوع الهوية المغربية، كان ثمة تيار قوي يدعو إلى تأجيل النقاش حولها، هل ترى أن مثل هذا التأجيل سيزجح هذا الصدام في المستقبل؟

• لا أبدا، لأن هناك جيلا جديدا لديه قناعات جديدة ولديه مرونة كبيرة في التعامل مع القضايا التي تؤرقه. وهذه الأجيال الجديدة ستكون أكثر تفهما لبعض القضايا ومن ثم يسهل الحسم فيها، أما الحديث عن صراعات دموية في قضايا ذات الصلة بالهوية، فهو أمر مستبعد جدا. بمعنى آخر سينضج المجتمع بشكل كبير في السنوات المقبلة، مما سيؤدي إلى حل بعض القضايا المستعصية بطريقة سلسة جدا.

- تلك إن الأجيال القادمة تحمل قناعات مختلفة عن الأجيال السابقة، الشيء الذي يسمح بحل بعض القضايا بطريقة سلسة، هل معنى ذلك، أن التيار الدافع عن الحداثة سيصير أكثر قوة من التيار المحافظ الغالب الآن؟

• الحداثة بمعناها المتطور أي الحداثة التي ستتكيف مع العصر ومع قيم ومبادئ المجتمع المغربي، فليس من السهل كما يعتقد البعض، أن تحدث قطيعة حاسمة وفي مرة واحدة بين التقليد والمعاصرة والمحافظة والحداثة. أنا ضد القطائع ومع التطور التدريجي. دعني أسوق مثلا في هذا الباب، فالعلماء الذين ينتمون إلى المجالس العلمية، تجدهم حينما يسافرون لزيارة أبنائهم الذين يدرسون خارج المغرب يغيرون من طريقة لباسهم، فعوض الجلابة والطربوش، يلبسون الزي الأوربي ويقصدون الحلاق لتغيير قصة الشعر. تبدو هذه المظاهر بسيطة لدى البعض لكنها معبرة ودالة على وجود تغير في تفكير المجتمع المغربي. عليه، فالانتقال او التحول في المجتمع واردان، إذ يكفي التأكيد على أن أسلوب حياة المغاربة وطريقة تفكيرهم سنة 2015 لا تشبه في شيء ما كانت عليه مثلا في ستينيات أو سبعينيات القرن الماضي.

مشروع هيئة المناصفة.. التبخّر التدريجي لدستور 2011

منذ أن صادق المجلس الحكومي، المنعقد في تاريخ 19 مارس 2015، على مشروع القانون رقم 79.14 المتعلق بهيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز، مع إدخال بعض التعديلات عليه، ظل هذا المشروع يرقد داخل لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان في مجلس النواب، الأمر الذي يفسر الحذر الشديد الذي تتعاطى به المؤسسة التشريعية مع قضية المناصفة، التي رسم عنها التقرير الأخير للمجلس الوطني لحقوق الإنسان حول وضعية المساواة والمناصفة بالمغرب صورة قاتمة، فرغم تلك الجراة والنزعة الحقوقية التي تناولت بها وثيقة فاتح يوليوز 2011 مبدأي المساواة والمناصفة، فإن المنظومة التشريعية ظلت خجولة، ولم تعكس إرادة المشرع الدستوري. هكذا جاء مشروع القانون المتعلق بهيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز، ليضاف إلى مسلسل "التبخر التدريجي" لدستور 2011 بعد أربع سنوات من تبنيه، على حد تعبير تقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان المشار إليه.

وتقعيدا عليه، سنحاول من خلال هذه المقالة رصد بعض الاختلالات التشريعية التي حملها مشروع القانون رقم 79.14، المتعلق بهيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز، وذلك كالتالي:

أولا: إذا كانت الهيئة المحدثة بموجب القانون رقم 79.14، هيئة دستورية من منظور الفصل 19 من دستور فاتح يوليوز 2011، فإنها، من جانب آخر، تعد هيئة لادستورية من منظور الفصل 164 من دستور 2011، على اعتبار أن هذا الأخير يتحدث عن "الهيئة المكلفة بالمناصفة ومحاربة جميع أشكال التمييز"، وليس عن "هيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز" التي يتحدث عنها الفصل 19 من دستور 2011، وشتان بين لفظ "المحاربة" ولفظ "المكافحة"، الأمر الذي يجعلنا وكأننا أمام هيئتين دستوريتين!

ثانيا: أن مشروع القانون رقم 79.14 المتعلق بهيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز، لم يتصدّ لتعريف التمييز الذي عرفته المادة الأولى من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة لسنة 1979، التي صادق عليها المغرب ونشر مقتضياتها في الجريدة الرسمية ورفع بشأنها جميع تحفظاته، على أن "أي تفرقة أو استبعاد أو تقييد يتم على أساس الجنس، ويكون من آثاره أو أغراضه النيل من الاعتراف للمرأة، على أساس تساوي الرجل والمرأة بحقوق الإنسان والحريات الأساسية في الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية، أو في أي ميدان آخر، أو إبطال الاعتراف للمرأة بهذه الحقوق أو تمتعها بها وممارستها لها بغض النظر عن حالتها الزوجية"، وبالتالي كان على المشروع تحديد مفهوم التمييز، تفاديا لأي تأويلات سلبية لطبيعة العلاقة بين الرجل والمرأة؛

** سعيد موفوش**

ثالثا: أن المتامل في تركيبة هيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز، يلاحظ أنها لم تلتزم بمبدإ المناصفة، حيث لم يتم إفراد مقتضيات تحترم تمثيلية المرأة داخل هذه الهيئة التي تضمّ ستة عشر عضوا، تراعى في تعيينهم المروءة والتجربة والكفاءة (المادة الرابعة من المشروع)، دون أية إشارة إلى ضرورة احترام مبدإ المناصفة؛ فكيف، إذن، لهيئة دستورية عهد إليها المشرع بـ"التشجيع على إعمال مبادئ المساواة والمناصفة وعدم التمييز في مختلف مناحي الحياة العامة"، حسب المادة الثانية من المشروع، أن تخرق هذه المبادئ على مستوى تركيبتها؟ بالإضافة إلى ذلك، نسجّل غياب فعاليات المجتمع المدني المهتمة بقضايا المساواة والمناصفة في تأليف الهيئة، باستثناء ثلاثة أعضاء يمثلون جمعيات المجتمع المدني، يعين كل واحد منهم رئيس الحكومة ورئيس مجلس النواب ورئيس مجلس المستشارين. هكذا، فإن تمثيلية هؤلاء "الفاعلين المدنيين" في الهيئة لا جدوى منها، طالما أن الفاعل السياسي هو دوما من سيعين الفاعل المدني؛

رابعا: باستقراء مقتضيات المادة الثامنة من مشروع القانون رقم 79.14 المتعلق بهيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز، نستنتج أن اختصاصات مجلس الهيئة تنحصر في إبداء الرأي للحكومة أو البرلمان بشأن مشاريع القوانين، وتقديم الاقتراحات والتوصيات لهما، وإصدار تقارير موضوعاتية... كأننا أمام مكتب دراسات تابع للحكومة والبرلمان، وليس أمام هيئة دستورية جاءت لتنزيل الفصل 19 من دستور 2011؛

وبالتالي، فإن عدم تمتيع الهيئة بصفة التقاضي سيجعلها مؤسسة باهتة، شانها شأن تجربة المجالس الاستشارية البائدة، مع العلم بأن المجلس الوطني لحقوق الإنسان تقدّم، في مذكرة له، بتوصية تتعلق بـ"تمتيع الهيئة بصلاحيات التصدي التلقائي لحالات التمييز، وعرض القضايا أمام المحاكم". وبناء عليه، كان علي وأضعي مشروع القانون رقم 79.14 اعتماد انتداب ذي طبيعة شبه قضائية، ذلك أن مصطلح "هيئة" AUTORITÉ يحيل على مؤسسة باختصاصات شبه قضائية، تتجاوز مجرد دراسة الشكايات وإحالتها؛

خامسا: أن عدم تنصيص مشروع القانون رقم 79.14 على ضرورة خلق لجن جهوية لهيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز، يعتبر تكريسا لمنطق الدولة المركزية والبيروقراطية الإدارية، وخرقا لمبادئ الجهوية المتقدمة، وبالتالي فإن تبني المشروع لهذه المقاربة سيظهر محدوديتها في ما يتعلق بالقرب واستهداف السكان الأكثر تعرضا للتمييز وهدر حقوقهم، خاصة النساء والفتيات الأكثر فقرا.

*باحث بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بطنجة – جامعة عبد المالك السعدي

عدم تنصيص مشروع القانون رقم 79.14 على ضرورة خلق لجن جهوية لهيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز، يعتبر تكريسا لمنطق الدولة المركزية والبيروقراطية الإدارية، وخرقا لمبادئ الجهوية المتقدمة، وبالتالي فإن تبني المشروع لهذه المقاربة سيظهر محدوديتها في ما يتعلق بالقرب واستهداف السكان الأكثر تعرضا للتمييز وهدر حقوقهم، خاصة النساء والفتيات الأكثر فقرا

اغتيال بنبركة.. جريمة سياسية عمرها نصف قرن

أعد الملف
عبد المسكين الحموحي

جريمة سياسية تابى النسيان، وفي الوقت الذي ظنّ البعض أنها ستذوب تدريجيا كقطعة ثلج مع مرور الزمن، تحولت إلى كرة ثلج متدحرجة تزداد حجما وخطورة كلما قطعت مسافة إضافية في سفح الزمن.

التوصية القصيرة التي خلفتها هيئة الإنصاف والمصالحة قبل عشر سنوات، والقاضية بمواصلة البحث والتحري وكشف الحقيقة كاملة، تحولت إلى كابوس يقض مضجع المجلس الوطني لحقوق الإنسان، وريث الهيئة، وإلى بقعة سوداء في ثوب مشروع المصالحة وطي صفحة الماضي الذي نسجه «العهد الجديد».

تعقيدات أمنية وعسكرية داخلية وخارجية تجعل الملف كقنبلة موقوتة، تخشى الدولة الاقتراب منها أو فك خيوطها، وتمتدّ لتصل إلى عواصم دولية كبرى، وتدخل مكاتب وكالة الاستخبارات الأمريكية وأجهزة الموساد، وبالدرجة الأولى دواليب الدولة الفرنسية، حيث جرى تنفيذ الجريمة عام 1965، ويستمرّ التستّر عليها منذ ذلك الحين.

اكتمال نصف قرن على هذا الملف جعل الكثير من العيون تتطلع إلى ما ستحمله تلك الوثائق الرسمية الفرنسية التي ستصبح علنية بقوة القانون بعد مرور خمسين عاما، والبعض قرأ في تحرّكات عبد الرحمان اليوسفي، وحضوره إلى جانب الرئيس الفرنسي خلال زيارته طنجة حديثا، مؤشرا على التمهيد لكشف المستور. وفي انتظار ذلك، خرج المجلس الوطني لحقوق الإنسان، في الوقت بدل الضائع من ولايته، ليعد بنشر تقرير «شامل» حول هذا الملف ضمن مجموع الملفات العالقة من إرث هيئة الإنصاف والمصالحة.

«أخبار اليوم» تعيد تركيب عناصر القصة، وتجمع معطيات متناثرة بين شهود عاصروا المهدي، وتحقيقات تضمّنت نزراً يسيراً من الأسرار الواردة من فرنسا وتل أبيب أساسا، وتجيب عن سؤال: كيف تحوّل ملفّ اختطاف أشهر معارض للحسن الثاني إلى عبء ثقيل فوق ظهر دولة محمد السادس؟

أصعب ملفات سنوات الرصاص التي يكتوي بنارها عهد محمد السادس

جريمة دولة أم انقلاب على تقارب القصر واليساريين؟

جريمة سياسية اجتمعت لها «عصابات» دولتين عظيمتين: هما كل من فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية، وحلفاؤهن مغاربة ومخبرون صهاينة. أنهت أحلام رجل قصير القامة، ثاقب الذكاء، درس الرياضيات ودرّسها للمناضلين والأمراء، وراح يحل معادلات السياسة في الداخل والخارج، لينتهي به الأمر مختطفا في قلب عاصمة الأنوار، ومغتالا في الظلام دون جنازة ولا عزاء ولا قبر.

«اسمع اسمع يا القصر، المهدي ما عندو قبر»، هتفت حناجر جموع غفيرة من الشباب البائع في أرجاء إحدى أكبر القاعات السينمائية بالعاصمة الرباط مساء أول أمس، في حفل إحياء ذكرى مرور خمسين سنة من «الحظر على الحقيقة»، الذي أقامه حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية.

المشروع الذي كان الحزب يسعى إلى تحقيقه مع المهدي بنبركة قبل نصف قرن من الآن، أي التوافق على تقاسم السلطة، وتشكيل حكومة يقودها مناضلو الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، وحالت أحداث الاضطرابات التي انفجرت في 1965 وإعلان حالة الاستثناء «دونه» تحقق وإن بعد عقود طويلة بين الحسن الثاني ورفيق المهدي، الوزير الأول السابق عبد الرحمان اليوسفي. رحل الملك وبقي رفاق بنبركة في «الحكم»، وساهموا في انتقال هادئ للعرش، واستمروا في الحكومة لثلاث ولايات متتالية، تحملوا في اثنتين منها حقيبة العدل، وانخرطوا في مسلسل للعدالة الانتقالية قادته هيئة الإنصاف والمصالحة، لكن المهدي بقي مفقودا دون شهادة وفاة ولا قبر.

التقرير الختامي الذي سلّمته الهيئة، التي قادها الراحل إدريس بنزكري، جعل ملف المهدي ضمن قائمة لا ملفات عجزت عن حلّها. اكتفت الهيئة بالشكوى من عدم تعاون بعض الأجهزة والمؤسسات الأمنية والعسكرية في تقديم المعطيات الخاصة بهذا الملف، ورحلت مخلفة إرثا ثقيلا للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، المطالب باستكمال المهمة ومتابعة الملفات العالقة.

عشر سنوات مرّت حتى الآن، وكل ما تحقق هو وعود جديدة من المؤسسة الدستورية نفسها بتقديم تقرير مفصّل حول أشهر عملية اغتيال سياسي لمعارض مغربي في التاريخ الحديث. تقرير لا يبدو أنه سيتجاوز عتبة التذكير بأسباب العجز والفشل في الوصول إلى الحقيقة. «المجلس اختصاصاته وصلاحياته المحدودة والمعروفة، وأنا كنت قد طالبت منذ البداية بإخراج ما يحوزته من معطيات، وعدم إطالة أمد الانتظار، ورهن القضية بما سيفعله المجلس كما لو كنا مؤسسة حقيقية للتحقيق والتحري»، يقول أحد أعضاء المجلس، مضيفا أن «الحقيقة الكاملة لهذا الملف توجد بحوزة أطراف تحتاج إلى قرار سياسي، سواء في المغرب أو فرنسا».

صمود القضية طيلة نصف قرن من الزمن يعود لارتباطها بشخصية تجمع المؤرخون على أنها لرجل وطني، ابن الشعب، ذكي وبارع في تدبير التموقعات السياسية. كان يكبر الملك الراحل الحسن الثاني ببضع سنوات، جعلته يدرّسه مادة الرياضيات في المدرسة المولوية، ويكون أحد أبرز الشباب الذين كانوا يتسللون خلسة إلى القصر الملكي لربط الصلة بين السلطان محمد بن يوسف والوطنيين. رجل ارتبط اسمه بأول تجربة «برلمانية» للمغرب المستقل، حيث ترأس المجلس الوطني الاستشاري، وكان مهندس أول مشروع كبير يتمثل في طريق الوحدة، الذي أشرف على بنائه بواسطة أكثر من 10 آلاف شاب مغربي.

فلماذا بقيت روح المهدي بنبركة مخيّمة على مملكة محمد السادس بعد 16 عاما من رحيل الحسن الثاني؟ ما الذي يجعل هذا الاختطاف والاغتيال عصيين على دخول قالب الإنصاف وكشف الحقيقة؟ لماذا أقدم المغرب على فتح ملفات ماضيه السياسي الأكثر سوادا، واعترف بأكثر الانتهاكات وحشية وقسوة، وبقي ملف بنبركة عالقا؟ هل للأمر علاقة بامتداد خيوط القضية إلى دول عظمى، أم لأن أسماء بعض المتورطين في العملية مازالت تحرج المملكة، وتحول دون الكشف عن أحد أكثر الأسرار حساسية وخطورة؟

روح المهدي حاضرة

رفاق المهدي في الاتحاد الاشتراكي انقسموا هذا العام بين تظاهرتين تخليديتين، أولاهما نظمها حزب الاتحاد الاشتراكي مساء أول أمس بأحدى القاعات الكبرى للرباط، فيما خلق أحد رفاق المهدي وأبرز مهندسي تجربة التناوب التوافقي مع الملك الراحل الحسن الثاني، الوزير الأول السابق عبد الرحمان اليوسفي، الحدث بتحركه القوي وغير المسبوق لتخليد ذكرى مرور نصف قرن على هذا الاختطاف، وسط ترقب لما سينشره المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الأسابيع القليلة المقبلة حول هذا الملف. وبين هذا الحفل وذاك، تردد اسم المهدي مجددا في القاعة الكبرى للبرلمان، وحج عشرات المطالبين بقبر المهدي بنبركة إلى الساحة المقابلة لمقهى «لبب»، بالعاصمة الفرنسية باريس، حاملين الشموع والدموع والسؤال الخارق نفسه: ما هي حقيقة اختطاف بنبركة؟

لزوال الثلاثاء الأخير، ساد ترقب كبير أرجاء القاعة الكبرى لمجلس النواب التي شهدت قراءة الفاتحة على روح بنبركة، في انتظار السؤال الذي برمجه فريق الأصالة والمعاصرة في مواجهة وزير العدل والحريات مصطفى الرميد، ويتعلق بموضوع اختطاف الزعيم الاتحادي قبل خمسين عاما. النائب الشاب، المهدي بنسعيد، تولى طرح السؤال، حيث قال إن بنبركة شخصية وطنية، «تذكرنا كل يوم بأن مسلسل الإنصاف والمصالحة لم ينته بعد. المغرب قرر طي سنوات الرصاص، وأكثر من هذا تم تأسيس هيئة الإنصاف والمصالحة، وصدرت توصيات عنها تطالب بالحقيقة في قضية المهدي، لهذا لا بد من معرفة كل الحقيقة حول مصير كل المفقودين، ومسؤوليتنا جماعية أمام الذاكرة المشتركة».

الوزير أوضح أن القضية تناولتها هيئة الإنصاف والمصالحة، ولم تصل فيها إلى خبر يقين ضمن 66 حالة بقيت مجهولة المصير، وأوكلت إلى المجلس الوطني لحقوق الإنسان مهمة البحث في هذه الحالات، وهو ما انتهى إلى الكشف عن جميع الحالات إلا سبع، منها حالة بنبركة».

وأضاف الرميد أن المغرب حين أنشأ هيئة الإنصاف والمصالحة، «وصادق جلالة الملك على توصياتها، وأصبحت مرجعية لبعض الأحزاب، لا يبقى هناك موجب لمساءلة وزارة العدل، لأن الأمر لا يحل بالعدالة القضائية بل بالعدالة الانتقالية، وهي قد وضعت يدها على الملف، وبذلك فالوزارة تحتكم إلى الأبحاث والتحريات التي يقوم بها المجلس الذي هو الوريث الشرعي لهيئة الإنصاف والمصالحة».

وفيما عاد بنسعيد لمطالبة الرميد بالتنسيق مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان، وتحمل ما سماه المسؤولية السياسية، تدخلت النائبة الاتحادية رشيدة بنمسعود لتقول إن خمسين سنة مرت على استشهاد بنبركة،

«خمسون سنة من الانتظار الحارق والمؤلم للأسرتين الصغيرة والكبيرة، فيما عرف المغرب تحولات، بدءا من مسلسل المصالحات، الذي ينبغي تنويجه بالكشف عن الحقيقة كاملة بخصوص المهدي». وذكرت بنمسعود بأن حزب الاتحاد الاشتراكي تقدم بمذكرة إلى المجلس الوطني لحقوق الإنسان، «الذي نقدر الجهود التي يبذلها بخصوص هذا الملف وملفات أخرى»، وتطلع إلى أن يفي بوعده ويعلن تقريره في نهاية هذه السنة، وأن تتضافر الجهود لتوفير الإرادة السياسية لمعالجة هذا الملف».

حجر في حذاء المملكة

«مخلصون مخلصون، لبنبركة وبنجلون»، ردد شباب حزب الوردة في ليلة الاحتفاء بذكرى مرور نصف قرن على الاختفاء الغامض، متذكرين ماشهر عمليتي اغتيال سياسي في صفوف أسلافهم اليساريين، أي المهدي بنبركة والنقابي عمر بنجلون. هذا الأخير حظي على الأقل بـ«شرف» الجنازة والدفن بعد اغتياله الغامض المنسوب إلى متطرفين إسلاميين، فيما نشرت لابن أخيه، المناضل الراحل أحمد بنجلون، مقالة «رثاء» الأسبوع الماضي في جريدة «لوموند ديبلوماتيك»، قال فيها إن الموت لا يمكنه أن يمحو حياة «وجه بارز تصدى للاميريالية، ولم تسجل في حقه أي شائبة، وكان ضحية إحدى الجرائم السياسية الأكثر شهرة في القرن العشرين. الرجل الذي اختطف في باريس يوم 29 أكتوبر 1965، المعروف لدى السلطة الاستعمارية الفرنسية بـ«المحرض الخطير»، مازال يواصل اليوم حضوره على المسرح السياسي للمملكة الشريفة».

بلوغ قصة الاغتيال الغامض لبنبركة نصف قرن كامل جاء ليذكر بأن الاختفاء لم ينه وجود هذا المعارض، سواء في الداخل او الخارج. فطيلة العقود الخمسة الماضية، ظلت روحه حجرا في احذية الدول الاربع المعنية باختطافه، خاصة فرنسا الديمقراطية، والمغرب الطامح إلى الانتقال وطيّ صفحة سوداء من تاريخه. فبعد إصرار وزير العدل في اول حكومة لرفاق بنبركة من الاشتراكيين، عمر عزيمان، الذي تولى المنصب في حكومة عبد الرحمان اليوسفي، على رفض الاستجابة لمطلب الإنابة القضائية الذي تقدمت به العدالة الفرنسية لإجراء التحريات داخل المغرب، لم يحصل القاضي باتريك رامايل، الذي انتزع هذه الإنابة في عهد الوزير الاتحادي الراحل محمد بوزوبع، على اكثر من رفض السلطات المغربية، وتكتفها في تسهيل مهمته، إلى درجة ادعائها عدم معرفة عناوين الأشخاص الذين طلب استجوابهم.

واحد من أسرار الجمود الذي يتسم به هذا الملف، يتمثل في كون العملية الدولية المحكمة التي ادت إلى اختفاء بنبركة، تواصل مسارعة بعض المسؤولين الحاليين والسابقين في بعض الأجهزة الأمنية بالمغرب، حيث كانت الألعاب الأولمبية، التي احتضنتها العاصمة البريطانية لندن عام 2012، قد اعادت هذا الملف الحساس في العلاقات المغربية الفرنسية إلى الواجهة، بعد مطالبة قاض فرنسي السلطات البريطانية بتنفيذ مذكرة اعتقال كان قد اصدرها في حق الجنرال دو كور دارمي حسني بنسليمان، القائد العام للدرك الملكي، في إطار ملف اختطاف المعارض اليساري المهدي بنبركة.

واكدت مصادر قضائية بريطانية، حينها، وجود الجنرال بنسليمان داخل الأراضي البريطانية، بصفته رئيس اللجنة الوطنية الأولمبية المغربية، لكن المصادر القضائية نفسها أوضحت أن مذكرة الاعتقال، التي اصدرها القاضي رامايل عام 2007، فقدت قيمتها ومفعولها القانونيين بعد سنتين من ذلك، اي عام 2009، بقرار من وزير العدل الفرنسي، إلا أن القاضي المعني بها تمسك بقانونيتها، وطالب الدول التي تستقبل المسؤول العسكري المغربي بتنفيذها.

علاقة الجنرال المغربي بهذا الملف تعود إلى تاريخ تنفيذ الاختطاف، أي يوم التاسع والعشرين من أكتوبر 1965، حين قام العميل السابق للمخابرات الفرنسية، انطوان لوبيز، رفقة المدعو بوشسيس، بتنبيه المسؤولين المغاربة بنجاح عملية اختطاف/اغتيال المعارض المشاغب للحسن الثاني، وطلب تعليمات جديدة، فلم يكن على الطرف الآخر من المكالمة إلا الشاب حسني بنسليمان، حسب رواية لوبيز. فرغم أن فترة ما بعد دسترة المملكة (من 1962 إلى غاية 1967) تظل رسميا فترة فراغ في حياة حسني بنسليمان الدركي الناشئ، إلا أن هذا لم يمنع افتراض احتمال اطلاعه عما جرى في فيلا بوتشيس الشهيرة، والتي يحتمل أن يكون بنبركة قد لفظ انفاسه الأخيرة بين جدرانها. فقد كان حسني بنسليمان، خلال فترة ما بعد تفجر قضية المهدي بنبركة، ضابطا يتولى مسؤولية مفتش للقوات المساعدة، الجهاز الهامشي لآلة الأمنية، فيما يعتبر البعض أن بنسليمان كان مجرّد موظف بسيط في الجهاز الأمني الذي كان يديره الجنرال أوفقير، الذي كان يعتبر الرجل الأقوى في نظام الحسن الثاني، بعد اندلاع قضية المهدي بنبركة، أصدر القاضي لوي زولينجر مذكرة اعتقال في حق ثلاثة أشخاص، أولهم العربي الشتوكي الذي لم يكن يعرف أنه ميلود، المختار التوزني، ثم الثاني هو المرض "الحسوني"، والثالث هو عبد الحق العشعاشي. وقد قدم هذا القاضي أوصاف العشعاشي التي قد يكون حصل عليها من مومن الديوري، وهي أوصاف تنطبق على عبد الحق العشعاشي الذي كان طويل القامة ويضع نظارات ويدخن السيجار، وليس على شقيقه محمد دون أن يعني هذا براءة هذا الأخير من العملية.

ففي فترة تنفيذ عملية التخلص من المهدي بنبركة كان عبد الحق العشعاشي موجودا بهويته الحقيقية بفرنسا، وهو ما يعتبره البعض تهورا مجانيا منه، لأنه كان يتوفر على جوازات سفر فارغة في خزانته. ويتحدر عبد الحق العشعاشي من البورجوازية المحلية لمدينة وجدة، حيث كانت عائلته على صلة وثيقة باكبر العائلات الجزائرية، فيما كان والده يشتغل إلى جانب والد عبد العزيز بوتفليقة في سوق الجملة للخضر والفواكه. ويقول العميل السابق للمخابرات المغربية، أحمد البوخاري، إنه تعرف على الأخوين محمد وعبد الحق العشعاشي خلال فترة تدريب، وكانا حينها قد اشتهرا بنجاحهما في مهامهما بالمنطقة الشرقية التي يتحدران من عاصمتها وجدة منذ التحاقهما بسلك الشرطة، فكان اكبرهما، عبد الحق، ضابطا، فيما ظل الأصغر، محمد، برتبة كوميسير. وبفضل علاقاتهما بالمنطقة، كان الأخوان العشعاشي يجتهدان في تحرير التقارير عن أسرارها وأخبارها وتوجيهها إلى الإدارة العامة للأمن الوطني، لكان ذلك سبيل تسللهما سلم الأمن مغربي.

ثاني الأشخاص الثلاثة الذين ضُبطت بصماتهم في البيت الباريسي الذي احتجز فيه المهدي بنبركة بؤم المداومة في وزارة الداخلية، وصادف أن تلقى تلك المكالمة التي أجراها لوبيز طالبا الحديث إلى أوفقير.

هؤلاء هم أبرز المتهمين المغاربة باغتيال بنبركة

بُعد اختطافه، هو المرض "الحسوني" الذي يعتقد أن اسمه الحقيقي بوبكر الحسوني. هذا الأخير ينحدر من إحدى أكبر العائلات السلاوية، وقد طلب كل من أحمد الدليمي ومحمد أوفقير الاستعانة بخدماته في التخلص من معارض الحسن الثاني المهدي بنبركة، نظرا إلى تكوينه كممرض، إذ تولى تخدير المعارض اليساري بعيد اختطافه شلا لحركته بعد أن تولى عميل المخابرات الفرنسية أنطوان لوبيز، إرشاد الشرطيين الفرنسيين، لويس سوشون وروجير فواتو، الكلفان بـ"القبض" على بنبركة إلى مكان وجوده رفقة الطالب المغربي "الزموري" الذي سوف يُقتل فيما بعد.

الشخصية الثالثة، والتي تعتبر أكثر الشخصيات غموضا في ملف المهدي بنبركة، هي شخصية "العربي الشتوكي"، والذي يرجح أن إسمه الحقيقي المختار أو ميلود التوبزي. هذا الأخير كلف في البداية بمرافبة تحركات أعضاء جبهة التحرير الجزائرية القابعين بشرق المملكة، حيث أبان عن قدرة فائقة على الاختراق والذوبان وسط المنظمات السرية والقانونية، قبل أن تتم المناداة عليه للمشاركة في تأسيس الـ"الكاب1" سنة 1961، حيث قادته مواهبه الكبيرة إلى تولي رئاسة مصلحة العمليات التقنية، المعتمدة أساسا على أسلوب الاختراق والاستقطاب واقتحام المنازل... وهي المسؤولية التي تجعل اطلاعه على تفاصيل، بل صلوعه بشكل مباشر في عملية تصفية بنبركة بديهية. كما استفاد من دورات تدريبية في أجهزة بعض الدول الأوروبية والولايات المتحدة وإسرائيل. فكان عضو الوحدة الخاصة للعمليات بالكاب1 ورئيس مجموعة من 20 رجل مخابرات كلفت بعملية "بويا البشير" حسب البوخاري، ورافق جثة المهدي على متن الطائرة نحو مطار الرباط سلا.

العنوزي: اسألوا العسكر

المحامي والحقوقي، مصطفى المنوزي، يسارع إلى إشهار الورقة العسكرية في ملف بنبركة وباقي الملفات العالقة من سنوات الرصاص. المنوزي، أمام قاعة محكمة بالمطالبين بحقيقة اغتيال بنبركة مساء أول أمس، قال إنه ومنذ أسقطت المادة 7 من القانون المعروف بحصانة العسكريين، والتي كانت تعفي المتهمين من هذه الفئة من المسؤولية الجنائية، «فإنني أدعوكم إلى طرح المادة السادسة للإلغاء، لأنها تمنع العسكريين العاملين والمسرحين من الإدلاء بالحقائق التي يعرفونها». المنوزي أعاد إلى الأضواء قانونا كان هو أول نص تشريعي يوضع فوق مكتب عبد الإله بنكيران بعد توليه رئاسة أول حكومة في دستور 2011، والذي تضمن فصولا جديدة تربط المسؤولية بالمحاسبة، وترسخ أولوية حقوق الإنسان.

رئيس المنظمة المغربية لحقوق الإنسان الذي

> البشير بنبركة يركز كل تحركاته على الجانب المغربي، وهو النهج نفسه الذي يعتمده محامي العائلة بوتان، ولا يسألون فرنسا نهائيا علما أن هناك إمكانيات كبيرة للضغط داخل فرنسا وانتزاع أشياء كثيرة.

جثة المهدي سبب القطيعة بين الجنرال دوغول والحسن الثاني

الحسن الثاني والجنرال دوغول

لم يكن ممكنا قبولها أبدا. فبدون أدنى دليل اتهم على الفور وزيري في الداخلية... إني أرفض أن يتدخل أحد في شؤوننا. وعلى كل حال، فلو أني رضخت لرغبة الجنرال دوغول، لكن في قرارة نفسه أني لم أعد ابن محمد الخامس، لأنه كان عنيدا جدا وكان أبي كذلك. إذا كان العنيد هنا هو الجنرال دوغول، والمتحدث هو الراحل الحسن الثاني. فإن المناسبة مازالت حاضرة وتزورنا منذ شهر أكتوبر من كل سنة. اختطاف المهدي بنبركة. هذا الحادث الذي يسارع مصطفى السحيمي، صاحب كتاب دوغول والمغرب إلى جعلها لحظة فارقة لها ما بعدها وما قبلها. فالجنرال كان بالنسبة إلى الملك الراحل وجها أسطوريا يحظى بنصيب وافر من التقدير والاحترام، حسب السحيمي.

يذهب مصطفى السحيمي إلى أن شارل دوغول كان بمثابة مدرسة ثانية للحسن الثاني، بعد مدرسة محمد الخامس. وإن قدرا من الإستلهام طبع نهج الحسن الثاني في بناء دولته. لكن بوادر تباعد الرجلين سرعان ما طفت على السطح. وسرعان ما عبر الحسن الثاني بعيد اعتلائه العرش عن تفضيله الذي تحظى به الجزائر من لدن فرنسا. واحتاج الجنرال دوغول إلى المبادرة إلى سحب كامل قواته من قواعدها بالمغرب مباشرة بعد نقد الحسن الثاني العرش. واعتبر ذلك هدية لكسب الثقة رغم أن أجندة الانسحاب كانت تضع إيقاعا آخر لإخلاء القواعد.

وظلت العلاقات بين الرجلين وبين البلدين في مسارها الطبيعي. إلى أن تعرض المعارض الأول للعرش المهدي بنبركة لاختطاف فوق التراب الفرنسي، بمشاركة مغربية واضحة وتواطؤ بين من الأجهزة الفرنسية. وهو ما اعتبره محرر فرنسا طعنا من الخلف وتجاوزا لصلاحياته. لتنطلق التحقيق والمحاكمة التي استدعت دون تردد وزير داخلية الحسن الثاني، الجنرال أوفقير. ارفقها دوغول بخرجات إعلامية و سياسية نارية. "هناك بعض الأفراد الذين يعتبروننى غبيا"، يقول رئيس الجمهورية الخامسة في تصريح مرتبط بالحادث. "لكن أن يتوجه بلهجة عنيفة إلى عاهل تربطه به صداقة، فهذا ما لم استسغه، خاصة وأنه كان يمكن لي على مر السنين تقدير أخاصا، يقول الحسن الثاني". وكانت نتيجة هذا التراشق استدعاء الطرفين لسفرائهما وقطع جميع الاتصالات لمدة ثلاث سنوات، أي إلى أن رحل دوغول عن الإليزيه، وعن الوجود.

"ربما كان يتعين علىّ، وقد كنت الأصغر سنا والأقل أقدمية في الحكم، أن أقدم بمبادرة ما في هذا الشأن"، يقول الحسن الثاني الذي لم يزر فرنسا بعد قضية المهدي بنبركة إلا بعد وفاة الجنرال دوغول. إذ توجه إلى كولومبي وحده للترحم على قبره، حاملا ميدالية رفيق التحرير الممنوحة لوالده من طرف الجنرال.

تحدث بعد المنوزي أبو بكر لاركو، قال لـ«أخبار اليوم» إن هذا الملف يتعلق بقضية غامضة ومتشابكة بين عدة دول، «حيث إنها وقعت فوق التراب الفرنسي، وتورط فيها مسؤولون مغاربة، بالإضافة إلى طرفين دوليين آخرين منهما من ساعد لوجيستيكيا، هذا التعقيد هو الذي يجمّد الملف حتى الآن».

لاركو قال إنه «عندما نتحدث مع فرنسا تقول إنها لا تستطيع فتح أرشيفها، ورغم أنها خففت بعض الوثائق فإنها لا تفيد كثيرا. الآن نحن أمام لحظة مهمة، وهي مرور خمسين عاما على الاختطاف، وبالتالي، وجود وثائق مرت عليها خمسون سنة ويجب رفع السرية عنها بشكل قانوني». وأكد لاركو أن المغرب يحتفظ أيضا بدنوع من الغموض والممانعة، حيث وجدت هيئة الإنصاف والمصالحة صعوبة في ولوج أرشيف الديستي، وقالت ذلك في تقريرها الختامي».

في شهر مارس من العام 2013، صدر عن مجموعة العمل المكلفة بالاختفاء القسري، التابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة، تقرير جديد حول المغرب، طالب بإجراء بحث عن احتمال وجود جثامين مغاربة من ضحايا سنوات الرصاص في المكان المعروف بـ«النقطة الثالثة» (PF3)، والذي بدأت أشغال بناء مقر جديد للسفارة الأمريكية في المغرب بمحاذاته، بإشراف شخصي من وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة هيلاري كلينتون. الموقع، الذي كان أحد أماكن الاعتقال السري للمعارضين السياسيين خلال سنوات الرصاص، كان موضوع مطالب محققين فرنسيين في قضية المهدي بنبركة، بإجراء عملية بحث نظرا إلى وجود شكوك بدفن جثة المناضل اليساري الشهير، أو رأسه على الأقل، في هذا الموقع. وقد وجّه المحامي مصطفى المنوزي، حينها، رسالة إلى وزير العدل يطالبه فيها بالتحقيق في الموضوع، دون أن يتلقى أي رد. خطوة اعتبر المنوزي من خلالها أن التوصية الأممية الجديدة تفتح الباب أمام إعادة فتح هذا الملف، حيث بادر أيضا إلى مطالبة المجلس الوطني لحقوق الإنسان بالعودة إلى تولي تدبير هذا الملف.

فرنسا المتورطة تخفي الحقيقة

«هناك عدة عوامل تفسر جمود الملف، منها ما يرتبط بالجانب المغربي، الذي يغلق الباب من جانبه، ثم الجانب الفرنسي الذي "كايتفلا" عليناً، وكلما طرح الموضوع على أنظار الرأي العام وعد بكشف وثائق جديدة، ليتبين فيما بعد أنها وثائق محدودة لا تفيد شيئا»، يقول أحد الذين رافقوا المهدي بنبركة في السنوات الأخيرة قبل اختطافه بكل تفاصيلها، مفضلا عدم ذكر اسمه. المصدر أضاف أن «الأشياء المهمة والمعقدة عليها حصار كبير، وما يزيد في تعقيدها أن ابن المهدي، البشير بنبركة، يركز كل تحركاته على الجانب المغربي، وهو النهج نفسه الذي يعتمده محامي العائلة بوتان، ولا يسألون فرنسا نهائيا، علما أن هناك إمكانيات كبيرة للضغط داخل فرنسا وانتزاع أشياء كثيرة».

حديث المصدر الأخير يحيل على الشق الدولي، وخاصة الفرنسي، في عملية الاغتيال السياسي هذه، والتي تجعل الملف مرتبطا بأمن وصورة الدولة الفرنسية. هذه الأخيرة تحرص على عدم تلطيخ صورتها كدولة ديمقراطية وحامية للحقوق ومحترمة للقانون، وهو ما سيؤدي إليه حتما أي رفع للسرية عن وثائق تلك المرحلة.

«المرحلة المتصرمة بين التناوب المفروض فرضا سنة 1960، والتناوب الناتج عن اتفاق سنة 1998، لم تكن أبدا تعتبر مرحلة انتظار «النوبة». بل العكس هو الصحيح. فقد عرفت هذه الفترة صراعات ونضالات بقيادة حزبنا، حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، على مختلف الجبهات أدى فيها مناضلونا الثمن غاليا»، يقول الوزير الأول السابق عبد الرحمان اليوسفي في محاضرته الشهيرة بالعاصمة البلجيكية بروكسيل عام 2002. اليوسفي يضيف أنه «وخلال هذه المرحلة كذلك عاشت بلادنا بعض التطورات التي تخللتها من حين لآخر مشاريع لتحقيق التناوب، وتسعى دائما إلى إشراك حزبنا في الحكومة. هكذا عمد القصر، سنة 1965، بعد الانفجار الشعبي الذي عرفته مدينة الدار البيضاء، إلى إجراء مشاورات قصد تشكيل حكومة جديدة يشارك فيها الاتحاد الاشتراكي. وفي هذا السياق حدث اتصال بقائدنا المهدي بنبركة الذي كان مقيم بالخارج مضطرا، وكان مناضلا في المنظمات الدولية غير الحكومية المساندة لحركات التحرر. حدث ذلك الاتصال من طرف القصر الملكي في أفق عودته إلى البلاد، واحتمال المشاركة في الحكومة، وفي الوقت الذي كان يستعد فيه للدخول، بعد مؤتمر القارات الثلاث بهافانا، امتدت إليه أيادٍ مجرمة واختطفته من قلب عاصمة باريس يوم 29 أكتوبر 1965، لنعمل على أغتياله دون أن نعرف إلى اليوم ظروف هذا الاغتيال ومكان دفن جثته».

تطور سياسي في علاقة الحسن الثاني بالمهدي بنبركة، وتزايد احتمالات تقاربهما، دفعا أطرافا عديدة إلى التحرك والحؤول دون ذلك، أبرزها القوى المرتبطة بالمصالح الفرنسية بالمغرب، وعلى رأسها الجنرال الراحل محمد أوفقير. الكتاب المرجعي الأول الذي أصدره المعهد الملكي للدراسات التاريخية، التابع لوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، حمل أطروحة مدافعة عن هذه الرواية، مفادها أن الملك الحسن الثاني كان يفاوض اليسار بينما كانت أجهزته تعمل على اختطاف بنبركة.

الاختطاف الذي أفشل «التناوب»

الكتاب يتوقف في هذه المرحلة التاريخية عند حادثة اختطاف المهدي بنبركة، معتبرا إياها السبب الحقيقي للقطيعة بين الحسن الثاني واليسار، وليس إعلان حالة الاستثناء في 1965. أكثر من ذلك، يذهب الكتاب إلى أنه «ليس من المؤكد أن حالة الاستثناء قد ترتبت مباشرة على أحداث مارس لسنة 1965. ذلك أن شهرين يفصلان الحدثين عن بعضهما أولا، ثم لأن هناك مفاوضات فعلية قامت بين القصر والاتحاد خلال شهر أبريل من السنة نفسها، كان الهدف منها الوصول إلى

المهدي بنبركة

توصية هيئة الإنصاف والمصالحة بشأن ملف بنبركة

استنادا إلى المعطيات التي قامت الهيئة بتحليلها ودراستها، فإنها ترى أن الدولة المغربية تقع عليها مسؤولية المساهمة في الكشف عن الحقيقة في ملف المهدي بنبركة باعتبارها طرفا معنيا بالقضية، بحكم اشتباه تورط احد أجهزتها الأمنية. كما ينبغي عليها طبقا لالتزاماتها، في إطار التعاون القضائي، أن تعمل على تسهيل كل الجهود المبذولة في مجال الإثباتات القضائية في أفق الكشف عن حقيقة ما جرى. وتوصي الهيئة باستكمال البحث للمساهمة في الكشف عن مصيره.

تسوية سياسية تمر بالضرورة عبر غرفتي البرلمان، حيث كان الاتحاديون أقلية. ولهذا السبب بالذات لم يذهب الاتحاد قط حالة الاستثناء، بينما انتقد حزب الاستقلال، وعارضها عبد الكريم الخطيب نفسه –وهو آنذاك رئيس مجلس النواب– عندما اعتبرها انقلابا على الدستور قد يؤدي إلى القضاء على الديمقراطية».

الكتاب حرص على الفصل بين أحداث مارس 1965 وإعلان حالة الاستثناء، معتبرا أن هذه الأخيرة كانت تمهيدا لمرحلة جديدة تنهي تلك التي بدأت مع دستور 1962. وهو ما يوحي باحتمال استعداد الحسن الثاني للدخول في توافق مع اليسار. «والملاحظ في سائر الأحوال أنه تم اختطاف الزعيم اليساري المهدي بنبركة يوم 29 أكتوبر 1965 بباريس، فترتب على ذلك ظهور أزمة دبلوماسية عميقة بين المغرب وفرنسا، وهي أزمة ستستنفذ بتوجيه التهمة من قبل القضاء الفرنسي إلى مسؤولين أمنيين مغربيين، هما الجنرال محمد أوفقير والكولونيل أحمد الدليمي. وبعد اختطاف بنبركة واختفائه قضية لم يتم استجلاؤها بعد. لذا، فإن وقع هذه القضية على مجرى التاريخ السياسي للمغرب سوف يطول أمده، خاصة أن مسؤولية أجهزة الأمن المغربية فيها شيء ثابت بالنسبة إلى القضاء الفرنسي».

صدى محاولة الحسن الثاني في كتابات بنبركة

«عزيزتي غيثة، تحية وأشواق... أما الحالة في المغرب، فقد تغيرت رأسا على عقب بعد حوادث الدار البيضاء في شهر مارس، والتي جعلت الحسن يشاف على نفسه وعرشه، ولذلك بادر إلى ما يسميه "العفو" وفتح المعارضة لتأليف حكومة جديدة، غير أنه يود لو استطاع أن يدخلنا في لعبة سياسية تحت شعار "الوحدة الوطنية"، نكون فيها سجناء لمجموعة من الانتهازيين والخونة، ويكون دورنا هو تزكيتهم، وتضليل الشعب الذي لن يقبل مثل هذه الإلعوبة»، يقول المهدي بنبركة في رسالة خطية إلى زوجته، مؤرخة في 3 ماي 1965، ونشرت في كتاب: «لقد اغتالوا بنبركة» لصاحبه جاك دوركي.

ويضيف بنبركة في رسالته: «وقد بعث إلي الحسن مبعوثا خاصا، هو ابن عمه وسفيره بباريس، مولاي علي، ليطلب رأيي في الحل. والح علي لكي أعود إلى الرباط عاجلا، فشرحت له الرأي نفسه الذي عرضته الإخوان عليه، أي أن الحل هو أن يسلم لنا الحكومة دون أية وعود مزيفة، وان نتفق على "عقدة" contrat لمدة معينة (سنتان مثلا). والحقيقة أن موقف الحسن النهائي غير واضح، ومازال بعض المعتقلين المحكومين وغير المحكومين في السجن، من المقاومين الذين كانوا قد اعتقلوا قبل 1963. ثم إن الجيش راكم وراءه من المصالح الاستعمارية ما لا يمكنه من أن يسلموا الحكم بهذه السهولة».

مستعد لاتفاق «نص نص»

كاتب فرنسي آخر، هو روجي موراتي، قال في كتابه عن الموضوع إنه «لو لم يحضر عبد القادر بنبركة شقيق المهدي إلى الرباط للتحضير لرجوع أخيه، لما استطاع أوفقير اكتشاف مخطط الحسن الثاني».

ويضيف الكاتب الفرنسي أن الحسن الثاني كان صادقا في رغبته في التقارب مع اليسار، وفي رجوع المهدي بنبركة. «مؤكد أنه كان يريد تقريب المهدي بنبركة لعزله عالميا ولمراقبته عن قرب، وإشراك الاتحاد الوطني للقوات الشعبية في الحكم. فقد كان يتوق بذلك إلى إرضاء طبقة مهمة من الرأي العام، وإقحام اليسار في المسؤولية. ولم تكن هناك جوانب انتهازية في تطلعات الملك المغربي، بل كان يعرف جيدا ثوفر اليسار المغربي على طاقات بشرية قيمة، ولم يكن المغرب في حال يسمح له بالاستغناء عن ساسة الاتحاد الوطني للقوات الشعبية».

المصدر، الذي ظل قريبا من بنبركة في سنواته الأخيرة قبل الاختطاف، قال إنه «بعد حوادث مارس 1965 والاضطرابات التي شهدها المغرب، وقع الاتصال بين الحسن الثاني وقياديين من الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، من بينهم بوعبيد والبوعبدلي، واقترح الملك على الاتحاديين الحصول على الحكومة. فتحفظ بوعبيد. وكانت له مطالب من قبيل تعديل الدستور، وكان المهدي يمثل الطرف المعتدل والمستعد للقبول بعرض الملك رغم ما يبديه من صلابة في المعارضة، وقد حصرت شخصيا

> الرجل كان على موعد وهو الوحيد الذي يعرف أين ومع من. هناك من يقول إنه ربما كان على موعد مع بلافريج، ميموث من طرف الحسن الثاني، لكنني أخيف احتمالا آخر، وهو انه كان على موعد مع أوفقير مع أوفقير سرعان ما تحول إلى فخ».

اتصالات مباشرة بين بوعبيد والمهدي الذي كان في جنيف، حيث قال هذا الأخير لبوعبيد: "لنفعل معه ما فعلنا مع والده، أي أن نقتسم الحكم نص نص"، وهو ما أغضب بوعبيد كثيرا، وزاد من شكوك قادة الاتحاد التي سيمتها فلتة لسان وقعت من جانب الحسن الثاني في إحدى الجلسات، كشفت وجود اتصالات بينه وبين المهدي».

المصدر نفسه أوضح أن محاميا اسمه لومارشان، وله ارتباطات ببعض العناصر الهامشية التي يستعملها الأمن الفرنسي، كان يحوز وثيقة تتضمن نص الاستنطاق الذي خضع له المهدي بنبركة، «قرأته ووجدت فيه أسئلة دقيقة حول ما كان يفعله في الجزائر ومعسكرات التدريب فيها، وهي أمور لا تهم المغرب لأنه لا يستعمل هذا الأسلوب، بل لديه طرقه المتمثلة في إرسال العملاء الذين يتصرفون ويجمعون المعلومات. في المقابل، يتطابق هذا الأسلوب مع النهج الفرنسي». أسئلة تتمثل في مطالبة بنبركة بالكشف عن وضعية المسجنين المغاربة الموجودين بالجزائر، وما إن كانت الجزائر تتحمل وحدها مصاريف هذه العناصر المسلحة، وكيف يتم تاطيرها وكيف تتدرب... بالإضافة إلى أسئلة حول حقيقة حدوث تقارب بين القصر والاتحاد الوطني للقوات الشعبية، الخط الأحمر الذي يؤدي تجاوزه إلى المساس بالمصالح الفرنسية بالمغرب.

بداية سينمائية

بداية الفخ كانت حين استعمل مختطفو بنبركة طُعم مشروع فيلم سينمائي بعنوان: «باسطا» يتعلق بتضال دول العالم الثالث. وكان السياق يتميز بالتحضير لمؤتمر القارات الثلاث الذي كان بنبركة محركه الأساسي، وهو ما يجعل الكثيرين يميلون إلى تأكيد تورط كل من أمريكا وإسرائيل في عملية الاختطاف لخشيتهما من نجاح المؤتمر وظهور قوة دولية مناوئة لـ«الإمبريالية». فيما كانت أجهزة المخابرات الفرنسية متفوعة بواجب دعم وحماية حلفائها داخل الدولة المغربية، وعلى رأسهم أوفقير.

المصدر، الذي كان مقربا من بنبركة وتحدث إلى «أخبار اليوم»، قال إن الدبلوماسي الجزائري الأخضر الإبراهيمي كان آخر من تحدث مع بنبركة قبل اختطافه. «كان الإبراهيمي، الذي قبل دعوة عبد الرحمان اليوسفي هذا الأسبوع للمشاركة في إحياء الذكرى الخمسين للاختطاف، سفيرا لبلاده في القاهرة، وأمضيا الليلة الأخيرة قبل الاختطاف في حديث مستمر لأن المهدي كان سيستقل طائرة في فجر اليوم الموالي».

ومن بين ما أخبر به المهدي صديقه الإبراهيمي، أنه سيذهب إلى باريس، «حيث ينتظره موعد مهم». المصدر نفسه قال إن الدبلوماسي الجزائري حذر بنبركة من القيام بأي تحرك في باريس باعتبارها ساحة مستباحة من طرف أجهزة الأمن المغربية، «ورغم أن المهدي لم يفصح عن هوية الشخص الذي سيلتقي به في باريس، إلا هناك مصادر تتحدث عن جنرال، تأكدت شخصيا أنه ليس الجنرال دوغول، والأرجح انه الجنرال أوفقير».

المصدر اليساري المخضرم دافع عن روايته هذه بالقول إن الأحداث اللاحقة، وخاصة انقلابات بداية السبعينيات، أكدت وجود اتصالات بين أوفقير وزعماء يساريين، «ومن الراجح أن يكون قد حاول استمالة بنبركة وإقناعه بالتحالف معه ضد الحسن الثاني». وبعد وصوله إلى مطار أورلي الباريسي صباح الجمعة 29 أكتوبر 1965، توجه بنبركة إلى بيت صديقه البهودي «جو اوحنا» حيث أودع حقيبته، وبداخلها ملف مشروع الفيلم. وهو ما أغتره الصحافي مصطفى العلوي، أحد الإعلاميين الذي قام بتعقبة محاكمة المتهمين باختطاف بنبركة، تأكيدا لتبنيه التراجع عن الفكرة، «إذ لو كان ينوي النقاش بشأن الاستمرار في إنجاز الفيلم لأخذ معه الوثائق المتعلقة به. وكان المهدي قد اتصل من جنيف بطالب مغربي يحضر أطروحة في التاريخ، واسمه التهامي الأزموري، وضرب له موعدا في الساعة الثالثة بعد الظهر من يوم 29 أكتوبر، لكن الطالب الأزموري صرح أمام المحكمة، أن المهدي اتصل به صباح اليوم نفسه، وطلب منه تغيير الموعد، ومقابلته في الدشان زيليزي، على الساعة الحادية عشرة لمرافقته إلى جلسة تتعلق بإنجاز فيلم سينمائي. ويبدو مرة أخرى أن المهدي كان ينوي تقديم الطالب المغربي إلى المجموعة المهتمة بالفيلم، لخلقه في الإشراف السياسي»، يقول العلوي في كتاب حول القضية.

في الساعة الحادية عشرة، وجد بنبركة الطالب الأزموري في انتظاره على متن سيارة أجرة، أوصلتهما إلى شارع السان جيرمان قبل الموعد المحدد، «فقرر المهدي النزول بعيدا عن مكان الموعد، والسير قليلا على الأقدام، ليصرح الطالب الأزموري للصحافي الفرنسي «روجي موراتي» بعد ذلك، أن المهدي قال له عندما كانا يتجولان: «إن لدي النية في الدخول إلى المغرب للمشاركة في حكومة الائتلاف وطني». «وهو ما أكده الأزموري أمام المحكمة الفرنسية»، يقول كتاب العلوي. هذا الأخير يضيف أن العصابة التي كانت تنتظر وصول المهدي بنبركة في الساعة الثانية عشرة وحددا إلى مقهى لمب، طال انتظارها فاصطنعت بشبه حيرة، خاصة وأن الضابط الفرنسي «سوشون»، لم يكن يعرف بنبركة، وكان معتمدا على «لوبيز» الذي كان متخفيا بقبعة جلدية ومعطف جلدي وشارب اصطناعي، كي يرشده إليه. وفي إحدى اللحظات، وقف «لوبيز»، وقصد «سوشون»، وأشار إليه لافتا انتباهه إلى وصول بنبركة. فتقدم الضابط «سوشون» نحو المهدي، وطلب منه أن يبتعدا عن الزحام ويتكلما عند باب فندق «طارانْ». ثم أخرج من جيبه بطاقة الشرطة الفرنسية وأظهرها له، وهو ما جعل المهدي يمتثل لطلباته. ثم قام الشرطي بطلب التأكد من هوية المهدي بنبركة، فأخرج هذا الأخير جواز

سفر دبلوماسي جزائري، وقدمه له، وكانت تلك آخر علاقة لبنبركة بالحرية والحياة

كل الطرق توصل إلى قتل بنبركة

أكثر فصول هذه القضية إثارة وغموضا، هي تلك التي تكشف تردد كلا من الجنرال أوفقير وأحمد الدليمي على فرنسا بتزامن مع الاختطاف، وهو ما جعل القضاء الفرنسي يوجه إليهما الاتهام بشكل سريع. «أعطى «لوبيز» للمحكمة، الحجج المكتوبة على أن أوفقير غادر باريس من مطار أورلي في صباح اليوم الموالي، أي 31 أكتوبر، في اتجاه جنيف. ثم عاد أوفقير بعد يومين حيث حضر حفل عشاء أقامه السفير المغربي على شرف بعض الموظفين المغاربة التابعين لوزارة الداخلية. أما الدليمي فقد غادر باريس صباح 31 أكتوبر في اتجاه المغرب، ثم عاد بدوره في اليوم الموالي. وهي تحركات كافية لإثارة الاحتمالات والتوقعات، إذ لو كان مصير بنبركة قد قضي بعد مجيء الدليمي وأوفقير يوم 30 أكتوبر، فلماذا عادا إلى باريس؟»، يتساءل مصطفى العلوي.

هذا الأخير يعود ليقول إن صراع الرجلين، ربما كان يكتسي في قضية بنبركة، سباقا بينهما. «وربما كان سفر الدليمي إلى فرنسا، يرمي إلى استطلاع ما يفعله أوفقير في باريس، أو للتجسس عليه، وربما لضمان استمرار الاتصال بين القصر وبنبركة. ومن مؤشرات ذلك، هذا التصريح الصحافي الذي أدلى به الدليمي في 19 أكتوبر 1966، أي قبل تسليم نفسه للعدالة الفرنسية، لجريدة «الحياة» اللندنية: «لقد كنا ننتظر رجوع المهدي بنبركة إلى المغرب وربط الاتصال معه، ولكننا فوجئنا في باريس باختطافه، وأكيد أن الذين اختطفوه كانوا على علم بالاتصالات الجارية معه لتأمين رجوعه إلى المغرب...».

الصحافي المغربي الذي حضر أطوار المحاكمة في باريس، قال إن مراحلها الأولى كشفت بوادر الترتيب والتنسيق بين الأجهزة الفرنسية والمغربية، «وحينما توقفت تلك المحاكمة الأولى عند حالات مسطرية، فوجئ العالم بعدها بالجنرال احمد الدليمي يقرر تسليم نفسه للقضاء الفرنسي. والذي يعرف الدليمي يعرف أنه لن يقدم على قرار مماثل بتلقائية، ودون ترتيب مسبق... وعندما سلم نفسه للقضاء الفرنسي، وأصبحت صورته محاطا برجال الأمن الفرنسي تعتلي أغلفة المجلات والجرائد، بدأت جلسات المحاكمة الثانية، والتي حضرتها كل الأطراف المعنية، كما حضرها عدد من الشهود المغاربة. فيما كانت هيئة الدفاع عن عائلة المهدي، برأسها الاتحادي مولاي المهدي العلوي، الذي أصبح بعد ذلك سفيرا في الأردن، وكان الجانب المغربي في هذه المحاكمة متمثلا في القطب القانوني، المرحوم مجيد بنجلون، وزير الإعلام السابق».

القيادي الاتحادي الذي عايش تلك الفترة، محمد اليازغي، فجر قبل بضعة أشهر قنبلة جديدة في الحلقة الثالثة من برنامج «رحلة في الذاكرة» الذي تبثه قناة «روسيا اليوم»، حيث قال إنه لا يستبعد حصول الجنرال محمد أوفقير على الضوء الأخضر من الملك الراحل الحسن الثاني من أجل تنفيذ عملية اختطاف المهدي بنبركة. اليازغي قال إنه لا يستبعد أيا من الاحتمالين، أي أن يكون أوفقير قد بادر إلى تنفيذ العملية التي تحولت إلى اغتيال سياسي غامض، دفاعا منه عن موقعه داخل الدولة بعد ظهور بوادر تقارب بين بنبركة والملك الراحل، مثلما لا يستبعد احتمال حصول الجنرال الدموي على الضوء الأخضر، خاصة أن بنبركة كان في طريقه لعقد مؤتمر القارات الثلاث، والذي كان سيوحد الدول النامية لكل من آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية، مما سيحول بنبركة إلى رمز عالمي.

من جانبه، الصحافي الاتحادي المتابع لكواليس هذا الملف، لحسن العسبيي، قال لـ«أخبار اليوم» إن عدم القدرة على الحسم في ملف بنبركة، «إنما يقدم الدليل على أن مسارنا صوب التصالح مع الماضي، لا يزال معطوبا. وستظل جميعا، كمغاربة، في الدولة وفي المجتمع، تحت رحمة «مزاجية» منطق للدولة بفرنسا من خلال شكل تحرك وخروج أو اختباء شاهد حاسم، لا يزال على قيد الحياة، مثل انطوان لوبيز. ها هنا، مهم أن يظهر جزء الحقيقة من الضفة المغربية، عنوانا عن قرار سيادي جريء، في التصالح مع الماضي، انتصارا للمستقبل». وأضاف العسبيي أنه «مرة سألت سي عبد الرحمن اليوسفي بمقر الجريدة بمكتبه بالطابق الخامس عن تحليله للقضية كلها، فكان جوابه بالحرف: «لا شيء واضح. والحقيقة الحاسمة كلها عند انطوان لوبيز. لكن لوبيز يكذب منذ 1965».

وفيما اهتزت أرجاء قاعة سينما الملكي مساء أول أمس، حين قال ممثل الجمعية المغربية لحقوق الإنسان في حفل الذكرى الخمسين للاختطاف، عبد الإله بن عبد السلام، إن «المسؤول الأول عن الجريمة هو الدولة المغربية في شخص رئيسها الأول الراحل الحسن الثاني»، اعتبر الصحافي العسبيي أن العنوان الأكبر للحقيقة، «هي أن يعود الشهيد إلى سيرته، رجل دولة مغربي، استثنائي حجة في الرياضيات، بل نابغة فيها، رب عائلة، تنتظر عودته زوجة وأبناء وأحفاد. أن يعود إلى طبيعته الأصل، رجل سياسة من مدرسة الحركة الوطنية المغربية، له إيجابيات وله سلبيات كل البشر وكل من ينخرط في سؤال الشأن العام».

الأطراف المشاركة في الاختطاف مازالت لها مصلحة في إخفاء الحقيقة

اليازغي:

محمد اليازغي

◗ مرت 50 عاما على اختفاء المهدي بن بركة، لماذا الإصرار على إخفاء الحقيقة؟

✧ لأن الأطراف التي شاركت في العملية لها، وهذا من منظورها، مصلحة في إخفاء الحقيقة. ففرنسا التي وقع الاختطاف فوق أراضيها، ورغم مرور نصف قرن، وسواء كانت الحكومة يمينية أو يسارية، لا زالت تحتفظ بأسرار تعتبرها من أسرار الدولة، وفي ملف بن بركة هناك وثائق لا تسمح بالاقتراب منها، ولم يسمح لقاضي التحقيق بالاطلاع عليها، رغم التدخل القوي للمحامي موريس بيتان من أجل تمكين القضاء منها.

◗ هل يقتصر الأمر على فرنسا؟

✧ لا، فالموقف نفسه تبنته وكالة المخابرات المركزية الأمريكية، فبعد أن مرت ثلاثين سنة، وهي المدة التي يشترطها القانون الأمريكي لكي يسمح للعموم بالاطلاع على وثائق سرية، رفضت هذه الوكالة الأمريكية تمكين عائلة بن بركة من الوصول إلى الوثائق التي تخص القضية. وفي حالة المغرب، فإن هيئة الإنصاف والمصالحة، حين استمعت إلى من شاركوا في الاختطاف، وهم محمد العشعاشي وابو بكر الحسوني و ميلود التونزي، لم يقولوا لها الحقيقة. العشعاشي والحسوني توفوا، ولم يبقى على قيد الحياة سوى التونزي.

◗ لكن أنت تعرف أن هؤلاء أمرهم ليس بيدهم؟

✧ على الدولة أن تدفع هؤلاء إلى قول الحقيقة، كما أن هذا من واجب المجلس الوطني لحقوق الإنسان الذي تسلم الملف من قبل هيئة الإنصاف والمصالحة، وعليه أن يقوم بما يجب عليه لإظهار الحقيقة، خصوصا وأن جلالة الملك سبق له أن قال إنه مع الكشف عن الحقيقة.

س: وما مصلحة هاته الدول في إخفاء الحقيقة بعد نصف قرن؟

ج: أنا لا أعرف، ولكن من المؤكد أن هذه الدولة متورطة في الاغتيال، ومن المحقق كذلك أن قرار التخلص من بركة اتخذ على أعلى المستويات.

◗ الاتحاد الاشتراكي قاد حكومة التناوب ثم شارك في حكومتين بعدها، وترأس وزارة العدل لمرتين، لماذا لم تكشفوا عن أي شيء جديد؟

✧ في عهد حكومة التناوب لم يقبل وزير العدل آنذاك، عمر عزيمان، الانتداب القضائي، لكن بعد تولي الوزارة من قبل الأستاذ محمد بوزوبع رحمه الله وافق المغرب على الانتداب القضائي، لكن القضية الآن بيد القضاء الفرنسي.

◗ رغم أن الاتحاد الاشتراكي يطالب وزير العدل الحالي، مصطفى الرميد، بالكشف عن الحقيقة؟

✧ لأن الأمر يتعلق بمطلب اتحادي، وبمطلب عائلة بن بركة كذلك.

◗ رغم أنه يعرف أن الرميد ليس بيديه شيء؟

✧ سبق لي أن حدثت الرميد في الموضوع، وقال لي إنه سيتصل بي لمعرفة بعض الجوانب، لكنه لم يتصل لحدود هذا اليوم.

◗ هل تتصور مخرجا ممكنا لهذا الملف اللغز؟

✧ المخرج أن تقرر الحكومة الفرنسية الكشف عن الوثائق السرية التي لديها، وتمكن قاضي التحقيق منها. وأن يقوم المجلس الوطني لحقوق الإنسان بالتحقيق مع من لا زالوا على قيد الحياة لدفعهم إلى قول الحقيقة.

* وزير دولة سابق وأحد رفاق المهدي بنبركة

> سبق لي أن حدثت الرميد في الموضوع، وقال لي إنه سيتصل بي لمعرفة بعض الجوانب، لكنه لم يتصل لحدود هذا اليوم

هل تسهم مؤسسة الإفتاء في تسوية توترات تأويل النص الديني؟

5734/10-12

أعادت توصية المجلس الوطني لحقوق الإنسان بخصوص المساواة في الإرث، جدل تأويل النص الديني والاجتهاد فيه بين التيارين الحداثي والمحافظ بالمغرب. في عمق توصية رفاق إدريس اليزمي ومحمد الصبار دعوة إلى ملاءمة النص الديني مع مستجدات الواقع الاقتصادي والاجتماعي، وفي ردود فعل المحافظين إشهارا لورقة النصوص القطعية ومقولة أن «لا اجتهاد مع وجود النص».

فما أن كشف المجلس الوطني لحقوق الإنسان عن توصية المساواة في الإرث حتى سارع التيار المحافظ في شقه الديني أساسا إلى الرد بلغة لا تقل قسوة أحيانا على التقرير الموضوعاتي للمجلس، تارة باسم تجاوز إمارة المؤمنين كما في حالة بيان الأمانة العامة لحزب العدالة والتنمية، وتارة أخر باسم التطاول على نصوص قطعية في الشرع الإسلامي كما في حالة حركة التوحيد والإصلاح، وفي الغالب الأعم كانت مواقف الفقهاء الدينيين الآخرين أقرب إلى العنف اللفظي منها إلى الجدال الفكري والرد على الفكرة بمثلها، وفي الجانب الآخر يدافع المجلس الوطني عن فكرته القائلة بأن أحكام الإرث لا تدخل في مجال النصوص القطعية وإنما في نطاق أحكام الاجتهاد التي يجب أن تكيف النصوص الدينية مع تطور العصر وتفتح أمامه على الاجتهاد الخلاق.

في مواقف الإسلاميين ومجموع التيار المحافظ ثمة دفع جوهري، وخلاصته أن الحسم في مثل هذه الإشكالات الدينية هو من اختصاص إمارة المؤمنين، ووزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية والمجلس العلمي الأعلى، وفي مرافعة الحداثيين تأكيد على أن توصية المجلس الوطني هي دعوة إلى الاجتهاد مادام أن أحكام الإرث لاتدخل في نطاق الأحكام القطعية.

في مختلف التوترات الإيديولوجية والفكرية بين المحافظين والحداثيين، أبانت إمارة المؤمنين عن مهارات عالية، مستمدة من شرعيتها الدينية، في تدبير التوافقات الخلاقة بين أطراف التناقض الهوياتي. وذلك على الأقل في الجدل حول مدونة الأسرة، وفي النقاش الأخير حول تقنين الإجهاض، غير أن مؤسسة الإفتاء نادرا ما دخلت على خط البحث عن مثل هذه التسويات، إما لأسباب تتعلق بجوانب الجمود في اشتغال المجلس العلمي الأعلى، أو بفعل التقاءات موضوعية بين التيار المتشدد في المجلس العلمي وقاعدته المحافظة في تيارات الإسلام السياسي.

يفترض هذا الملف أن المغرب تميز في العشر سنوات الأخيرة بتنظيم مجال الإفتاء، بوضع شروطه والتمييز بينه وبين الإرشاد الديني، غير أن ثمة مفارقة ماتزال تثير اهتمام المراقب لاشتغال هيئة الإفتاء، فبقدر ما يتم التركيز في الخطاب الديني على احتكار الفتوى من طرف الهيئة، نادرا ما تبادر الأخيرة إلى الدخول على خط توترات تأويل النص الديني، ما يعني في نهاية المطاف حدا من فاعليتها ودورها في ملء الفراغات التي يستغلها فقهاء التشدد ومنتج التأويل السياسي للنص القرآني، في مصادرة آلية الاجتهاد، وبنفس القدر قد يكون من شأن تفعيل الاجتهادات المؤسساتية تخفيف الإكراهات السياسية عن مؤسسة إمارة المؤمنين التي يحاصرها الأصوليون بتصريح ملكي سبق وأكد فيه أمير المؤمنين أنه لن يحلل حراما أو يحرم حلالا.

◆ إعداد: يونس دافقير/الحسن أوسي ص 29

تأطير أدبي واحتكار تنظيمي: شروط الفتوى والمفتي

عملت الأدبيات التي تم إنتاجها في سياق تنظيم الإفتاء على تحديد المفهوم المغربي للفتوى ومرجعيتها المذهبية من جهة، وعلى التمييز بين مجال الإفتاء ومجال الوعظ والإرشاد من جهة ثانية. كما تم الاتجاه نحو وضع نظام قانوني ومؤسساتي يحدد المسالك والشروط الواجب توافرها لإصدار الفتوى التي صارت اختصاصا يحتكره المجلس العلمي الأعلى.

عرف الفقهاء الفتوى بأنها «إخبار بحكم شرعي من غير إلزام». كما تطلق الفتوى على الحكم الذي وقع الإفتاء به، فيقال فتوى مشهورة أو ضعيفة. وقد استعمل الفقهاء ألفاظ «النوازل» و«الأجوبة» و«المسائل» مرادفة للفظ الفتاوى. وقد نصوا على أن الإفتاء فرض من فروض الكفاية، ويتم إصدار الفتوى عادة نتيجة غياب جواب واضح وصريح يتفق عليه الغالبية في أمر من أمور الفقه الإسلامي ويتعلق بموضوع شائك ذا أبعاد سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية أو دينية، ويطلق نسبة المفتي على الشخص الذي يقوم بإصدار الفتوى. ولا يوجد في الإسلام سلطة مركزية وحيدة لإصدار الفتوى، وصدور فتوى معينة لا يعني بالضرورة إن جميع المسلمين سوف يطبقون ما جاء فيها).

وتتجاوز الفتوى دورها التقليدي المتمثل في تحديد حكم الشرع فيما يستجد من الأمور الدينية والدنيوية، لأن يصبح ما يترتب عنها سلطة دينية وقيما سياسية واجتماعية. وبطبيعتها تلك، تتحول الفتوى إلى سلاح لإزاحة شرعيات وتنصيب أخرى. وتشكيل مرجعيات دينية تناقض الأسس المذهبية القائمة أو تدعمها، وقد تجاوزت الفتوى في السنوات الأخيرة الصراع التقليدي بين المفهوم الشيعي والمفهوم السني لها فيما يتعلق بالمسائل الفقهية، لتنتقل إلى مرحلة الفتاوي السياسية الأكثر تشددا بعد ظهور مفتين جدد أصدروا فتاوى تكفر الدولة ومؤسساتها مثلما تكفر التعامل بالوثائق الإدارية الرسمية كعقود الزواج. كما طرح إشكالا جديدا يتعلق بمن له أهلية الإفتاء والشروط التي ينبغي توفرها فيه، وذلك في محاولة لملء الفراغ الذي يعيشه الإسلام السني الذي لايعرف وجود هيئة تنفرد بالإفتاء مثلما هو الحال بالنسبة للشيعة الذين يجعلونها من اختصاص هيئة من الفقهاء المعترف بهم كما يجعلونها ملزمة لكل شيعي.

على هذا الأساس، اعتمدت خطة تنظيم حقل الإفتاء على تحديد المبادئ الأساسية فيما يتعلق بشروط المفتي وثوابت الفتوى في السياق السياسي المغربي، والحدود الفاصلة بين حقل الإفتاء ومجال الوعظ والإرشاد، وقد عملت وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية على إضفاء نوع من القدسية على فعل الإفتاء، وجعلته من اختصاص الله ورسوله والصحابة ومن ينوب عنه في الزمن اللاحق، وقد جاء في تقديم إحدى الوثائق الرسمية، التي حصلنا عليها، ما يلي: «تعتبر خطة الإفتاء من الخطط الشرعية التي حظيت باهتمام كبير من طرف علماء الإسلام، وذلك نظرا للأهمية الكبيرة التي تحتلها الفتوى في حياة المسلمين. ولأهمية الفتوى وجلالة قدرها، تولى الله أمرها بنفسه في محكم كتابه، وتولاها رسوله صلى الله عليه وسلم، والصحابة من بعده، والتابعون من بعدهم، ومن خلف من بعدهم من أهل العلم».

تصبح الفتوى من هذا المنظور من اختصاص أمير المؤمنين والعلماء المشهود لهم بالأهلية، وقد حرصت الوزارة من هذا المنطلق على تضييق مجال المؤهلين للإفتاء باستبعاد المفتين غير المؤهلين الذين وصفهم خطاب إعادة هيكلة المجالس العلمية بأنهم من «المتطاولين الخارجين عن الإطار المؤسسي الشرعي»، ولذلك عمد المجلس العلمي الأعلى في أدبياته التي انتجت بعد تنصيب هيئة الإفتاء إلى وضع نظام معياري يحدد شروط المفتي الذي لا ينبوأ خطة الإفتاء إلا إذا توفرت له شروط ومؤهلات معينة. من ذلك أن يكون عارفا وعالما بكتاب الله، ومعرفته بسنة رسوله، عالما باللغة العربية، وعارفا بالفقه وأصوله، عدلا واثقة في أخلاقه. وأهم من ذلك كله أن يمتلك ملكة الإفتاء والتمكن من التصرف في محصوله المعرفي. وأن يكون مقيما في البلد الذي يفتي فيه، غير أن شرطي الكفاءة والإقامة وحدهما لايكفيان، إذ ينبغي أن يشتغل المفتي في إطار المذهب المالكي، وعلى قاعدة المصالح المرسلة، وقد جرى التأكيد على هذا الشرط من طرف إمارة المؤمنين بمناسبة افتتاح الدورة الأولى لأشغال المجلس العلمي الأعلى بمدينة فاس، والذي جاء فيه «ننتظر منكم أن تجعلوا من هيئة الفتوى آلية لتفعيل الاجتهاد الديني، الذي نميز به المغرب على مر العصور، وفي اعتماده على أصول المذهب المالكي، ولا سيما قاعدة المصالح المرسلة، وقيامه على المزاوجة الخلاقة بين الأنظار الفقهية والخبرة الميدانية».

و عملت وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية على إنتاج أدبيات تضع تفاصيل هذا التوجه في الفتوى، وذلك عبر الاعتماد على شرعية التاريخ لتحديد خصائص الفتوى المالكية بالمغرب والتي ينبغي أن يحرص عليها المكلفون بالإفتاء وتتحدد إجمالا في التزام نصوص المذهب وعدم الخروج عنها إلى غيرها إلا ما كان على سبيل الاستثناء، والإفتاء بالقول الراجح والمشهور في المذهب، وعدم الخروج عنه إلا فيما ندر، مع التأكيد على النزعة الإصلاحية القائمة على الارتباط بالواقع المعيش.

على سبيل التوضيح الذي لابد منه:

الإفتاء ليس هو الوعظ والإرشاد

بعد أن تحدد استراتيجية إعادة هيكلة الحقل الديني شروط المفتي وخصائص الفتوى، تنتقل إلى التمييز بين حقل الإفتاء ومجال الوعظ والإرشاد، حيث عمد وزير الأوقاف والشؤون الاسلامية إلى رسم الفارق بين الفتوى في الشأن العام والإرشاد في الشأن الديني. «فالفتوى مردها رجوع الأمة إلى هيئة هي المجلس العلمي الأعلى بطلب من أمير المؤمنين أو بطلب من هيأة معينة أو بطلب من البرلمان أو من شخص من الأشخاص فيما يتعلق بما يمس شؤون الأمة وهذا لا يمنع أن يتكلم الناس في الدين ولكن يأخذ كلامهم على أنه اجتهادات أفراد لا تلزم أحدا ولا يعمل بها في الشؤون العامة ويدخل في باب حرية التعبير وهو ما يمكن أن نطلق عليه بالإرشاد الديني»، وعلى أساس هذا التمييز، يتم الفصل في رسم حدود تدخل المجالس العلمية المحلية التي ليست لديها صلاحية الإفتاء في القضايا التي تتصل بالشأن العام، وفي المقابل يمكنها أن تبادر حين يتعلق الأمر بالقضايا المرتبطة بالحياة الخاصة.

يقود هذا الترتيب المحبوك إلى نتيجة حتمية، وتتجسد ماثلة في احتكار الفتوى التي جرى تنظيمها في إطار اختصاصات المجلس العلمي الأعلى، حيث نص ظهير إعادة هيكلة المجالس العلمية على أن تحدث لدى المجلس العلمي الأعلى هيئة علمية تتكون من بين أعضائه، وقد منحها القانون امتياز الاحتكار، من حيث إنها «تنعقد وحدها، دون غيرها، بإصدار الفتاوى الرامية إلى بيان حكم الشريعة الإسلامية في القضايا ذات الصبغة العامة» ولاينطرق الظهير المحدث لهيئة الإفتاء إلى عدد أعضائها وكيفية تعيينهم وطريقة تسيير الهيئة، وإنما ترك ذلك للنظام الداخلي الذي تضعه الهيئة وتتم المصادقة عليه من طرف رئيس المجلس العلمي الأعلى، وحسب النظام الداخلي، تتكون الهيئة العلمية من خمسة عشر عضوا، منهم عشرة أعضاء يختارون من بين رؤساء المجالس العلمية، وخمسة أعضاء يختارون من بين العلماء المعينين بصفة شخصية من طرف أمير المؤمنين أعضاء في المجلس العلمي الاعلى ولاتتخذ هيئة الافتاء مثلها في ذلك مثل المجلس العلمي الأعلى قرارتها بالتصويت، إنما عبر أسلوب الاجماع بين اعضائها فيما يتعلق بالفتاوي، في حين تتخذ باقي القرارات بأغلبية الاغلبية المطلقة لأعضائها، وتصدر الفتاوى عن الهيئة العلمية المكلفة بالإفتاء إما بطلب من أمير المؤمنين رئيس المجلس العلمي الأعلى، أو بناء على طلب يعرض على المجلس من لدن الكاتب العام. وقد يكون ذلك اما من طرف المجالس العلمية أو الهيئات السياسية والمؤسسات العمومية وحتى الجمهور، ويمارس الكاتب العام للمجلس الذي توجه إليه طلبات الافتاء سلطة المراقبة على النوازل الواردة عليه، غير انه يتعين عليه أن يعرض كل طلب إفتاء توصل به على المجلس العلمي الأعلى للموافقة على إحالته على هيئة الافتاء، وبعد ذلك يحيل مجلس الهيئة طلبات الإفتاء التي تتلقاها الهيئة على اللجن العلمية المتخصصة، حيث يمكن للهيئة العلمية بقرار من مجلسها تشكيل لجن علمية متخصصة، يعهد إليها بدراسة النوازل والقضايا المعروضة على الهيئة، وإنجاز تقارير في شأنها تتضمن الاستنتاجات المتعلقة بها

تتكون أجهزة الهيئة العلمية من :

مجلس الهيئة: ويضم جميع أعضاء الهيئة، ويمكن أن تنضم إليه، بدعوة من منسق الهيئة، شخصيات من خارج المجلس العلمي الأعلى من ذوي الخبرة والاختصاص، في القضايا المعروضة على نظر الهيئة. ويجوز لمنسق الهيئة أن يدعو لحضور اجتماعات مجلسها، كذلك، عضوا أو أكثر من أعضاء المجلس العلمي الأعلى الآخرين، ويجتمع مجلس الهيئة العلمية بدعوة من منسقها في دورة عادية، مرة واحدة على الأقل كل شهر. ويمكن أن يجتمع في دورات استثنائية عند الضرورة، ويصدر المجلس الفتاوى بناء على تقارير اللجن العلمية المتخصصة المصادق عليها في شكل قرارات منفصلة، يشترط فيها القانون أن تصاغ بعبارات واضحة وميسرة ومختصرة وتتضمن، بصفة خاصة، الإشارة إلى موضوع الفتوى وحيثياتها وسندها الشرعي ومنطوقها، ويوقعها أعضاء الهيئة العلمية

- شعب الدراسة والبحث:

حيث تحدث لدى الهيئة العلمية شعب للبحث والدراسة تساعد اللجن العلمية المتخصصة على إعداد الدراسات والأبحاث المتعلقة بالنوازل والقضايا المعروضة عليها.

وتتكون شعب البحث والدراسة من شعبة البحث في الفقه المالكي وأصوله؛ شعبة البحث في الفقه المقارن، شعبة الاجتهاد الفقهي المعاصر؛ وتضم كل شعبة للبحث والدراسة خمسة أعضاء من أعضاء الهيئة من بينهم مقرر، يعينهم جميعا مجلسها

- اللجن العلمية المتخصصة:

إذ يمكن للهيئة العلمية بقرار من مجلسها تشكيل لجن علمية متخصصة، يعهد إليها بدراسة النوازل والقضايا المعروضة على الهيئة، وإنجاز تقارير في شأنها تقديم الاستنتاجات المتعلقة بها وتشكل هذه اللجن حسب طبيعة النوازل والقضايا المعروضة. وتضم كل لجنة علمية متخصصة تم إحداثها نازلة أو قضية ثلاثة أعضاء على الأقل، من أعضاء الهيئة العلمية من بينهم مقرر، يعينهم جميعا مجلسها. ويمثل كل واحد منهم، لزوما، شعبة من شعب البحث والدراسة. ويمكن للهيئة العلمية أن تضم، عند الاقتضاء، إلى كل لجنة علمية متخصصة تم إحداثها كل شخص من ذوي الخبرة والاختصاص من غير أعضاء المجلس العلمي الأعلى، ترى اللجنة فائدة في الاستعانة برأيه وخبرته، أو الاستماع إلى شهادته، أو تلقي معلومات خاصة متوافرة لديه.

ويجب أن تبلغ القرارات المتضمنة للفتاوى الصادرة عن هيئة الإفتاء، لزوما، إلى علم باقي أعضاء المجلس العلمي الأعلى قبل إذاعتها على العموم. على أن يعمل المجلس العلمي الأعلى بكيفية دورية على نشر الفتاوى الصادرة عن الهيئة العلمية، عبر نشرة دورية تحت إشرافه، تضم إلى جانب القرارات المتضمنة للفتاوى الصادرة، التقارير العلمية المتعلقة بها وسائر الأعمال التحضيرية ذات الصلة.

في الخلط بين الفتوى الخاصة والفتوى العامة

يصعب التمييز من الناحية العملية بين الفتاوى التي تندرج في إطار الشأن العام والتي يحتكرها المجلس العلمي الأعلى، والأخرى ذات الارتباط بالحياة الخاصة والتي تدرجها وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية في خانة الوعظ والإرشاد الديني، ذلك أن ما قد يبدو في الوهلة الأولى إرشادا دينيا خاصا، يتحول إلى فتوى عامة حين ينطرق لقضية حساسة في المجتمع، ونورد هنا حكاية فتوى صادرة عن الفقيه عبد الرحمان المغراوي رئيس جمعية الدعوة إلى القرآن والسنة.

فقد نشر المغراوي الذي كان يمارس وظيفة التدريس بجامعة القرويين قبل حصوله على المغادرة الطوعية، في موقعه الألكتروني «فتوى» تجيز تزويج البنت ذات الخمس سنوات.، فإلى هنا يبقى الموضوع منحصرا في قضايا خاصة، لكن الفتوى جاءت متعارضة مع نص قانوني هو مدونة الأسرة الذي يحدد سن الزواج في السنة الثمانة عشرة. ولذلك فقد قادت الصحف والجمعيات النسائية حملة ضد المغراوي باعتباره تجاوز حدود القانون فيما يتعلق بسن الزواج مثلما تجاوزها فيما يتعلق بأهلية الإفتاء، ومن تداعيات ذلك أن قرر وكيل الملك بالمحكمة الابتدائية بمراكش فتح تحقيق في الموضوع، كما بادرت السلطات إلى إغلاق دور القرآن التابعة للجمعية استنادا إلى بيان للمجلس العلمي الأعلى اعتبر فتوى المغراوي تطاولا على اختصاص ليس من شأنه.

فحسب بيان المجلس العلمي الأعلى، فإن «الفتوى المعتبرة في شؤون الدين بالملكة المغربية لا تصدر عن الأشخاص وإنما تصدر عن المجلس العلمي الأعلى» واعتبر المجلس أيضا أن «النظام المعمول به في المملكة المغربية فيما يتعلق بالسن الشرعي بالزواج حاليا يستند إلى قانون صادقت عليه الأمة بجميع مكوناتها وشارك العلماء في صياغته، ولا يصدر التشويش عليه إلا من فنان ضال مضل، ومن ثم لا يلتفت إليه ولا يتنبه إلى رأيه»، غير أن المجلس العلمي لم يفصل مع ذلك بشكل دقيق في الحدود الفاصلة بين ما يدرج في المجال الخاص وما ينتمي للمجال العام في مسألة الإفتاء

وقد حاول المغراوي أن يعود بفتواه من المجال العام إلى المجال الخاص، حين أشار في معرض رده على موقف المجلس العلمي الأعلى إلى أن ما صدر عنه لايعتبر فتوى بقدر ما هو رأي خاص، مؤكدا أنه لم يأمر أحدا بتزويج ابنته في سن معينة لأن الأمر بيد القضاء، معتبرا أن كل ما قام به هو أنه بين تفسير آية قرآنية وأن هذا النوع من الزواج مرتبط بالمكان والزمان والواقع، مؤكدا على أن المدونة التي حددت سن الزواج في الثامنة عشرة تركت الأمر مفتوحا للقاضي. وليعزز موقفه، عمد المغراوي إلى الاستشهاد بإحصائيات صادرة عن وزارة العدل أشارت إلى أنه تم سنة 2007 تزويج قرابة ثلاثين ألف قاصر لم تصل إلى سن الثامنة عشرة. غير أن الأكيد أن هذه الواقعة لن تكون الأخيرة، نظرا للصعوبات العملية التي ترتبط بالتمييز بين الفتوى التي تنطرق لقضايا الشأن العام، وتلك التي لاترتقي إلى مرتبة الفتوى وإنما تندرج في سياق الوعظ والإرشاد الدينيين.

الفتوى بين المجلس العلمي ومنتديات الاجتهاد الديني

هناك شكلان ينخذهما فعل الإفتاء قمنا برصدهما خلال تتبع عمل المجالس العلمية وهيئة الإفتاء على مستوى تحديد مواقف الشرع، فالفتوى بمفهومها القانوني الضيق الذي يعتمد معيار الشكل، تتحدد في تلك التي تصدر عن الهيئة الخاصة بالافتاء، غير أنه ومن خلال الممارسة، ظهر أن هناك شكلا آخر لتحديد موقف الشرع في مجالات الجدال الفقهي، حيث نصبح إزاء فتوى وفق المعيار الموضوعي وليس الشكلي، وهي قد تتم إما عبر أسلوب البيانات أو بطريقة الجامع العلمية، ويكشف هذا التعدد في الأشكال، عن وجود مستويات في تحديد قوة المواقف الدينية بحسب الموضوع المطروح للجدال، وهو ما سنوضحه من خلال نماذج من فعل الإفتاء، نضيف إليها الصعوبات التي يثيرها ضبط مجال الإفتاء من خلال عدم وضوح الفصل بين ما هو مرتبط بالشأن العام، وما هو من صميم الحياة الخاصة.

الفتوى الصادرة عن هيئة الافتاء

تتميز هذه الفتوى بأنها تصدر وفق القوانين التي تنظم عمل الهيئة المختصة، وهي تصدر تحت تسمية «فتوى»، كما قد تأتي في صيغة «رأي فقهي»، وتتنوع القضايا التي أفتت بشأنها الهيئة مثلما تتعدد الجهات التي تطلب منها النظر الشرعي، فهي قد تتوصل بطلبات من المؤسسات العمومية كما قد تتوصل بها من المنظمات غير الحكومية، والقطاعات الوزارية... أما موضوعاتها فقد تعتد من موقف الشرع في حكم إمامة المرأة للصلاة مرورا بمشروعية إقامة القرعة لاختيار المتوجهين للحج ودخول المرأة الحائض إلى المسجد، وانتهاء بحكم تكفير أهل القبلة...

ويلاحظ الباحث في منتوج الفتوى، أن الهيئة بدأت بمجرد تنصيبها عملها بالإفتاء في مسألة المصالح المرسلة وهو ما جعلنا نعتبرها فتوى مؤسسة، أولا باعتبار الجهة التي طلبتها، حيث قرر الملك بصفته أميرا للمؤمنين خلال افتتاح الدورة الأولى لأعمال المجلس العلمي الأعلى طرح مسألة العمل بالمصالح المرسلة، أما من ناحية ثانية، فإن اختيار هذا الموضوع لأول فتوى تصدر عن المجلس العلمي الأعلى له بعد توجيهي من حيث تحديد المنطق الذي يجب أن نعالج به النوازل.

تتميز قاعدة المصالح المرسلة المعمول بها في المذهب المالكي بكونها قاعدة مرنة ومنفتحة، ولذلك فهي تساير استراتيجية الافتاء التي حددها رئيس المجلس العلمي الأعلى والتي تجعل من «هيئة الفتوى، آلية للفعل الاجتهاد الديني، الذي نميز به المغرب على مر العصور، في اعتماده على أصول المذهب المالكي، ولاسيما قاعدة المصالح المرسلة، وقيامه على المزاوج، بين الأنظار الفقهية والخبرة الميدانية». وفي هذا السياق، جاء في الطلب الملكي من المجلس الأعلى «أن تكون فاتحة أعمال المجلس العلمي الأعلى تكليفه، طبقا لما يراه من رأي فقهي متنور، بتوعية الناس بأصول المذهب المالكي، ولاسيما في تميزه بالعمل بقاعدة المصالح المرسلة، التي اعتمدتها الملكة المغربية، على الدوام، لمواكبة المتغيرات في مختلف مناحي الحياة العامة والخاصة، من خلال الاجتهادات المتنورة، لأسلافنا الميامين ولعلمائنا المتقدمين. وهو الأصل الذي تقوم عليه سائر الأحكام الشرعية والقانونية المنسجمة والمتكاملة، التي تسنها الدولة بقيادتنا، كملك وأمير للمؤمنين، في تجاوب مع مستجدات العصر، والتزام بمراعاة المصالح، ودرء المفاسد، وصيانة الحقوق، وأداء الواجبات».

وقد جاء جواب هيئة الإفتاء، في شكل مباركة لهذا الاختيار وجرى تقديمه وسط أنيرو توكولات والطقوس التي تحدد العلاقة الترابية بين أمير المؤمنين والعلماء، وتميزت ديباجته بالإعلاء من المكانة الدينية لأمير المؤمنين، وتقديم العلماء على أنهم مدينون بالطاعة لولي الأمر، وهي محددات حرصت على ترسيخ العلاقة التقليدية بين العلماء والسلطان والتي تقوم على ترابنية محسومة.

واعتبرت الهيئة، أن الفتوى بنيت على الأدلة الصحيحة نظرا فقهيا «مؤداه أن تدخل الإمام في التشريع يمتد إلى مجالات ثلاثة على الأقل، هي:

1- مجال ما لا نص قطعيا فيه؛

2- مجال ما كان موضع خلاف فقهي؛

3- ومجال ما كان فيه تحقيق مصلحة حقيقية.

في نهاية التحليل، ينتهي جواب المجلس العلمي الأعلى إلى أن الفتوى تندرج في مجال الاجتهاد الذي يمتلك أمير المؤمنين وحده سلطة الحسم فيه وتوجيهه، ونلمس ذلك بوضوح من هذا المقطع من نص الجواب: «وقد ضبط الشرع المطلحة وحددها بحدود واضحة، وميز صحيحها من فاسدها قبل أن يأذن باستعمالها. ولئن كان تحقيق المصلحة أمرا تتشوف إليه الشريعة، فإن الإمام الأعظم بما له من إلزامية القرار، ومن قدرة على توجيه النظر الاجتهادي، يظل هو المؤهل لتقنين ما يحقق المصالح الحقيقية، ويدرأ المفاسد التي قد تتراءى في صورة مصالح. وللفقه الإسلامي ترتيب موضوعي للاستحقاقات والأولويات حسب أهميتها، فيما يراه الإمام ويجتهد فيه، فيقدم منها ما كان ضروريا، ويتلوه ما كان حاجيا، ثم ما كان تحسينيا».

الإفتاء من خارج الهيئة

اعتبرنا هذا النوع من المواقف الفقهية بمثابة فتاوي باعتماد معيار الموضوع، فلأول مرة منذ إعادة هيكلة المجالس العلمية، تصدر عن هذه الأخيرة فتوى تحدد موقف علماء المغرب من الأسس التي يبني عليها تنظيم القاعدة شرعيته الجهادية، وقد حدث ذلك بمناسبة اختطاف القاعدة لمواطنين مغربيين بعملان بالعراق، وإذا كانت هذه الفتوى قد صدرت في صيغة «بيان»، فإن هناك فعلا آخر للإفتاء يتم من خلال الندوات العلمية.

يكشف «بيان القاعدة» عن اتجاه السلطات نحو منح العلماء الصفة التمثيلية في الجدال الفقهي مع الخارج، وهي الصفة التي لم يعترف لهم بها في واقعة مماثلة جرت في بداية الثمانينات جرى خلالها الحرص على عدم الاعتراف للعلماء بأي تمثيلية خاصة. فبعد الثورة الاسلامية في ايران، وبداية المواجهة بين إمارة المؤمنين السنية في المغرب والمرجعية الشيعية الإيرانية، قرر الحسن الثاني خوض غمار المواجهة في حقل الشرعية الدينية بإصدار فتوى تدين نظام الخميني، لكن الملك الراحل لم يرجع في ذلك الى رابطة علماء المغرب باعتبارها الهيئة المؤطرة لعلماء المغرب في ذلك الوقت، إنما التجأ إلى مجموعة من العلماء المستقلين، كما «نجح النظام بمهارة عالية في طمس دور المؤسسة الدينية التي ينتمي إليها المصدرون للفتوى، واكتفى بالدور الفردي لبعض الشخصيات الدينية»، وفصلا عن ذلك، يحيل ذات البيان على دلالة أخرى، تفيد أن هيئة الإفتاء لا تمارس الاجتهاد الديني إلا في قضايا الشأن العام الداخلي، في حين قد تخرج القضايا المرتبطة بالخارج من نطاق تخصصها، فقد كشف البيان ضد القاعدة الذي تم استهلاله بعبارة «بيان من علماء المملكة المغربية الشريفة، أعضاء المجلس العلمي الأعلى والمجالس العلمية» عن هذا الوضع الإعتباري الذي تريد السلطة السياسية إعطاءه للمجالس العلمية

ويظهر مضمون الإفتاء في هذا البيان، من خلال متنه الذي يحيل على الجدال الفقهي بتأكيده على أن استهداد «الهيئة الشرعية» للقاعدة إلى الشرع، وتسميتها نفسها بالهيئة الشرعية «ادعاء لا بينة عليه لان ادعاء القيام بالجهاد على غير أسسه الشرعية مخالف للكتاب والسنة، وذلك لنهيهما عن قتل من لم يحمل سلاحا ولم يبدر منه عدوان صراح (...) وأما عن اتهامهم عدوا وبغيا للحكومات بالكفر لارسال بعثاتها الدبلوماسية إلى أرض العراق، فإنه من الجهل بالدين، إذ إن من الجمع عليه بين علماء الأمة أن تصرفات الحكومات لسياسة شؤونها داخلة في المارسات الاجتهادية الترجيحية التي يمنوعيها فقه المعاملات في الإسلام بكل سعته ومرونته مع وجوب اندراج ذلك كله في علم مقاصد الشرع» ويضيف البيان أن علماء الأمة أجمعوا «على حرمة تكفير من يشهد لله تعالى بالوحدانية ولمحاتم النبيين بالنبوة والرسالة». قبل أن يخلص في سيره على منحى الفتوى الى تكفير تنظيم القاعدة كما يظهر من خلال هذا المقطع من البيان «أن علماء المغرب، وشعب المغرب، وسائر الأمة الإسلامية لا يكتفون بنسفيه حجج التكفيريين ونقض أباطيلهم وترهاتهم، وبيرئة الشرع المطهر من شنيع أفعالهم، وباطل تأويلاتهم، بل يكفرونهم ويلعنونهم».

الشكل الثاني للفتوى من خارج هيئة الإفتاء، يظهر نموذج منه من خلال ندوة علمية نظمها المجلس العلمي الأعلى في موضوع «حكم الشرع في دعاوى الإرهاب»، ويبرز طابعها الإفتائي في الهدف الذي حددته لها الوثيقة التقديمية التي أكدت على أن مسعاها يتمثل في «إظهار فساد المبررات التي يتخذ منها الإرهابيون ذريعة لإزهاق الأرواح البريئة وسفك الدماء المعصومة، وأنها لا أساس لها في الشريعة الإسلامية». وقد شارك في بلورة هذا الموقف الفقهي أكثر من ألف عالم وإمام ضمنهم علماء ينتمون للجالية المغربية بأوروبا وأمتها، وانصبت البحوث المقدمة على تفنيد طروحات التيار التكفيري، لتخلص إلى عدم وجود تعارض بين الشورى والديموقراطية، وأن «السياسة لم تكن في يوم من الأيام من أصول الدين التي تدور على الكفر والإيمان، وإنما هي فرع من فروع الدين، وأمر اجتهادي يدور بين الخطأ والصواب، كما هو مقرر عند أهل السنة والجماعة»، كما أبرزت الداخلات أن رفع «دعوى الحاكمية «والخروج على الإجماع، يجعل أصحاب هذه الدعاوى خارجين عما أجمع عليه الصحابة والتابعون، وفي موضوع «الولاء والبراء» اعتبر المتدخلون أن «الإرهابيين يستخدمون هذا المفهوم ليبرروا اعتداءاتهم على من يفهمونهم بالتحالف، أي الولاء، مع العدو، والعدو في نظرهم كل من ليس بمسلم. بيد أن الأصل الصحيح لمفهوم «الولاء والبراء» إنما هو راجع إلى أمر إيماني قلبي باطني» ليقرروا في النهاية «أنه لا يجوز أن تبنى أحكام التكفير على مفهوم «الولاء والبراء»» كما ذهبوا إلى أن «قضية إنكار المنكر لم تعد من شأن الأفراد، بل أصبحت من شأن الدولة والمؤسسات التي نعتمدها ولا حق للأفراد في ممارسة مهمة هي من اختصاص الدولة».

«لا اجتهاد مع وجود النص»
قاعدة تتلاشى في تاريخ التشريع الإسلامي

«لا اجتهاد مع وجود النص» قاعدة فقهية يشهرها المحافظون غير ما مرة لسد باب الاجتهاد في القضايا المجتمعية ومنها موضوع الإرث الذي أثير مباشرة، بعد أن أوصى المجلس الوطني لحقوق الإنسان في تقريره حول «وضعية المساواة والمناصفة في المغرب، صون وإعمال غايات وأهداف الدستور»، النهوض بالمساواة والمناصفة بين الجنسين ومنح المرأة حقوقا متساوية مع الرجل في ما يتصل بانعقاد الزواج وفسخه وفي العلاقة مع الأطفال وكذا في مجال الإرث.

التقرير الذي يعد بمثابة حصيلة تحليلية لعشر سنوات من إصلاح مدونة الأسرة وأربع سنوات على تبني الدستور الجديد (2011) وعشرين سنة بعد تبني المجتمع الدولي لإعلان ومنهاج عمل بيجي-ن (1995)، أثار الجدل بين مؤيد ومعارض خاصة حزب العدالة والتنمية وأذرعه الدعوية والجمعوية وقياداته إلى جانب بعض الأصوات المحافظة في المجتمع والتي بمواقفها استبعدت العقل وأغلقت الباب أمام الاجتهاد.

فبالنسبة لقيادات العدالة والتنمية، ومنها مثلا محمد نجيب بوليف الوزير المنتدب لدى وزير التجهيز والنقل واللوجيستيك المكلف بالنقل، وفي تدوينة له على موقعه الفايسبوكي اعتبر أن الآية القرآنية المنظمة للإرث في الإسلام وهي «يوصيكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين»، ليخلص إلى أن القرآن الكريم حسم في طريقة اقتسام الإرث في آيات قطعية الدلالة والثبوت لا اجتهاد معها في نظره، وكال في نفس الوقت سيلا من الأوصاف لأعضاء المجلس الوطني لحقوق الإنسان بأن قال في حقهم إن «بعض الحقوقيين المحسوبين على تيارات معروفة داخل المجتمع المغربي أو مؤسسات تدعي الدفاع عن حقوق الإنسان وهي تنزع نحو دخول حجر الضب، تابعين للغرب شرا يثير وذرعا بذرع».

قبل ذلك، اعتلت الأمانة العامة لحزب العدالة والتنمية نفس السلاح بعد أن اعتبرت أن التوصية الصادرة عن المجلس الوطني لحقوق الإنسان قد مست بما أسمته «الثوابت الدينية» بقولها إن «دعوة غير مسؤولة، وخرقا سافرا لأحكام الدستور وخاصة مضمون الفصل 19 الذي يؤطر المساواة بين المرأة والرجل ضمن أحكام الدستور نفسه والثوابت الدينية والوطنية»، بل أقحمت إسارة المومنين في الجدل بقولها إن «خطوة المجلس الوطني لحقوق الإنسان تلك، تمثل تجاوزا لمؤسسة أمير المومنين، الذي سبق أن أكد أنه لا يمكنه بصفته تلك أن يحل حراما أو يحرم حلالا».

نفس السلاح استند إليه عبد الرحيم الشيحي، رئيس حركة التوحيد والإصلاح الذراع الدعوي لحزب العدالة والتنمية والذي اعتبر أن «تقرير المجلس الوطني «أوقع أصحابه في التلبيس والخطأ»، ووصف قضية الإرث محسومة حين دعا إلى «تجنب إثارة بعض القضايا الحسومة والواضحة والتي تشكل مجالا للدراسة والبحث والنظر من طرف نخبة من أهل العلم والاجتهاد والفكر والثقافة والسياسة، وهي اختصاصات حصرية لمؤسسات دستورية أخرى».

نفس القاعدة بنت عليها منظمة تجديد الوعي النسائي موقفها وعبرت عنه قيادياتي في المنظمة النسوية التابعة لحزب العدالة والتنمية، وهو ما كشفت عنه كل من مكون فاطمة آيت أومغار، إيمان لعوبدا، وجريلة بودشيش عقب لقائهن بأمين عام المجلس الوطني لحقوق الإنسان، محمد الصبار، وأكدن له تحفظهن بشأن التوصية المتعلقة بالإرث بناء على ما اعتبرنه «اعتبارات شرعية وقانونية ودستورية».

حزب التقدم والاشتراكية حليف العدالة والتنمية في الحكومة، كان أكثر اعتدالا في موقفه حين اعتبر أن «قضية المساواة والمناصفة لا تحتمل أية مزايدات أو توظيف سياسوي، ودعا فيما يخص المساواة والمناصفة بما في ذلك في موضوع الإرث إلى «تحكيم العقل وتغليب المصلحة الوطنية العليا وفتح الباب أمام الاجتهاد الخلاق المتوافق في شأنه بما يمكن من تعزيز المساواة الكاملة والمطلقة بين الجنسين في مختلف المجالات وفق مقاربة تدريجية تقوم على مراكمة المكتسبات المحققة على مستوى النهوض بوضعية المرأة خاصة وحقوق الإنسان بصفة عامة، مع الأخذ بعين الاعتبار الخصوصيات الوطنية وموازين القوى وطبيعة المرحلة التاريخية التي يمر منها مجتمعنا مع السعي إلى فتح آفاق التطور والتقدم على درب تحقيق المساواة الكاملة والمناصفة».

موقف حزب التقدم والاشتراكية يسير في نفس منحى عدد من الهيئات الحقوقية ومنها الجمعية الديمقراطية لنساء المغرب التي دعت «علماء الدين المغاربة إلى أن «يقدموا الاقتراحات والحلول الملائمة لكل الوضعيات والأخذ بعين الاعتبار تنوعها، في أفق إقرار العدالة الاجتماعية وما تتطلبه من عدل وإنصاف ومساواة في الحقوق الاقتصادية والاجتماعية بشكل يضمن عدم التمييز بين المواطنات والمواطنين و»لا يقلل من القيمة الإنسانية لكل ولا يكبل الكرامة بمكبلين»، كما دعت جميع الأطراف إلى «نقاش مجتمعي هادئ حول منظومة المواريث وذلك استجابة لحاجة مجتمعية وحل وضعيات واقعية».

الاستناد إلى قاعدة فقهية لوقف باب الاجتهاد انتقدته بعض التيارات السياسية ومنها حزب الأصالة والمعاصرة واعتبر مكتبه السياسي أن «المواقف المتشنجة ضد الاختلاف المعبر عنها بخطاب متطرف من طرف بعض الأشخاص والحركات هي مؤشرات سلبية على سعي البعض فرض قيود على الاجتهاد ومحاولة الحجر على التفكير المجتمعي وفرض الوصاية عليه»، بل دعا إلى «التريث في إصدار الأحكام المتسرعة والدعوة إلى فتح النقاش في الفضاءات العمومية حول تقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان في شموليته وغيره من المواثيق الدولية التي صادقت عليها الحكومة المغربية».

خطة وطنية تسحم بتحكيم ملكي

الأستناد إلى نفس القاعدة الفقهية، سبق أن تكرر مرار بدءا من الخطة الوطنية لإدماج المرأة في التنمية، والتي خرج الإسلاميون بمن فيهم حزب العدالة والتنمية ودراعه الدعوي التوحيد والإصلاح وغيرها من الهيئات تحت مسمى «الهيئة الوطنية لحماية الأسرة المغربية» التي تدعي الدفاع عن ما أسمته المقومات الدينية والوطنية يوم 12 مارس 2000 في مسيرة بالدار البيضاء، فيما مؤيدو الخطة نظموا مسيرة في نفس اليوم بالعاصمة الرباط.

قبل ذلك، وحين وضع مشروع الخطة على طاولة المجلس الحكومي، كان وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية السابق عبد الكبير المدغري من المتحفظين بشأنه بحجة أنه «مشروع يحمل في طياته مطالب وقوانين تخالف الشريعة الإسلامية وتنصر القوانين الدولية رغم أن المغرب أبدى تحفظاته عليها، خاصة الاتفاقية الدولية لرفع كافة أشكال التمييز ضد المرأة (1989م)، واتفاقية حقوق الطفل (1979م)، وفي نفس السياق أصدرت رابطة علماء المغرب بيانا ضد المشروع يوم 27 ماي 1999 أكدت فيه أن الخطة أعدتها جهات غير مختصة في غياب العلماء وفقهاء الشريعة، وأصدر العلماء خريجو دار الحديث الحسنية بيانا يوم 20 يونيو 1999 وصفت فيه مسلك العمل المتبع في إخراج المشروع بأنه غير سليم ولا يرتكز على منهج قويم «من ثمة وجب التنبيه عليه وتوضيح مراميه وتحذير المومنين والمومنات من غوائله وسيء عواقبه».

لم تهدأ المعركة بين المؤيدين والمناهضين للخطة إلا يوم تنصب جلالة الملك محمد السادس «اللجنة الملكية الاستشارية لمراجعة مدونة الأسرة» في شهر شتنبر 2001، ويوم العاشر من شهر أكتوبر 2003 عرض جلالة الملك في خطاب أمام البرلمان الخطوط الكبرى لشروع المدونة الجديدة، داعيا أعضاء المؤسسة التشريعية إلى النظر والمداولة في الجوانب التنظيمية والشكلية دون الجوانب الشرعية التي حسمتها اللجنة المختصة ورافق عليها الملك بوصفه «أمير المومنين وحامي حمى الملة والدين».

مبادرة ملكية تجهض تسييس «الإجهاض»

ولولا المبادرة الملكية في معالجة ملف «الإجهاض السري» لما تم انهاء الجدل بين مختلف أطياف المجتمع الغربي، وكانت تلك المبادرة بمثابة خارطة طريق انبنت على مقاربة تشاركية شاملة والتداول حول مختلف الآراء والتوجهات وبالتنسيق والتعاون مع المجلس العلمي الأعلى ثانيا، وبتكليف قطاعين حكوميين هما العدل والحريات والأوقاف والشؤون الإسلامية ومؤسسة دستورية تعنى بحقوق الإنسان هي المجلس الوطني لحقوق الإنسان.

ففي يوم الجمعة 15 ماي المنصرم قدم رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان ورزيري العدل والشؤون الإسلامية، لجلالة الملك محمد السادس، نتائج الاستشارات الموسعة التي أجروها مع مجموع الفاعلين المعنيين حول إشكالية الإجهاض، والتي سيتم بلورة خلاصاتها في مشروع مقتضيات قانونية مع إشراك الأطباء المختصين وإدراجها في مدونة القانون الجنائي، وعرضها على مسطرة المصادقة، وذلك في إطار احترام تعاليم الدين الإسلامي الحنيف، والتحلي بفضائل الاجتهاد، وبما يتماشى مع التطورات التي يعرفها المجتمع المغربي وقيمه القائمة على الاعتدال والانفتاح، وبما يراعي وحدته وتماسكه وخصوصياته.

مشاورات اللجنة أفضت إلى الحسم في الموضوع، فتم السماح بالتوقيف الارادي والطبي للحمل عندما يشكل خطرا على حياة الأم أو على صحتها، في حالات الحمل الناتج عن اغتصاب أو زنا المحارم وحالات التشوهات الخلقية الخطيرة والأمراض الصعبة التي قد يصاب بها الجنين، وذلك مع الإبقاء على تجريم الإجهاض غير الشرعي.

المجلس الوطني لحقوق الإنسان أجرى بناء على تكليف ملكي، سلسلة من المشاورات حول موضوع الإجهاض ما بين 21 مارس و16 ماي المنصرم مع مختلف الفاعلين المعنيين. واستمعت لجنة خاصة مكونة من أعضاء المجلس شكلت لهذا الغرض لـ66 من التنظمات والجمعيات المعنية بإشكالية الإجهاض بالإضافة إلى 20 خبيرا يمثلون حقولا معرفية مختلفة (طب النفس، علم الأحياء، القانون، علم الاجتماع، الفلسفة) فضلا عن 7 وزراء سابقين اضطلعوا بحقائب الصحة، العدل والشؤون الاجتماعية والأسرة والتضامن. كما أجرى المجلس 11 جلسة استماع جهوية بكل من فاس طنجة مراكش أكادير كلميم، الداخلة، العيون، الصسيمة بني ملال، وجدة وورزازات شارك فيها 337 خبيرا وفاعلا. ونظم المجلس لقاءين مع رؤساء تحرير 11 مجلة نسائية و11 منشطة برامج إذاعية وتلفزية. وعمل المجلس على تكوين رصيد توثيقي يضم أزيد من 100 وثيقة ما بين أعمال أكاديمية ومؤلفات مختصة ومقالات وتقارير حول الإجهاض بالعالم وبالمغرب بالإضافة إلى وثائق الأمم المتحدة والملاحظات العامة للهيئات التعاهدية (لجان تتبع تطبيق الاتفاقيات من لدن الدول) والتشريعات المقارنة، كما جرى تحليل التشريعات المرتبطة بالإجهاض في32 بلدا وتحليل 72 مذكرة ومساهمة موجهة للمجلس.

بعد ذلك العمل تمت بلورة «رأي موضوعي وحكيم يعطي الأولوية لخدمة المصلحة العليا للأسرة والمواطنين» كما أمر جلالة الملك بذلك، وذلك بعد أن تبين أن الأغلبية الساحقة تتجه إلى تجريم الإجهاض غير الشرعي، مع استثناء بعض حالاته من العقاب، لوجود مبررات قاهرة، وذلك لما تسببه من معاناة، ولما لها من آثار صحية ونفسية واجتماعية سيئة على المرأة والأسرة والجنين، بل والمجتمع، وبذلك انتهى الجدل بعد أن حاولت جهات تسييسه.

الإرث حقل ألغام جديد

حين دعا إدريس لشكر، الكاتب العام لحزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية إلى المساواة في الإرث وإلغاء تعدد الزوجات من مدونة الأسرة، كفره بعض الدعاة وأتهم بالردة، وانطلق جدل لم ينته بعد إلى اليوم، وإن كان القيادي الاتحادي قد دعا فقط إلى فتح نقاش جدي في شأن مسألة الإرث.

أولى الرصاصات تلقاها من شيخ سلفي ينحدر من مدينة الدار البيضاء يدعى عبد الحميد أبو النعيم المغربي، والذي اعتبر أن فتح نقاش حول الإرث كفر بواح وحرب على القرآن والسنة، ولم يكتف بذلك بل اتهم الحزب بأنه «معروف بكفره»، وأن «تاريخه تاريخ كفر منذ الخمسينيات وهم ينشرون الكفر في مجالسهم الخاصة والعامة ويلحدون بالله وينكرون وجوده ويطعنون في نبيه وينهجمون على الشريعة»، وهاجم «الشيخ» رموز الحزب المعروفة كالمهدي بن بركة والفكر الراحل محمد عابد الجابري والفكر عبد الله العروي ووصف الناشط الأمازيغي بـ«الخنزير»، ليس ذلك فقط فقد دخل على الخط المدعو النهاري، واتهم حزب الاتحاد الاشتراكي وكاتبه الوطني بأنه «يبيع الوهم للناس ويجني الربح ويحرث الشوك».

مقابل تلك الهجومات من لدعاة المحافظين عبرت جمعية «بيت الحكمة» التي تترأسها خديجة الرويسي، عن استنكارها لتلك المواقف التي اعتبرت أنها ذات حمولة متطرفة وعنصرية»، ودعت إلى «ضرورة الانتصار لقواعد السجال الفكري المنتج في كل القضايا المجتمعية بما ينسجم ومتطلبات الإصلاح ومستلزمات العصر».

فيدرالية الرابطة الديموقراطية لحقوق المرأة اعتبرت أن «ما صدر عن قيادي الاتحاد الاشتراكي كلها مواقف ستعزز نصال الحركة النسائية وتحصن مكتسباتها المهددة بالفكر المحافظ.

ليس ذلك فقط، فمباشرة بعد صدور تقرير المجلس الوطني الأخير نقلت يومية التجديد الناطقة باسم حركة التوحيد والإصلاح الذراع الدعوي لحزب العدالة والتنمية الذي يترأس أمينه العام الحكومة، عن مولاي عمر بنحماد نائب رئيس حركة التوحيد والإصلاح أن «مطالبة المجلس بالمساواة في الإرث بين الرجل والمرأة معارضة صريحة لنص صريح في القرآن الكريم لا يحتمل التأويل، وليست مناقشة لرأي فقهي، وهي أيضا معارضة لمضامين الدستور الذي ينص على أن المغرب دولة إسلامية»، وأضاف أن «هذا المطلب قديم ومن إحدى الشبهات المثارة حول موقع المرأة في المنظور الإسلامي، والإجابات عنه وافية، «فلا بعث للف فتل بحناء». واتفق بنحماد توصية المجلس بدعوته «مسؤولي المجلس إلى مراعاة هوية البلاد ومرجعيتها الإسلامية الأصيلة والتي ليست هامشية».

تناست تلك الموقف أن القاعدة ليست محط إجماع وهو ما بينه المصطفى الوظيفي في مقالة بعنوان «المضمر في قاعدة لا اجتهاد مع نص» واعتبر أن «هذه القاعدة لا ينبغي أن تدرس خارج تاريخ التشريع، وذلك لما لها كقاعدة من ارتباط بهذا التاريخ الذي أبعدها عن مفهومها الحقيقي ففي تاريخ التشريع الإسلامي ما يفي بإبعادها عن محتواها النظري»، واستدل على ذلك «وشاهدنا على ذلك بـ «اجتهاد النبي صلى الله عليه وسلم، واجتهاد الصحابة، وتقديم الاجتهاد على النص عند بعض الفقهاء، وخفاء النصوص عن بعض المجتهدين عند الاجتهاد».

الانتقادات التي وجهت لتوصيات المجلس تناست أنه استند الى المقتضيات القانونية المنظمة للإرث تساهم في الرفع من هشاشة وفقر الفتيات والنساء كما أن الوقف والقواعد التي تحكم أراضي الجموع تساهم في تجريدهن من حقهن في ملكية الأرض أو في الإرث، ورغم الإستناد الى قاعدة فقهية تغلق باب للاجتهاد إلا أن الكلمة الأخيرة لن تكون سوى لإمارة المؤمنين.

الرميد: «من يقول إن الرجل ينبغي أن يرث مثل الأنثى يحدث الضرر المبين»

57341

الأحداث المغربية، البيضاء – رشيد قبول

«الملف الذي سيحكمه القاضي في الدنيا، سيكون مفتوحا له غدا يوم القيامة في الآخرة»، فبالعبر والاستشهاد بالآيات القرآنية والسنة بدأ مصطفى الرميد كلمته في الندوة الدولية التي نظمتها الوداية الحسنية للقضاة، صباح أمس ، وبها ختم، حيث وقف وزير العدل ، محاميا ومدافعا شرسا عن قوانين السلطة القضائية التي تم عرضها أخيرا على مجلس النواب، للمصادقة، خاصة مشروعي قانوني المجلس الأعلى للسلطة القضائية، والنظام الأساسي للقضاة، الذي قال إنهما «خرجا من رحم الدستور والحوار الوطني حول إصلاح منظومة العدالة بالمغرب، الذي عقد العديد من الندوات.

الرميد وفي معرض دفاعه المستميت عن المشروعين، لم يفوت الفرصة ليرد على توصية مجلس حقوق الإنسان حول المساواة في الإرث ، حيث قال «إن الذي يقول إن الرجل ينبغي أن يرث مثل الأنثى فإنه يحدث الضرر المبين»، واختار وزير العدل أن يضرب عصفورين بحجر واحد عندما قرر الدفاع عن الفصل الخاص بتأديب القضاة الذين يقعون في ارتكاب أخطاء مهنية، والتي تستدعي التوقيف الذي دافع عنه الرميد وقال إنه ينم حالا، لأنه أحدث الضرر المبين، وبين توصية مجلس حقوق الإنسان الخاصة بالمساواة في الإرث.

الرميد أعلن أنه سينصب نفسه محاميا للدفاع عن القانونين المذكورين، حيث قال إن بعض القضاة يظلمون مشروعي قانوني المجلس الأعلى للسلطة القضائية والنظام الأساسي للقضاة، وقال إنهم «يتحدثون بأشياء غريبة لا علاقة لها بالنصوص من قريب أو بعيد». وهو ما اعتبره الوزير ناتجا عن «عدم القراءة الجيدة المتفحصة للنصوص»، قائلا إنه «في الإشارة ما يغني عن العبارة».

المجلس الوطني لحقوق الإنسان يشارك في اجتماع بالقاهرة حول قواعد سلوك رجال الأمن والموظفين

35ص13

شارك المجلس الوطني لحقوق الإنسان ممثلا بأمينه العام محمد الصبار، الخميس، بالقاهرة، في اجتماع خصص لتدارس وإبداء الرأي في وثيقة " المدونة النموذجية لقواعد سلوك رجل الأمن العربي والمدونة العربية لقواعد سلوك الموظفين العموميين" التي أعدها مجلس وزراء الداخلية العرب . وتم خلال هذا الاجتماع ،الذي نظمه،المجلس القومي لحقوق الإنسان بمصر بالتعاون مع الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، والمفوضية السامية لحقوق الإنسان، ومجلس وزراء الداخلية العرب، وجامعة الدول العربية، بحث ومناقشة مضامين المدونة، من خلال جلستين، تناولت الأولى التي ترأسها الصبار، موضوع (المدونة النموذجية لقواعد سلوك رجال الأمن العربي) ، بينما تناولت الثانية التي ترأسها محسن عوض، عضو المجلس القومي لحقوق الانسان في مصر، موضوع "المدونة العربية الاسترشادية لقواعد سلوك الموظفين العموميين". وشهد الاجتماع الذي شارك فيه خبراء من المؤسسات الأعضاء بالشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الانسان تقديم مقترحات بشأن الوسائل الكفيلة بتفعيل المدونتين (المعتمدتين من قبل مجلس وزراء الداخلية العرب)، وفقا للتوصيات الصادرة عن المؤتمر الدولي حول تحديات الأمن وحقوق الإنسان في المنطقة العربية الذى عقد بالدوحة في نونبر 2014. وكان لقاء الدوحة قد حث في إعلانه الختامي الدول العربية على اعتماد مدونات سلوك للأجهزة الأمنية والموظفين العموميين تراعي الالتزام بحقوق الإنسان، كما دعا إلى تنظيم لقاء بين المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والأجهزة الأمنية في الدول العربية لتقييم ومراجعة المدونة النموذجية لقواعد سلوك رجل الأمن العربي والمدونة العربية الاسترشادية لقواعد سلوك الموظفين العموميين واقتراح الوسائل الكفيلة بتفعيلهما. وتنص المدونة النموذجية لقواعد سلوك رجل الأمن العربي على أن يحترم رجال الأمن "أثناء قيامهم بواجباتهم، للكرامة الإنسانية وأن يحمونها ويحافظون على حقوق الإنسان لكل الأشخاص ويوطدونها ". كما تشير إلى وجوب امتناع رجل الأمن "عن القيام بأي عمل من أعمال التعذيب أو غيره من ضروب المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة أو الأشكال الأخرى للإساءة، جسدية كانت أو نفسية أو أن يحرض عليه أو يتغاضى عنه". أما المدونة العربية الاسترشادية لقواعد سلوك الموظفين العموميين المعتمدة سنة 2004 من لدن مجلس وزراء الداخلية العرب فتسعى إلى تحقيق حسن أداء الوظيفة العمومية ومكافحة الفساد. وقال محمد الصبار في تصريح للصحافة إن هذا الاجتماع أعد مذكرة في هذا الشأن لرفعها لاجتماع مجلس وزراء الداخلية العرب الذي سيجتمع في تونس يوم الإثنين القادم.

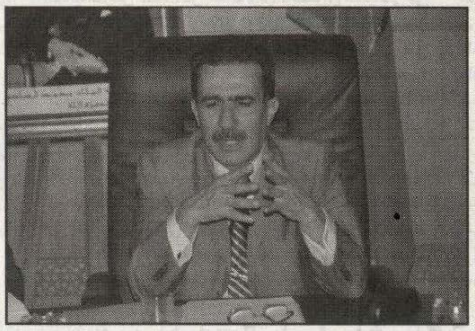

محمد الصبار

شارع شوفوني
بان ليا أخويا «الصبار» جيبدنا على راسنا النحل بهاد التوصية ديال المساواة فالورث
وا كولها لراسك أخويا اليزمي.. كون غير زعمينا فمنا حسن، واش الناس مقصحة ومحاكة مع الوقت وحنا باركين عليهم «نوصو قسمو لورث بين ولادكم»
دبا شوف ليبا شي حل أخويا «الصبار» باش نفكو هاد النازلة، ونصرتكو هاد الجمعة، قبل ما نعودو حاصلين مع دوك صحاب «البيجيدي»
صافي غا نهني أخويا «اليزمي».. لقيت ليك الحل. غا نكولو ليهم هاديك غا توصية، والوصية ما كتحيي ما كتقتل. كيف كالو سيادنا اللولين
باك العمي «الفيلسوف» دغية لقيتي ليها التخريجة.. علاه حنا كون كنا كانديرو بكلام سيادنا اللولين، كنا غا نكولو ليهم ديرو المساواة فالورث؟
وا صبر عليا شوية أخويا اليزمي لزيد نفكر فشي حل آخر.. هادشي ديال الاجتهاد الفقهي راه تابيغي التفكير العميق خاصك لقليلة لعطيني واحد عشرين عام، باش تلقى ليك الحل

بنكيران يتهم اليازمي والعماري بـ«إثارة الفتنة» ويغازل الاستقلال والاتحاد

كشف عن سيناريو الحكومة للتخلص من دعم السكر وإصلاح التقاعد على مقاسها

النعمان اليعلاوي 909/1-4

هاجم رئيس الحكومة والأمين العام لحزب العدالة والتنمية، عبد الإله بنكيران، رئيس المجلس الوطني لحقوق الانسان، إدريس اليازمي، متهما إياه بمحاولة «إثارة الفتنة من خلال التوصية بالمساواة في الإرث خلافا لما شرع الله تعالى»، على حد تعبير بنكيران، مضيفا أن «المجلس الوطني لحقوق الإنسان يريد أن يثير الفتنة في البلاد»، داعيا اليازمي إلى أن «يعتذر للشعب، حيث قال إن «على إدريس اليازمي أن يعتذر»، موضحا أن «موقف حزب العدالة والتنمية من هذه التوصية واضح ونعتبر أن هذا الأمر تجاوز لدستور المملكة ومحاولة لجر البلاد للمجهول كما وقع في بلدان إسلامية اختارت التخلي عن المبادئ الإسلامية والتشبث بالحريات والحقوق المعلنة من طرف الغرب، وهي اليوم تعيش إضرابات»، على حد تعبير بنكيران.

التفاصيل (ص 4)

بنكيران يتهم اليازمي والعماري بـ«إثارة الفتنة» ويغازل الاستقلال والاتحاد

كشف عن سيناريو الحكومة للتخلص من دعم السكر وإصلاح التقاعد على مقاسها

النعمان اليعلاوي 909/1-4

هاجم رئيس الحكومة والأمين العام لحزب العدالة والتنمية، عبد الإله بنكيران، رئيس المجلس الوطني لحقوق الانسان، إدريس اليازمي، متهما إياه بمحاولة «إثارة الفتنة من خلال التوصية بالمساواة في الإرث خلافا لما شرع الله تعالى»، على حد تعبير بنكيران، مضيفا أن «المجلس الوطني لحقوق الإنسان يريد أن يثير الفتنة في البلاد»، داعيا اليازمي إلى أن يعتذر للشعب، حيث قال إن «على إدريس اليازمي أن يعتذر»، موضحا أن «موقف حزب العدالة والتنمية من هذه التوصية واضح ونعتبر أن هذا الأمر تجاوز لدستور المملكة ومحاولة لجر البلاد للمجهول كما وقع في بلدان إسلامية اختارت التخلي عن المبادئ الإسلامية والتشبث بالحريات والحقوق المعلنة من طرف الغرب، وهي اليوم تعيش إضرابات»، على حد تعبير بنكيران.

وفي سياق الهجوم أيضا، اتهم بنكيران، خلال لقاء صحفي خاص على قناة «ميدي1 تيفي»، أول أمس (الخميس)، نائب الأمين العام لحزب الأصالة والمعاصرة ورئيس مجلس جهة طنجة- تطوان- الحسيمة، إلياس العماري، بإثارة الفتنة من خلال إعلان تضامنه مع المحتجين ضد شركة «أمانديس» وقراره عدم أداء الفاتورة «وهو الأمر الذي أعطى المبرر والذريعة حتى لمن لم تكن لهم مشاكل مع الشركة من أجل رفض أداء فواتيرهم» على حد تعبير بنكيران، الذي قال إن اللجنة التي شكلتها وزارة الداخلية للتعاطي مع شكايات المواطنين ضد الشركة الفرنسية وجدت اختلالات ونبهت إليها، و«لا يمكن إلغاء العقد مع الشركة لأن هذا الأمر سيكون مكلفا بالنسبة لنا»، حسب بنكيران.

ولم يفلت بنكيران لقاءه المباشر لبعث رسائل الود والغزل إلى غريميه في المعارضة، حزبي الاستقلال والاتحاد الاشتراكي، حيث قال إن هناك تقاربا بين العدالة والتنمية وحزب الاستقلال وإن كان يصعب الحديث عن توافق مع الاستقلال، كاشفا أن «خروج حزب الاستقلال من الحكومة في نسختها الأولى لم يكن سهلا أبدا، واليوم هناك تغيرات في الحزب ولا يطرح لدينا سؤال التوافق»، يقول بنكيران، مشددا على أنه لم يسبق له أن هاجم حزب الاستقلال بسوء، مشددا على أن «حزب الاستقلال يعرف تغيرات وقد فك ارتباطه بمشروع التحكم الذي هو حزب الأصالة والمعاصرة، كما أن حزب الاتحاد الاشتراكي هو الآخر يتململ وينتقد أيضا مشروع التحكم».

وفي الشأن الحكومي الداخلي والأزمة التي أثارتها المادة 30 من مشروع قانون مالية 2016، قال بنكيران إنه طوى الأمر منذ المجلس الحكومي السابق، موضحا أن «الأمر بالصرف في صندوق التنمية القروية يعود لوزير الفلاحة والصيد البحري، عزيز أخنوش»، فيما كشف بنكيران أن «هذه الأزمة هي الأعنف في تاريخ الحكومة، ولا يمكن أن أصر على قرار سيؤثر على استقرار الحكومة»، يقول المتحدث ذاته، مضيفا أن هناك قياديين في الحزب يقومون بتصريحات ما يجر الانتقادات له وللحزب، فيما أوضح أنه وافق لمحمد بوسعيد، وزير الاقتصاد والمالية، وعزيز أخنوش، وزير الفلاحة والصيد البحري، على مقاضاة جريدة «أخبار اليوم».

وتحدث بنكيران أيضا عن القضايا الاجتماعية وقال إن إضراب طلبة كليات الطب والصيدلة «غير مفهوم»، على اعتبار أن الخدمة المدنية الإجبارية لم يتم إقرارها بعد، موضحا أن «هذا الأمر أكدناه للطلبة في لقائنا معهم»، حسب بنكيران، الذي أوضح من جانب آخر أن الحكومة ستعمل على تمرير إصلاح صندوق التقاعد، وذلك من خلال الرفع من سن التقاعد إلى 63 سنة مع جعله اختياريا على أن يتم احتساب أجر الأعوام الثمانية الأخيرة عوض أحسن أجر المعمول بها اليوم، وبدل سن 60 المحدد في القانون الحالي، مشيرا بخصوص صندوق المقاصة إلى أن الحكومة تخلصت فيه من المحروقات، وستعمل على رفع الدعم تدريجيا عن السكر، فيما «نحن نتخلص من دعم الدقيق تدريجيا».

Société

Immigrés et réfugiés bénéficieront du régime d'assistance médicale

CNDH 7623/2

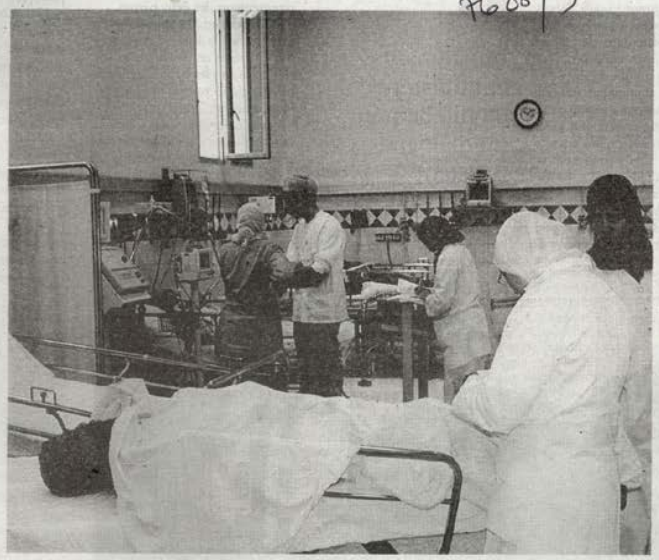

Une convention-cadre de partenariat et de coopération, destinée à faire bénéficier les immigrés et les réfugiés en situation régulière au Maroc d'une couverture médicale de base et de soins de santé similaires à ceux dispensés dans le cadre du Régime d'assistance médicale (RAMED) a été signée lundi à Rabat.

Cette convention, qui s'inscrit dans le cadre de la mise en oeuvre de la stratégie nationale de l'immigration et de l'asile dans son volet relatif à l'insertion sociale des immigrés et des réfugiés en facilitant notamment leur accès aux services de santé, a été signée par le ministre délégué auprès du ministre de l'Intérieur, Cherki Drais, le ministre chargé des Marocains résidant à l'étranger et des Affaires de la migration, Anis Birou, du ministre délégué auprès du ministre de l'Economie et des Finances chargé du budget, Driss El Azami El Idrissi, le ministre de la Santé, El Houcine El Ouardi, et la ministre déléguée auprès du ministre des Affaires étrangères et de la Coopération, Mbarka Bouaida.

En vertu de cette convention, les immigrés et les réfugiés démunis de même que leurs familles se trouvant en situation régulière au Maroc bénéficieront des services médicaux nécessaires disponibles dans les hôpitaux publics et les établissements publics de santé ainsi que des services sanitaires relevant de l'Etat conformément aux lois et procédures en vigueur.

Les catégories concernées auront droit aux soins sanitaires dont bénéficient les citoyens dans le cadre du Régime d'assistance médicale (RAMED).

> “ Signature à Rabat de la convention-cadre de partenariat et de coopération

Par ailleurs, la commission nationale chargée des recours et de statuer sur les dossiers rejetés dans le cadre de l'opération de régularisation des immigrants en situation irrégulière, s'est réunie à ce sujet.

L'objectif de cette réunion, présidée par le président du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH), Driss El Yazami, en sa qualité de président de la commission des recours, étant d'examiner plus de 8.000 demandes ayant reçu un avis défavorable au titre de l'opération de régularisation lancée par le Maroc dans le cadre de sa nouvelle politique de l'immigration et de l'asile.

La commission est composée du ministère chargé des Marocains résidant à l'étranger et des Affaires de la migration, du ministère de l'Intérieur, du ministère des Affaires étrangères et de la Coopération, du ministère de l'Emploi et des Affaires sociales, de la délégation interministérielle aux droits de l'Homme, et d'acteurs associatifs et d'autres personnalités.

Cette commission a pour mission de réexaminer les dossiers de régularisation soumis aux comités provinciaux de régularisation, à la lumière des critères établis conformément aux dispositions de la Constitution et du droit international en matière des droits de l'Homme, ou sur la base de considérations humaines.

Ecrit noir sur bleu

L'égalité de genre dans l'héritage

Une nécessité historique

7623/20 CNDH

«Au mâle la part de deux femelles», au frère la part de deux sœurs, cette disposition a été équitable dans des conditions sociales et historiques précises. En effet, la femelle, future épouse, bénéficiait d'une prise en charge totale de la part de son mari, ce qui justifiait la moitié qu'elle héritait de son père.

Aujourd'hui, l'éducation des enfants et les travaux domestiques sont reconnus comme une activité économique féminine à part entière, et comme une participation économique de l'épouse à l'entretien du foyer conjugal. En plus de ces activités dites toujours «féminines», l'épouse a depuis près d'un siècle un revenu grâce à une activité économique rémunérée, revenu investi dans l'entretien du foyer conjugal. Le mari n'est donc plus le seul pourvoyeur, l'épouse est également pourvoyeuse.

Par conséquent, «au mâle la part de deux femelles» n'est plus une disposition équitable aujourd'hui. Frères et sœurs doivent désormais hériter une part égale. Et quand les filles sont les seules à hériter (en cas d'absence de frère), elles doivent hériter de la totalité de l'héritage (comme le font les frères quand ceux-ci sont les seuls à hériter, en cas d'absence de sœur).

En fait, «au mâle la part de deux femelles» est une disposition qui reproduisait et perpétuait l'inégalité économique entre les hommes et les femmes de même rang. Elle maintenait la domination économique des hommes. Certes, l'égalité hommes-femmes n'était pas un objectif à atteindre, c'était un impensé.

Aujourd'hui, l'égalité hommes-femmes (en droits) est un idéal, un objectif à atteindre, une condition de développement économique. Car la société marocaine est en train de sortir de son aliénation, de son sommeil patriarcal. Dans ce cadre, l'inégalité entre frères et sœurs dans l'héritage viole le principe de l'égalité hommes-femmes comme droit humain basique et fondamental.

En recommandant l'égalité frères-sœurs et garçons-filles, le CNDH défend les principes constitutionnels pour lesquels il a été créé comme institution constitutionnelle, ceux des droits humains, et entre autres, celui de l'égalité économique entre tous les citoyens quel que soit leur sexe. Le CNDH est donc dans son droit le plus absolu quand il fait cette recommandation : cesser de reproduire l'inégalité économique entre hommes et femmes au nom d'une équité qui n'est plus équité, et qui ne l'a jamais été.

L'idéal (patriarcal) de l'équité est à remplacer par l'idéal antisexiste de l'égalité. L'adoption franche et claire de l'idéal de l'égalité hommes-femmes est une condition d'appartenance à une société moderne juste et libre.

Par Abdessamad Dialmy
**Sociologue*

• Le CNDH participe à l'élaboration d'un Code de conduite modèle de l'agent de police arabe

Le Conseil national des droits de l'Homme, représenté par son secrétaire général Mohamed Sebbar, a pris part, jeudi au Caire, à une réunion consacrée à l'examen d'un Code de conduite modèle de l'agent de police arabe et d'un code arabe des règles de conduite des fonctionnaires publics, élaborés par le Conseil des ministres arabes de l'Intérieur. Au cours de cette réunion, deux séances ont été tenues, dont la première, présidée par M. Sebbar, a porté sur «le Code de conduite modèle des agents de police arabes», tandis que la seconde a abordé «le code arabe de référence des règles de conduite des fonctionnaires publics».